جامعــــــــة الأزهـــــــر – غـــــزة
عمــادة الدراســات العليــا والبحــث العلمــي
كليــــــة الآداب والعلـــــوم الإنســــانية
ماجســــتير دراســـات الـشرق الأوســـط

رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية

The Two-State Solution Vision and its Impact on the Political Settlement of the Palestinian Issue

إعداد الباحث:

مروان ناجي أبو جاسر

إشراف الدكتور:

رياض محمود الأسطل

أستاذ التاريخ الحديث المشارك

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط
من قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأزهر – غزة
1434هـ–2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾[1]

صدق الله العظيم

(1) سورة البقرة، الآية:32.

إهـــداء

إلى روح أبي وأمي رحمهما الله.

إلى عائلتي الكريمة: أبو جاسر وزيادة وأبو عيطة.

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائي وبناتي وأحفادي.

إلى زوجتي تقديراً وتعبيراً عن شكري وامتناني.

إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة في إتمام هذا العمل.

إلى روح الشهيد القائد الرمز أبو عمار رحمه الله.

إلى الأسرى والشهداء الذين سطروا أسمى معاني الفداء.

إليهم جميعاً، ولشعبنا الفلسطيني، أُهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحث

مروان ناجي أبو جاسر

شكر وتقدير

الشكر لله أولاً وأخيراً، على إعانته لي في إكمال هذا الجهد المتواضع، ومصداقاً لقول رسولنا الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم): "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، لذا فإنني أود أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى:

- أستاذي العالم الدكتور/ **رياض محمود الأسطل**، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، فبفضل الله عز وجل، ثم بجهده المتواصل وتوجيهاته السديدة، ورحابة صدره، تم إنجاز هذه الرسالة، فله مني كل الشكر والتقدير.
- كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ العالم الدكتور/ **رياض علي العيلة** (مناقشاً داخلياً)، والأستاذ العالم الدكتور/ **عبد الناصر محمد سرور** (مناقشاً خارجياً)، لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة ولدورهما الكبير في إثرائها وتحسينها، سائلاً المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم جميعاً.
- كما أتقدم بالشكر للأخ العزيز/ **ياسر إسماعيل الشرافي**، على جهده الرائع الذي بذله معي طوال فترة البحث.
- ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الأخ المترجم/ **زهير عكاشة**.

والشكر موصول لكل من شجعني على إتمام هذه الرسالة، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة موضوعاً مهماً تعاظم الحديث عنه منذ ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الأولى، وهو رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية.

واستعرضت الدراسة الجذور التاريخية لرؤية حل الدولتين، حيث بدأت من فكرة تقسيم فلسطين والتي جاءت في توصيات لجنة بيل الصادرة في 7 يوليو 1937، وسلطت الضوء على العوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي من رؤية حل الدولتين، وعلى فشل مساعي التسوية الأمريكية.

وهدفت الدراسة إلى توضيح الأبعاد الجيوسياسية لرؤية حل الدولتين وأثرها على مستقبل القدس وأثر استمرار سياسة الاستيطان على هذه الرؤية، والاشتراطات الاسرائيلية لإقامة الدولة الفلسطينية.

كما هدفت الدراسة إلى إبراز الأبعاد الديمغرافية لرؤية حل الدولتين، وأثرها على قضية اللاجئين الفلسطينيين وعلى فلسطينيي عام 1948.

وأوضحت الدراسة مواقف الأطراف المعنية إقليمياً ودولياً من رؤية حل الدولتين، وخاصة المواقف الفلسطينية والإسرائيلية منها.

كما استعرضت الدراسة بالتحليل رؤية حل الدولتين ومستقبل إمكانية تحقيقها، في ظل سياسة فرض الأمر الواقع والتعنت الإسرائيلي في مفاوضات التسوية السياسية، والإجراءات أحادية الجانب.

وسلَّطت الدراسة الضوء على البديل الممكن لحل القضية الفلسطينية في ضوء تعثر رؤية حل الدولتين، والمتمثلة في حل الدولة الواحدة.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها – تراجع التسوية السياسية القائمة على رؤية حل الدولتين وعدم إمكانية تطبيقها بسبب استمرار تعنت حكومة نتنياهو وعدم توفر القدرة والرغبة لديها في المضي في تسوية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وسعت إسرائيل لاستخدام المفاوضات كورقة لتغطية مواصلة فرض رؤيتها بقوة الاستيطان والتهويد.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إعادة تفعيل قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وعدم القبول بأي حلول لا تستند إلى الشرعية الدولية لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، والتأكيد على وقف الاستيطان كشرط أساسي لاستئناف عملية التسوية.

Abstract

This study is an analysis to an important topic because talk about it has grown since the first term of U.S. president George W. Bush. It is the two-state solution and its impact on the political settlement of the Palestinian issue. The study examines the historical roots of the two-state solution. First, it started with the idea of Partition of Palestine that has been included in the Peel Commission recommendations in July 7, 1937. In addition, it addresses the factors affected the U.S. position towards the two-state solution and the failure of the U.S efforts.

One of this study's main objectives is to make clear the impact of the geopolitical dimensions of the two-state solution and their impact on the future of Jerusalem and the effect of the continuation of the settlement policy on this vision and the Israeli preconditions to create the Palestinian state. In addition, the study aimed at illustrating the demographic dimensions of the two-state solution and their impact on the Palestinian refugees and the 48 Palestinians. The study pointed to the regional and international relevant parties' positions towards the two-state solution especially the Israeli and the Palestinian ones

The study discusses in length this topic and the prospect of realizing the two-state solution vision under of the fait accompli policy and Israel intransigence in negotiating a final political settlement and unilateral actions.

It also talked about the possible option to resolve the Palestinian issue in light of the faltering two-state solution vision represented by the one-state solution.

A number of outcomes have been concluded in the study. Most importantly the decline of political settlement based on the two-state solution and inability to apply it because of the ongoing intransigence of the Netanyahu government and it's unwillingness to move forward in a settlement leading to an independent Palestinian state with Jerusalem as its capital as well as Israel's pursuit to use negotiations as a cover to impose by force its policy of settlements and judaization.

Finally, the study recommends the need to reactivate the resolutions of the international legitimacy relevant to the Palestinian cause and disagree on any solutions not based on the international legitimacy and the Palestinian demands and insisting instead on stopping settlements as a prerequisite to resume the settlement process.

فهرس المحتويات

إهــداء..ت
شكر وتقدير..ث
ملخص الدراسة...ج
ABSTRACT ....ح
فهرس المحتويات...خ

التمهيد

أدبيات البحث ومنهج الدراسة

المقدمة .... – 2 –
أهمية الدراسة:... – 3 –
أهداف الدراسة:.. – 3 –
مشكلة الدراسة:.. – 4 –
تساؤلات الدراسة:.. – 4 –
فرضيات الدراسة: .... – 5 –
حدود الدراسة:... – 5 –
منهج الدراسة:... – 5 –
مصطلحات الدراسة:.. – 5 –
الدراسات السابقة: .... – 9 –
التعقيب على الدراسات السابقة: .... – 12 –

الفصل الأول

رؤية حل الدولتين: دراسة في الموقف الأمريكي والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الأول: الجذور التاريخية لمساعي التسوية على أساس حل الدولتين:............ – 15 –
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية: .... – 29 –
1. جماعات الضغط:... – 29 –
2. وسائل الاعلام:.. – 29 –
3. الكونجرس: .... – 30 –
4. البعد الديني:... – 30 –

المبحث الثالث: مساعي الإدارة الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية: .... – 36 –
أ. لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق (تقرير ميتشل):.......................... – 38 –
ب. وثيقة تينت: .... – 39 –
جـ . محاولات المبعوث الأمريكي أنتوني زيني:.............................. – 39 –
د. خطة خارطة الطريق:... – 40 –
المبحث الرابع: رؤية حل الدولتين وتطور الموقف الأمريكي منها:..................... – 50 –

الفصل الثاني

الأبعاد الجيوسياسية لرؤية حل الدولتين

المبحث الأول: رؤية حل الدولتين وأثرها على مستقبل القدس: .... – 56 –
المبحث الثاني : قضية الاستيطان في ظل رؤية حل الدولتين: .... – 66 –
المبحث الثالث: قضية الدولة الفلسطينية وحدودها بين المطالب الفلسطينية والاشتراطات الإسرائيلية: – 75 –

الفصل الثالث

الأبعاد الديمغرافية لرؤية حل الدولتين

المبحث الأول: رؤية حل الدولتين وأثرها على قضية اللاجئين الفلسطينيين:.............. – 81 –
المبحث الثاني: أثر رؤية حل الدولتين على قضية فلسطينيي عام 1948:............ – 91 –

الفصل الرابع

مواقف الأطراف المعنية (إقليمياً ودولياً) من رؤية حل الدولتين

المبحث الأول: تفاعلات رؤية حل الدولتين لدى القوى السياسية في إسرائيل: ....– 101 –
موقف قادة إسرائيل من رؤية حل الدولتين:.................................. – 101 –
موقف الأحزاب الإسرائيلية من رؤية حل الدولتين:............................ – 105 –
مواقف الرأي العام الإسرائيلي من رؤية حل الدولتين: .... – 112 –
المبحث الثاني: تفاعلات رؤية حل الدولتين على الساحة السياسية الفلسطينية:.........– 116 –
أولاً: موقف القيادة السياسية الفلسطينية:... – 117 –
ثانياً: موقف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية من رؤية حل الدولتين:......... – 119 –
ثالثاً: موقف الفصائل الفلسطينية الإسلامية من رؤية حل الدولتين:............ – 121 –
رابعاً: موقف فلسطينيي أراضي الـ 1948 من رؤية حل الدولتين: .... – 122 –
المبحث الثالث: موقف النظام الإقليمي العربي من رؤية حل الدولتين:..................– 125 –
المبحث الرابع: المواقف الدولية من رؤية حل الدولتين:...............................– 130 –

الفصل الخامس

مستقبل رؤية حل الدولتين: بين إمكانات التحقيق والبدائل المحتملة

المبحث الأول: عراقيل تحقيق رؤية حل الدولتين:............................ – 137 –

1. الانحياز الأمريكي لإسرائيل تجاه رؤية حل الدولتين: .... – 138 –

2. العراقيل الإسرائيلية أمام حل الدولتين: .... – 141 –

3. الصعوبات التي تواجه تطبيق رؤية حل الدولتين: .... – 145 –

4. المتغيرات السياسية التي تساهم في فشل خيار رؤية حل الدولتين: .... – 148 –

المبحث الثاني: البديل الممكن لرؤية حل الدولتين:......................... – 151 –

أولاً: حل الدولة الديمقراطية العلمانية:..................................... – 153 –

ثانياً: حل الدولة ثنائية القومية:... – 157 –

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: ....– 163 –

ثانياً: التوصيات:..– 165 –

المراجع... – 167 –

التمهيد

أدبيات البحث ومنهج الدراسة

- المقدمة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- مشكلة الدراسة
- تساؤلات الدراسة
- حدود الدراسة
- منهج الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- الدراسات السابقة
- التعقيب على الدراسات السابقة

المقدمة

لم تكن فكرة تقسيم فلسطين وإقامة دولتين فيها وليدة الساعة، وإنما كانت ذات خلفيات تاريخية ظهرت من خلال تصريح بلفور الذي أصدره وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور في الثاني من نوفمبر 1917 وتضمن عطفاً بريطانياً على أماني الصهيونية بإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وتم تكريس تصريح بلفور من خلال إدراجه في صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم في عام 1922، والذي يعترف بحق اليهود في دولة لهم في فلسطين، ولكن أول ما نشأت فكرة التقسيم لفلسطين جاءت في توصيات لجنة بيل الصادرة في 7 يوليو 1937 تحت مزاعم عدم إمكانية عيش الشعبين اليهودي والعربي معاً في فلسطين، والمدقق في توصيات لجنة بيل يتبين له مدى الانحياز للجانب الصهيوني، ودعوة اللجنة للجانب العربي إلى القبول بفكرة التنازل من خلال تقسيم فلسطين، وعادت فكرة تقسيم فلسطين إلى الظهور مجدداً بعد أن حوّلت بريطانيا القضية إلى أروقة الأمم المتحدة والتي كانت خاضعة للتأثير الأمريكي بشكل واضح، الذي تعزز بالمصادقة على مشروع تقسيم فلسطين وإقامة دولتين يهودية وعربية الذي نص عليه القرار رقم 181 والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947.

وتعتبر المشاريع والخطط التي قُدمت لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ عام 1947 بداية النهاية لفكرة "ارض إسرائيل الكبرى" الا انه عملياً ظهر الاستعداد لدى قادة إسرائيل الانسحاب إلى حدود تُوفِّر الأمن وتقضي على الخطر الديمغرافي، وفي المقابل ظهر الاستعداد لدى الطرف الفلسطيني بالاعتراف بدولة إسرائيل على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، وفي ظل تلك الظروف والاستعداد الضمني لدى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بدأت مفاوضات أوسلو، وتم التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ في 13 ديسمبر 1993 والذي مثل منعطفاً تاريخياً لدى الطرفين، إلا أنّها لم تحل المسائل الجوهرية مثل الحدود واللاجئين والقدس التي ظلت مفتوحة، وبعد نحو عقدين من المفاوضات وعدم قدرة الجانبين للوصول إلى تسوية تقود إلى إعلان الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، فهل يمكن اعتبار خيار رؤية حل الدولتين قد سقط من الخيارات المتاحة لتسوية الصراع ؟ وهل ترى إسرائيل به خياراً واقعياً متاحاً يحقّق لها الأمن والاستقرار؟ أم أنَّ عرقلة تنفيذ هذا الخيار يأتي ضمن المخططات الصهيونية لفرض وقائع جديدة على الأرض تُؤخذ بعين الاعتبار في ظل أي تسوية قادمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟

بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 واحتدام الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي على أثرها انهارت عملية التسوية بين الجانبين وعادت الأوضاع إلى أسوأ

مما كانت عليه قبل اتفاق أوسلو عام 1993، التي كان لها بالغ الأثر في التداعيات على الساحة الدولية وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى طرح فكرة أن يكون هناك مبادرة دولية جديدة قادرة على إحياء عملية التسوية بين الجانبين، حيث أعلن **الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، في 24 يونيو 2002م**، عن رؤيته للتسوية في منطقة الشرق الأوسط والمتضمنة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وكانت رؤية بوش هي محاولة الحل بطريقة الرزمة الواحدة، التي تضمنت مساساً ببعض الثوابت الوطنية الفلسطينية، ومن هنا وجدت المشكلة، وهو ما استوجب الدراسة المعمقة للإفادة من هذه التجربة السياسية في المستقبل.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى معالجتها لعدة قضايا منها:

1. تناقش موضوعاً مهماً يتعلق برؤية حل الدولتين وأثرها على عملية التسوية، وتتناول موضوعاً لازال قائماً ويطرح نفسه باستمرار لحل القضية الفلسطينية.
2. توضّح الجذور التاريخية لرؤية حل الدولتين.
3. تبرز العوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي تجاه رؤية حل الدولتين والقضية الفلسطينية.
4. توضّح أثر رؤية حل الدولتين على مستقبل القدس وأثر الاستيطان عليها.
5. تبرز قضية الدولة الفلسطينية وحدودها بين المطالب الفلسطينية والاشتراطات الاسرائيلية.
6. تلقي الضوء على رؤية حل الدولتين وأثرها على قضية اللاجئين الفلسطينيين، وقضية فلسطينيي عام 1948.
7. تسهم في الكشف عن مواقف الأطراف المعنية من رؤية حل الدولتين.
8. توضح مستقبل رؤية حل الدولتين والبديل الممكن لحل القضية الفلسطينية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف ومنها:

1. توضيح الجذور التاريخية لرؤية حل الدولتين.
2. التعرف على العوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي تجاه رؤية حل الدولتين والقضية الفلسطينية.
3. توضيح أثر رؤية حل الدولتين على مستقبل القدس وأثر الاستيطان عليها.
4. ابراز قضية الدولة الفلسطينية وحدودها بين المطالب الفلسطينية والاشتراطات الاسرائيلية.
5. إلقاء الضوء على رؤية حل الدولتين وأثرها على قضية اللاجئين الفلسطينيين، وقضية فلسطينيي عام 1948.

6. الإسهام في معرفة مواقف الأطراف المعنية من رؤية حل الدولتين.
7. توضيح مستقبل رؤية حل الدولتين والبديل الممكن لحل القضية الفلسطينية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن جل مشاريع ومحاولات تسوية القضية الفلسطينية استندت إلى مشاريع التقسيم ومقترحات إقامة دولتين، ومع ذلك لم تحظَ تلك المشاريع، باستثناء قرار التقسيم رقم 181، بما حظيت به رؤية الرئيس الأمريكي بوش الابن للحل على أساس الدولتين، حيث تم عرضها شفهياً في إحدى خطاباته، دون أن يقدم نصاً مكتوباً ومعتمداً لطرفي الصراع، والأمر الأكثر خطورة هو أن هذا المقترح أصبح جزءاً من الأجندة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما، وأصبح مطلباً رئيساً لدى الطرف الفلسطيني دون أن تتم دراسة أبعاده ومعرفة تأثيراته المختلفة على الثوابت الوطنية الفلسطينية، ودون أن تتم دراسة البدائل الممكنة في حالة وصول هذه الرؤية إلى نفس الطريق الذي وصلت إليه المبادرات الأخرى، وهو أمر محتمل الوقوع إلى حد بعيد، ومن هنا انطلقت مشكلة البحث واكتسب أهميته الخاصة.

تساؤلات الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في سؤال رئيس هو: ما أثر رؤية حل الدولتين على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الآتية:

1. ما الجذور التاريخية لرؤية حل الدولتين؟
2. ما العوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي تجاه رؤية حل الدولتين والقضية الفلسطينية؟
3. ما أثر رؤية حل الدولتين على مستقبل القدس وأثر الاستيطان عليها؟
4. ما المطالب الفلسطينية والاشتراطات الاسرائيلية المؤثرة على قضية الدولة الفلسطينية وحدودها؟
5. ما أثر رؤية حل الدولتين على قضية اللاجئين الفلسطينيين، وقضية فلسطينيي عام 1948.
6. ما مواقف الأطراف المعنية من رؤية حل الدولتين؟
7. ما مستقبل رؤية حل الدولتين والبديل الممكن لحل القضية الفلسطينية؟

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في الاتي:

1. يوجد أثر ذو دلالة سلبية بين رؤية حل الدولتين والتسوية السياسية للقضية الفلسطينية.
2. تؤثر رؤية حل الدولتين تأثيراً سلبياً على مستقبل القدس.
3. يوجد أثر ذو دلالة سلبية بين الاستيطان ورؤية حل الدولتين.
4. يوجد أثر ذو دلالة سلبية بين الاشتراطات الاسرائيلية وقيام الدولة الفلسطينية.
5. يوجد أثر ذو دلالة سلبية بين رؤية حل الدولتين وقضية اللاجئين الفلسطينيين وقضية فلسطينيي عام 1948.

حدود الدراسة:

تتركز الدراسة في حدودها المكانية في نطاق فلسطين التاريخية، أما الحدود الزمانية فهي تبدأ من فترتي إدارة الرئيس بوش الابن، وتمتد لإدارة الرئيس باراك أوباما.

منهج الدراسة:

بناء على طبيعة الدراسة، فإن الباحث استخدم **المنهج الوصفي التحليلي** والمتضمن **طريقة تحليل المضمون** لتحليل رؤية حل الدولتين وبيان تفاصيلها، وفي تحليل المعلومات والوقائع، كما اعتمدت الدراسة **على المنهج التاريخي**، لتوظيف الوثائق وضبط تسلسل الأحداث، ومعرفة المواقف حسب التطور الزمني، وفي التدقيق بمصادر المعلومات وبشكل تكاملي بين المنهجين نظراً لأهمية البعد التاريخي للدراسة والبعد السياسي المعاصر لها.

مصطلحات الدراسة:

- **البيوريتانيون:**

البيوريتانيون نسبةً إلى البيوريتانية وهي حركة دينية نصرانية يقوم فكرها على التزمت والتشدد، نشأت في بريطانيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وقد انطلقت هذه الحركة من رحم البروتستانتية، ولكن أثر الأدبيات العبرية كان بالغاً في البيوريتانية أو حركة التطهر، والتطهر عند هؤلاء جاء من عملهم لاستئصال ما تبقى من آثار كاثوليكية في بريطانيا، وقد غالى البيوريتانيون في إجلال الكتاب المقدس مع اعطاء الأولوية للعهد القديم، وقد نادت الحركة بالحد من دور القساوسة، توزع البيوريتانيون في بريطانيا ثم توجه قسم منهم إلى أميركا الشمالية وأسس للكنيسة المعمدانية وللصهيونية المسيحية، وقسم رحل إلى هولندا وأسسوا مستعمرة بليموث التي تعرف حالياً باسم ماساشويتس وكان ذلك عام 1620م، وانتقل قسم إلى جزيرة

روول حيث تحولوا إلى معمدانيين، وقد انتشر البيوريتانيون بشكل أقوى بعد العام 1660م حيث كان قد استلم عرش بريطانيا تشارلز الثاني، والبيوريتانيون هم أول من أطلقت عليهم تسمية الأصوليين وكانت الكلمة بمنحنى سلبي حيث رمزت إلى التعصب والتزمت والانغلاق الديني، إن الدعوة إلى التغيير التي حملها البيوريتانيون جاءت ممزوجة مع مبدأ التوجه المسبق المتوارث في المذهب البروتستانتي القائل بأن الخلاص يكون بنعمة الله لا بالأعمال، لعب مذهب "البيوريتان" دوراً أساسياً منذ بداية الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في التأسيس للصهيونية، ويشكل هؤلاء ولا يزالون ركيزة مؤثرة في مسار الحركة الصهيونية(1).

- **حل الدولة الواحدة:**

هو عبارة عن تسوية للصراع تقوم على أساس إيجاد نظام سياسي واحد للشعبين الفلسطيني واليهودي-الإسرائيلي على كامل أرض فلسطين التاريخية، ويحمل هذا الطرح عموماً نموذجين مختلفين يقوم الأول على أساس فكرة الدولة الديمقراطية فيما يقوم الثاني على أساس فكرة الدولة ثنائية القومية، ورغم عدم وجود تعريف محدد متفق عليه لحل الدولة الواحدة، وخاصة الدولة ثنائية القومية، في سياقات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني خاصة، فإن الكثير من المحددات كانت قد استنبطت من تجارب أخرى مطبقة حول العالم (كسويسرا وبلجيكا وجنوب أفريقيا)، وقد يكون التعريف الأقرب إلى الدولة ثنائية القومية بكونه مفهوم سياسي لقيام نظام حكومي يشترك فيه شعبان في النظرة إلى الدعائم الأساسية التي تكوّن الدولة، تكون لكل جماعة من الجماعتين القوميتين هويتها المنفصلة التي تتمتع فيها بلغتها وثقافتها القومية وتراثها الديني، وأهم ما يميز نظام الدولة ثنائية القومية هو الحصول على نظام توافقي بين الجماعتين القوميتين يتجنب سيطرة الأغلبية على الأقلية، لذا لا بد من وجود عناصر أساسية مثل تقسيم السلطة، ونظام تعدد الأحزاب، وحق الأقلية في الاعتراض، والمشاركة في السلطة التنفيذية، أما الدولة الديمقراطية، فعادة ما ينظر إليها على أنها نظام مساواة المواطنين أمام القانون ونظام الدولة المتفق عليه(2).

- **حل الدولتين:**

هو أحد المقترحات لحل الصراع العربي الإسرائيلي، يقوم على أساس دولتين في فلسطين التاريخية تعيشان جنباً إلى جنب، وقد تم إقراره في مجلس الأمن بما يعرف بقرار

---

(1) أديان ومعتقدات، موقع شبكة الفيصل نت، 2013/08/25، http://www.fesal.net/articles-action-show-id-2561.htm.

(2) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين(بديل)، حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين، رام الله، 2005، ص12.

"242" بعد حرب 1967 وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على باقي أراضي فلسطين التاريخية، كما نادى به المجلس الوطني الفلسطيني عام 1974 كحل مرحلي، وعارضته بشدة الفصائل الفلسطينية وقتها، وشكلت ما يعرف بـ "جبهة الرفض"، وأعادت طرحه الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الابن(1).

وهو مصطلح عام يدل على تسوية للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني على أساس التقسيم الإقليمي لمساحة فلسطين التاريخية بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، يقوم في صيغته السياسية المسوقة حالياً على أساس إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من يونيو عام 1967 (أي مناطق الضفة الغربية بما تشمل القدس الشرقية وقطاع غزة والتي تشكل 22% من مساحة فلسطين التاريخية)، على أساس الاعتراف المتبادل مع دولة إسرائيل القائمة أصلاً منذ العام 1948(على نحو 78% من مساحة فلسطين التاريخية)، وعادة ما يتم ربط التسوية الواردة بإضافة جملة مبهمة حول إيجاد حل "عادل" لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وترتبط هذه التسوية عادةً بقراري مجلس الأمن رقم 242 و338(2).

- **الدولة ثنائية القومية:**

"الدولة ثنائية القومية": بتعريفها العام هي شكل من أشكال التعايش بين جماعتين قوميتين بدولة واحدة، في إطار من الاعتراف والتوافق المتبادل، تضمن تقاسم السلطات والثروات والاعتراف بحقوق الآخر، ففي الحالة الفلسطينية؛ فإن خيار الدولة "الثنائية القومية"، طرحتها أطراف في السلطة الوطنية الفلسطينية، تنطوي على الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل، والتعامل مع الوجود اليهودي في فلسطين وكأنه نتيجة هجرة طبيعية، الأمر الذي يجعل من إسرائيل أمراً واقعاً قابلاً للتعايش معه(3).

وتم طرح فكرة إقامة "الدولة ثنائية القومية" في فلسطين، تضم اليهود والعرب الفلسطينيين من قِبل عدد من المثقفين اليهود من أنصار الصهيونية الثقافية، المطالبين بالاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني، والتي دعت إلى إقامة دولة ثنائية القومية، ورأى هؤلاء المثقفون في إقامة الدولة الثنائية القومية ما يحقق الأساس الشرعي لإسرائيل حيث صرح

---

(1) المصطلحات والمفاهيم السياسية الفلسطينية، موقع قدس برس انترناشيونال للأنباء، 2012/09/30، http://www.qudspress.com/?p=131518

(2) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين(بديل)، مرجع سابق، ص 8.

(3) المصطلحات والمفاهيم السياسية الفلسطينية، موقع قدس برس انترناشيونال للأنباء، 2012/09/16، http://www.qudspress.com/?p=130951

الحاخام بنيامين، قائلاً: "حتى لو أصبحنا (أي اليهود) نشكل نسبة مائة في المائة من سكان فلسطين، فإن هذا البلد سيظل جزيرة صغيرة وسط محيط عربي"[1].

- **عملية التسوية:**

يشير مفهوم التسوية السياسية إلى حل الصراعات الدولية بالطرق السلمية، دون اللجوء إلى القوة أو الحرب، ويقوم مضمون التسوية السياسية على فصل القيم السياسية المطلقة (الحقوق التاريخية أو القانونية) عن حقائق الواقع النسبية، بمعنى أن هذا المضمون ينطوي بالضرورة على مفهوم التوفيق والمساومة، ويرتبط بدرجة أساسية بموازين القوى[2].

- **المحافظون الجدد:**

يعمل المحافظون الجدد على تجميع اليهود في فلسطين، والمساعدة في كل ما يُمكِّن دولة إسرائيل من ذلك، ويرون في بقاء إسرائيل قوية وقادرة على جمع يهود العالم مقدمة ضرورية لازمة للمجيء الثاني للمسيح، فإنهم يفعلون كل ما بوسعهم من أجل دعم إسرائيل ومساندتها وتقويتها، وتعمل الإدارة الأمريكية على مساندة إسرائيل في كافة المجالات، ولم تعد هذه الرؤية سراً يعمل التيار المحافظ على كتمانه، بل أن رموز التيار تُجاهر به، وسبق للكثير منهم أن زاروا إسرائيل وعبروا عن الدعم المفتوح للدولة اليهودية[3].

ويؤمن المحافظون الجدد بعقيدة هرمجدون، حيث يؤمنون بأن من واجبهم تسهيل عودة المسيح الثانية إلى الأرض من خلال إقامة دولة لليهود في فلسطين، وبناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى، والقضاء على الشر المتمثل بالمسلمين، وهي نبوءة توراتية من الكتاب المقدس العهد القديم التي يسعون إلى تحقيقها[4].

ويؤمنون أن القوة العسكرية هي أداة أساسية في العلاقات الدولية، وذلك للتصدي للتحديات التي تواجه الولايات المتحدة، وأنها تستطيع تحقيق السلام الحقيقي فقط بعد تحقيق النصر في الحرب، ويرى المحافظون الجدد أن الولايات المتحدة هي حتماً القائد للعالم، فسيطرة الولايات المتحدة وسياستها المطلقة على العالم هي مصدر الاستقرار، وأن أمام الولايات المتحدة فرصة غير مسبوقة لإعادة صياغة النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتحول العالم

---

(1) سامي يوسف أحمد، المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية، مجلة جامعة الأزهر، العدد 1، المجلد 13، غزة، 2011، ص 1281.

(2) عماد الدين أبو رحمة: أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص7.

(3) عماد جاد، مدى نجاح سياسة تطوير العلاقات مع إسرائيل منفذاً للتأثير في السياسة الأمريكية، مجلة شؤون عربية، العدد 128، القاهرة، 2006، ص 45.

(4) Stephen Sniegoski, The Transparent Cabal, Enigma Editions, Virginia, 2008, PP 324-325

إلى نظام القطب الواحد، وتعتقد الولايات المتحدة أن قدرها أن تنفرد بقيادة العالم وأنها يجب أن تحكم العالم بقوتها الخيرة[1].

الدراسات السابقة:

1. جميل هلال، إلى أين الآن من أجل فلسطين؟ موت حل الدولتين، لندن، نيويورك، زيد بوكس، 2007.

يهدف الكتاب وكما يقول المحرر إلى تبيان كيف ولماذا انهارت عملية أوسلو، وإلى ضرورة إيجاد حلول بديلة عن حل الدولتين، الذي وكما يراه مات وانتهى، ويقول المحرر فيما يتعلق بحل الدولتين أن الحركة الصهيونية كانت قبل سنة 1948 تؤيد تقسيم البلد إلى دولتين، بينما ظلت الحركات الوطنية الفلسطينية قبل النكبة وبعدها تدعو إلى دولة واحدة لجميع السكان دون تمييز، واستمر ذلك حتى سنة 1988 عندما أعلنت تبني حل الدولتين كاستراتيجية، ويتحدث المحرر عن اتفاق أوسلو ونتائجه السلبية على الفلسطينيين وخصوصاً فلسطينيي الشتات، في حين استمرت إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي، وإقامة المستوطنات، وتدمير الاقتصاد، وغير ذلك من الإجراءات في الضفة والقطاع، وهذا قوّض إمكانية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة فيهما، وأمام هذا الواقع، يرى المحرر أن الحركة الوطنية الفلسطينية أصبحت بحاجة إلى توسيع خياراتها والعودة إلى فكرة الدولة الواحدة سواء أكانت ثنائية القومية أم ديمقراطية علمانية.

2. نصير حسن عاروري، أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ 1967م، ترجمة منير العكش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

هذا الكتاب دراسة لعملية السلام الخائبة التي ترعاها الولايات المتحدة وتتلاعب بها منذ 1967م، حيث يركز على العلاقة الشاذة بين الولايات المتحدة وطرفي الصراع الفلسطينيين والإسرائيليين، وبعد حرب 1967 تحولت العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من علاقة متميزة إلى حليف استراتيجي، وهذا وحده ينسف كل أمل في الوساطة الأمريكية، والتي ساعدت إسرائيل بالمال والسلاح والدعم السياسي، وحمتها من كل نقد دولي، ورفعتها فوق كل قانون وأخلاق وشرعية دولية، وهندست لها ما أعانها على التفاوض اللانهائي العقيم، وما مكنها من إيجاد حقائق يومية على الأرض، إن غياب الحوار الحقيقي حول الشرق الأوسط في الأوساط

---

(1) حسام عبد الفتاح أبو نحل، المحافظون الجدد وتأثيرهم على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مشروع نشر الديمقراطية نموذجاً 2001–2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص 32.

السياسية الأمريكية يطيل من أمد التعتيم على حقائق الصراع، وإن من الأسباب الموجبة لهذا الكيل بمكيالين هو اعتبار إسرائيل حليفاً للحكومة الأمريكية، والاعتقاد بأنها تخدم المصالح الوطنية، وبما أن معظم الأمريكيين يعتبرون إسرائيل ضحية فإنهم يرفعونها فوق النقد، ولهذا فإنهم لا يهتمون بما تفعله إسرائيل بالفلسطينيين، ولا يرون هؤلاء الضحايا التي سلبت إسرائيل بلادهم وأخضعتهم لنظام احتلال عنصري، وشردت غالبيتهم جديرين بالعطف، إن كل ما تفعله الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يوفر الشروط اللازمة لأن تكون إسرائيل قوة مهيمنة تقضي وتمضي في المنطقة تحت المظلة الأمريكية.

3. أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2009.

تناولت الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جورج بوش الابن 2001-2008، وكذلك التطور التاريخي لهذه السياسة منذ 1917- 2000، والمبادرات الأمريكية لحل القضية الفلسطينية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، والتدخل الأمريكي في النظام السياسي الفلسطيني، واستحداث منصب رئاسة الوزراء، كما ناقشت الدراسة الموقف الأمريكي من انتخابات محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية، والموقف الأمريكي من نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية، كما تناولت الدراسة مؤتمر أنابوليس ودلالات عقد المؤتمر في تلك الفترة خاصة بعد الانقسام الفلسطيني، بالإضافة إلى مناقشة دور الولايات المتحدة في مفاوضات الحل النهائي.

4. جميل هلال، فلسطين .. إلى أين؟ حل الدولة أم الدولتين، ترجمة وتقديم أحمد حسني البشاوي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.

تناول هذا الكتاب تاريخ القضية الفلسطينية وأبعاد حل الدولتين من وجهات نظر مختلفة، فلسطينية وإسرائيلية وأوروبية، ويتكون هذا الكتاب من إحدى عشرة دراسة، بأقلام شخصيات متعددة، تناولت رؤية حل الدولتين منذ أن تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988، وحتى توقيع اتفاقيات أوسلو والتي اعتبرها معظم الباحثين أنها همشت دور منظمة التحرير الفلسطينية واهتمت بفلسطين من الداخل "الضفة وغزة"، على حساب فلسطين من الخارج "الشتات".

وتبنى معظم الباحثين فكرة حل الدولة الواحدة بأشكال مختلفة، منهم من يرى دولة ثنائية القومية أو دولة علمانية لكل مواطنيها.

5. زياد كولت، لن يكون هناك دولة فلسطينية: يوميات مفاوض في فلسطين، ترجمة رندة حيدر، باريس،2010.

اشتمل هذا الكتاب على انتقادات قاسية لعمل المفاوضين الفلسطينيين، الأمر الذي أوجد صورة قاتمة وسلبية للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، حيث إن هذا الكتاب عبارة عن شهادة شخصية للتجربة التي عاشها الكاتب كعضو مشارك في الطاقم الفلسطيني للمفاوضات، ومن الذين يعتقدون أنه لا أمل بنشوء دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل، وأن الحل ليس حل الدولتين بل هو الدولة ثنائية القومية، ولعل الكاتب صادق في ذلك، فالكتاب ثمرة تجربة عمل ميدانية مؤلمة أكثر مما هو تحليل لمعطيات تاريخية أو استنتاجات عقلانية ونقاش نظري، أما بالنسبة لملف اللاجئين فيقول الكاتب أن الهدف الأساسي للإسرائيليين هو التوصل مع الفلسطينيين إلى تفاهمات ثنائية عامة وغير ملزمة، ويظهر أيضاً مدى إصرار الإسرائيليين على التمسك بدور الولايات المتحدة في هذا الموضوع وليس الأمم المتحدة، كما يبرز بوضوح الرفض الأمريكي لأي دور أوروبي في مسألة المفاوضات، إن هذا الكتاب يضاعف اليأس في تحقيق الأمل بحل الدولتين، ونشوء دولة فلسطينية في المدى المنظور.

6. محمد نوفل راضي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية (2001–2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية في الفترة 2001–2008 ولاية الرئيس بوش الابن، حيث استعرضت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من عام 1917–2000 كمدخل تاريخي، ثم عرضت المبادرات ومشاريع التسوية التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية وكما تناولت بالتحليل سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية، ورعايتها عملية السلام العربية الإسرائيلية من خلال المفاوضات الثنائية والمنفصلة بين الوفود العربية والوفود الإسرائيلية، وكذلك المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بدايتها في مؤتمر مدريد للسلام 1991 وحتى أنابوليس 2007، وتقديمها بعض المقترحات والمبادرات ولكن بما يخدم المصالح الحيوية الأمريكية.

7. نادية سعد الدين، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: بين حل الدولتين ويهودية الدولة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.

يحاول هذا الكتاب البحث في مدى إمكانية تحقيق عودة اللاجئين الفلسطينيين من خلال ما يعرف بحل الدولتين، في حين يشترط الجانب الإسرائيلي عند أي اتفاق فلسطيني – إسرائيلي الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، كما ويناقش الكتاب مجموعة من التساؤلات

والإشكاليات المرتبطة بمصير قضية اللاجئين في إطار هذا الحل، محذراً من مدى خطورة الحل وأثره في إسقاط حق العودة، كذلك يربط بين (حل الدولتين) و(يهودية إسرائيل) باعتبارها البديل عن (الوضع النهائي)، وأنها تضفي الشرعية على الكيان الإسرائيلي، وهو يحاول أيضاً فهم وتحليل الداخل الإسرائيلي والخريطة السياسية القائمة والموقف من قيام الدولة الفلسطينية ومن الحقوق الوطنية الفلسطينية، والأفكار الصهيونية السائدة والمتناقضة مع مشروع التسوية السلمية.

8. هاني أحمد فارس، حل الدولة الواحدة للصراع العربي الإسرائيلي بلد واحد لكل مواطنيه، ترجمة سعد محيو، وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

يهدف هذا الكتاب إلى استكشاف منطق حل الدولة الواحدة في بلد واحد، يتقاسمه شعبان، والطريق إلى تحقيق هذا الهدف، حيث قدم مجموعة من كبار المختصين من فلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة وكندا وأوروبا أفكاراً ووجهات نظر كلها تبحث في السبل الكفيلة بإنهاء الصراع بشكل دائم، ومن أهم الموضوعات التي تمحورت حولها فصول هذا الكتاب، هل حل الدولتين والذي شكل أساس الإجماع الدولي حول الحصيلة المرتجاة لعملية السلام منذ اتفاقيات أوسلو، ما يزال ممكناً؟ كما ركز على معتقدات كل من الفلسطينيين واليهود في سبيل التبصّر بالمبادئ الأساسية التي قد تقود إلى التسوية السياسية، والاستراتيجيات لبناء بلد واحد، ونظراً إلى تعقيدات هذا الصراع والحاجة الملحة إلى استكشاف حل ملائم له، فإن هذا الكتاب هو مساهمة في تحقيق هذا الهدف، فحل الدولة الواحدة يُرضي التطلعات العميقة لكثير من الفلسطينيين والإسرائيليين للعيش والازدهار في فلسطين موحدة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

إن أهم ما يميز الدراسات السابقة أنها ركزت على عدة نقاط، من أبرزها أنها:

1. أكدت على ضرورة إيجاد حلول بديلة عن حل الدولتين، فالحركة الوطنية الفلسطينية أصبحت بحاجة إلى توسيع خياراتها والعودة إلى فكرة الدولة الواحدة.
2. أظهرت الانحياز الأمريكي لإسرائيل، فمعظم الأمريكيين يعتبرون إسرائيل ضحية، ولهذا فإنهم لا يهتمون بما تفعله إسرائيل بالفلسطينيين.
3. أبرزت التدخل الأمريكي في النظام السياسي الفلسطيني، واستحداث منصب رئاسة الوزراء، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في مفاوضات الحل النهائي.
4. بيّنت أبعاد حل الدولتين من وجهات نظر مختلفة، فلسطينية وإسرائيلية وأوروبية.
5. أوضحت الرفض الأمريكي لأي دور أوروبي في مسألة المفاوضات، مما يضاعف اليأس في تحقيق الأمل بحل الدولتين، ونشوء دولة فلسطينية في المدى المنظور.

6. عرضت المبادرات ومشاريع التسوية التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية، كما تناولت بالتحليل سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية.
7. بحثت في مدى إمكانية تحقيق عودة اللاجئين الفلسطينيين من خلال ما يعرف بحل الدولتين، وفهم وتحليل الداخل الإسرائيلي والخريطة السياسية القائمة والموقف من قيام الدولة الفلسطينية.
8. طرحت أفكار ووجهات نظر مجموعة من كبار المختصين من فلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة وكندا وأوروبا للبحث في السبل الكفيلة بإنهاء الصراع بشكل دائم.

ومن هنا يتضح أن الدراسات السابقة لم تتناول موضوع رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسة للقضية الفلسطينية، وأنها لم تتناول المواقف الفلسطينية والإسرائيلية والإقليمية والدولية من رؤية حل الدولتين، كما أنها لم تتناول العراقيل الإسرائيلية لتحقيق رؤية حل الدولتين، ولهذا فإن هذه الدراسة ستقوم بتسليط الضوء على هذه الموضوعات الأساسية، وتتفرد بها عما سواها من دراسات.

الفصل الأول

رؤية حل الدولتين: دراسة في الموقف الأمريكي والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الأول: الجذور التاريخية لمساعي التسوية على أساس حل الدولتين.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على سياسة الرئيس بوش الابن تجاه القضية الفلسطينية.

المبحث الرابع: رؤية حل الدولتين وتطور الموقف الأمريكي منها.

المبحث الأول: الجذور التاريخية لمساعي التسوية على أساس حل الدولتين:

جاء الاحتلال البريطاني بعد هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، وقد تحول هذا الاحتلال إلى حكم محمي بالشرعية الدولية من خلال صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم، والمبني على قاعدة وعد بلفور، ومن ثم فإن الشرعية الدولية التي أنشأها الحلفاء المنتصرون منحت منذ ذلك الوقت المبكر، الغطاء الدولي، لتنفيذ الخطط الاستعمارية ولحماية المشروع الصهيوني، ومن الملاحظ أن التسوية السياسية بين الفلسطينيين والحركة الصهيونية على أساس حل الدولتين ترجع إلى أوقات مبكرة من الصراع.

فمساعي التسوية بشقيها: السياسي والعسكري كانت تنشط في الأوقات التي تحتدم فيها المقاومة، وغالباً ما كان البريطانيون هم الذين يطرحونها، ومن الملاحظ أن تلك المساعي لم تفلح ولم تتوقف حتى يومنا هذا، على الرغم من أن الجوانب التي تدور حولها تلك المساعي كانت تختلف وتتبدل من حين إلى آخر؛ أملاً في الحصول على توافق أو قبول مشترك من طرفي الصراع، لقد كان بعض هذه الجوانب ثابتاً، في حين شهد بعضها تبدلاً أو تحويراً، رغم ذكره في أكثر من مشروع، ومنها مشروع تقسيم فلسطين، القائم على رؤية حل الدولتين: اليهودية والعربية، ومما لا شك فيه أن كل مشروع من مشاريع التسوية كان يخضع دائماً لمتغيرات ميزان القوى والمعطيات القائمة على الأرض(1). ومهما يكن من أمر فإن من الضرورة بمكان أن يتم عرض التطور التاريخي لمشاريع التسوية على أساس حل الدولتين وذلك على النحو التالي:

مقترح حل الدولتين في تقرير اللجنة الملكية البريطانية "لجنة بيل":

في المرحلة الأولى من الصراع العربي الإسرائيلي في فترة الانتداب البريطاني، كان الصراع محتدماً بين مجموعتين إثنيتين، إحداهما أصيلة وذات أغلبية مطلقة والثانية طارئة وذات أهداف استيطانية واستعمارية بالغة الخطورة، حيث كانت الحركة الصهيونية تعمل باستماته من أجل تأسيس بنيتها السياسية وتوسيع حدود سيطرتها، ومضاعفة حجم وجودها الاستيطاني، في حين كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تناضل من أجل وضع حد للمشروع الصهيوني والحصول على حق تقرير المصير وإقامة الدولة، و في ظل هذه الظروف وقعت سلسلة من الاضطرابات والممارسات النضالية الفلسطينية المتعاقبة، وصولاً إلى ثورة عام 1936م، فقامت بريطانيا بإرسال لجنة تحقيق مَلَكية برئاسة وليام بيل في أغسطس 1936م من أجل تقييم الأوضاع وبلورة سياسة محدودة تجاهها ووضع توصياتها، وقامت اللجنة بمناقشة الموقف السياسي في فلسطين من خلال فصل كامل، اعترفت من خلاله أنه لا يمكن تنفيذ نصوص صك الانتداب

---

(1) ناهض الريس، التطور التاريخي لمشاريع التسوية، مجلة الأفق، العدد (3)، غزة، 2001، ص142.

والذي تضمن تصريح بلفور إلا بالقوة، وهذا غير مضمون التحقيق، وذلك لوجود نزاع صعب الحل بين شعبين مختلفي القومية يعيشان ضمن حدود بلد واحد صغير[1].

وفي يوليو 1937م توصلت اللجنة إلى أن التعايش بين الإثنيتين مستحيل[2]. وقدمت اللجنة تقريرها إلى الحكومة البريطانية والذي كان بمثابة أول وثيقة رسمية بريطانية تطرح إمكانية قيام (دولتين في فلسطين)، واحدة عربية وأخرى يهودية، وعلى أساس مبدأ التقسيم[3].

ولخَّصت اللجنة أسباب الثورة الفلسطينية الكبرى بما يلي:

1. رغبة العرب في الحصول على الاستقلال.
2. الخوف من إقامة وطن قومي لليهود في بلادهم.
3. ازدياد الهجرة اليهودية إلى فلسطين وسياسة مصادرة الأراضي.
4. عدم ثقة العرب في إخلاص بريطانيا.
5. عدم وضوح مقاصد الانتداب في فلسطين[4].

تضمَّن التقرير مشروعاً لتقسيم فلسطين إلى دولتين، على أن تكون القدس تحت الوصاية البريطانية وفق الأسس الآتية:

1. **دولة يهودية:** وتضم القسم الشمالي والغربي من فلسطين، وتمتد على الساحل من حدود لبنان إلى جنوب يافا، وتشمل عكا وحيفا وصفد وطبريا والناصرة وتل أبيب، وترتبط بمعاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا[5].

2. **دولة عربية:** وتشمل غرب نهر الأردن وغزة وبئر السبع وصحراء النقب والخليل ونابلس والجزء الشرقي من طولكرم وجنين وبيسان ويافا.

---

(1) أكرم عدوان، مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل الملكية البريطانية 1937م، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد1، غزة، 2002، ص19.

(2) إفرايم عنبار، ترجمات الزيتونة 40، صعود وأفول فكرة الحل القائم على إنشاء دولتين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009، ص3.

(3) عصام سخنيني، فلسطين الدولة-جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1985، ص119.

(4) Palestine: royal commission report, Presented by the secretary of state for the colonis to parliament by command of his Myiesty, July-1937, cmd-5479, P-24.

(5) إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، 1998، ص470.

3. **القدس:** وتضم القدس وبيت لحم والناصرة وشواطئ طبريا على أن تكون مرتبطة بساحل البحر المتوسط عن طريق ممر يربط بين القدس ويافا ويشمل كلاً من اللد والرملة وتبقى هذه المنطقة تحت الانتداب البريطاني(1).

ومما تقدم يتضح أن تقرير لجنة بيل شكل منعطفاً خطيراً على القضية الفلسطينية، فهذه هي المرة الأولى التي تدعو فيها بريطانيا وبشكل رسمي إلى إقامة دولة يهودية، وإلى تهجير نسبة كبيرة من السكان العرب من الأراضي المقترحة لهذه الدولة اليهودية، ويضاف إلى ذلك دعوتها إلى ضم المناطق العربية الفلسطينية إلى شرق الأردن، وهو ما يعني تذويب الهوية الفلسطينية والحيلولة دون تجسيدها السياسي في دولة مستقلة(2).

موقف الأطراف المعنية من توصيات لجنة بيل بتقسيم فلسطين إلى دولتين:

أولاً: الموقف الفلسطيني والعربي:

رَفَض العرب والفلسطينيون مشروع التقسيم وتوصيات لجنة بيل، وقد أدى ذلك إلى زيادة اشتعال الثورة في فلسطين، فقد كانت الثورة، قبل توصيات اللجنة الملكية، ضد الاستبداد والظلم والاضطهاد البريطاني، أما بعدها، فأسباب الرفض كثيرة ومتعددة: منها أسباب وطنية وقومية وتراثية وتاريخية، ومنها ما هو متعلق بحياة الناس وأملاكهم ومصادر رزقهم، وسرقة بلادهم، واستعباد حوالي 450 ألف عربي منهم، بوضعهم تحت حكم اليهود أو طردهم من البلاد بالقوة إلى مكان أخر(3).

لقد أكد العرب والفلسطينيون رفضهم لمقترحات اللجنة، حيث اجتمعوا في مؤتمر عُقد في بلودان بسوريا في العاشر من سبتمبر لعام 1937م، وتوصّلوا إلى القرارات التالية:

1. أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي.
2. رفض ومقاومة تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها.
3. الإصرار على طلب إلغاء الانتداب ووعد بلفور.
4. تأييد طلب وقف الهجرة اليهودية عاجلاً، وإصدار تشريع يمنع انتقال الأرض من العرب إلى اليهود.

---

(1) علي كاشف الغطاء، المحاولات الصهيونية لإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين والمواقف الدولية منها (1897-1947)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000، ص47.

(2) وليد الخالدي، الصهيونية في مئة عام – من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي، دار النهار للنشر، بيروت، ط2، 2002، ص63-64.

(3) عزت طنوس، الفلسطينيون ماضي مجيد ومستقبل باهر، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1982، ص188.

5. أعلن المؤتمر أن استمرار الصداقة بين بريطانيا والعرب متوقف على تحقيق المطالب السابقة الذكر.

إن هذا الرفض العربي والفلسطيني أدى إلى استمرار الثورة داخل فلسطين، سياسياً وعسكرياً بعد صدور تقرير اللجنة(1).

ثانياً: موقف الحركة الصهيونية:

كان لليهود موقفان من مشروع التقسيم وتوصيات لجنة بيل: أحدهما معلن وهو الرضا والترحيب باعتباره يضع أساساً لقيام دولة يهودية في أرض فلسطين، والآخر غير معلن يخفونه في نفوسهم، ويُلَمِّحون به أحياناً، وهو أن هذا التقسيم لا يحقق لهم كل أطماعهم بإقامة دولة لهم في فلسطين، لأنهم لا يريدون جزءاً من فلسطين بل يريدونها كلها، ولذلك كانوا يعارضون أي مشروع لاستقلال فلسطين، لأن ذلك لا يتفق مع ما يسعون إليه ويحلُمون به، حسب توصيات الرب، وهو ما يزعمه اليهود من وعود التوراة بأرض فلسطين كلها(2).

وقد أثارت توصيات لجنة بيل نقاشاً حاداً بين القادة الصهاينة، حيث اتسمت ردود الفعل الصهيونية الأولية بمعارضة شديدة، وذلك لأن توصيات اللجنة قسمت "أرض إسرائيل" حسب زعمهم، ومنحت اليهود جزءاً صغيراً منها، إلا أن هذه المعارضة أخذت في التضاؤل حتى تحولت إلى تأييد متحفظ أمام حقيقة توصيات اللجنة بطرد العرب الفلسطينيين من الدولة اليهودية المقترحة(3).

ثالثاً: موقف الحكومة البريطانية:

بعد صدور توصيات لجنة بيل، مرَّ موقف الحكومة البريطانية بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: إقرار التوصية وقد تم ذلك بالفعل في بيان أصدرته الحكومة البريطانية في 7يوليو1937م، أيدت فيه فكرة التقسيم، وصوَّت عليه مجلس العموم البريطاني بالموافقة.

المرحلة الثانية: بداية التخلي عن توصية اللجنة بعد عودة المقاومة الفلسطينية إلى نشاطها، حيث نشأ اتجاه في الحكومة البريطانية يؤيد التفاهم مع العرب، وأن أي سياسة في فلسطين ستنعكس أثارها على المنطقة، وتؤثر كثيراً في مستقبل العلاقات البريطانية مع قوى الشرق الأوسط، وكان هذا بداية تغيير موقف الحكومة البريطانية من توصية لجنة بيل.

---

(1) أكرم عدوان، مرجع سابق، ص35.

(2) محمد عوض الله، القضية الفلسطينية دراسات واقتراحات للحل، مكتبة دار الأرقم، غزة، 2006، ص89.

(3) أحمد زكريا فرج وآخرون، حرب 1948 ونكبتها، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010، ص 547.

المرحلة الثالثة: التخلي عن توصية لجنة بيل وإلغائها، وقد جاء ذلك في عام 1938م بعد استقالة وزير المستعمرات أورمسبي غور الذي كان منحازاً للحركة الصهيونية، ومجيء اللورد ماكدونالد وزيراً للمستعمرات بدلاً منه، والذي قرر دراسة الوضع في فلسطين من جديد، وأرسل لجنة جديدة تسمى لجنة وودهيد(1). حيث درست هذه اللجنة مشروع لجنة بيل الملكية لتقسيم فلسطين لعام 1937، وأوصت بعد انتهائها من دراسة المشروع برفضه، وذلك بإجماع أصوات أعضائها، وأوضحت بأن تخطيط حدود الدولتين العربية واليهودية الذي أقرته لجنة بيل، لم يراعِ توزيع السكان أو الاعتبارات العسكرية والاقتصادية، وأصدرت تقريراً في27 أبريل 1938م أقرت فيه بأن التقسيم غير عملي(2). وفي هذا الإطار اعتمدت الحكومة البريطانية **مشروع مكدونالد**، وضمنته في بيان سياسي صدر في 17 مايو 1939، وعُرف باسم كتاب مكدونالد الأبيض، وقد انطلق ذلك المشروع من اعتبار أن إقامة دولتين مستقلتين في فلسطين، واحدة عربية وأخرى يهودية تعتمد كلاً منهما على نفسها، إنما هو غير عملي(3).

كان لصدور كتاب ماكدونالد الأبيض في عام 1939 تأثيراً على مجرى الصراع السياسي في فلسطين، وقد صاغت الحكومة البريطانية هذا الكتاب بهدف إيجاد دولة فلسطينية تضم العرب واليهود، وتنال استقلالها بعد إنشاء علاقات ودية بينهم، بعد انقضاء عشر سنوات على صدور هذا الكتاب، وكان من نتيجة طرح هذا الكتاب أن أعلنت بريطانيا أنه ليس من سياستها إيجاد دولة يهودية، وقد جاء مضمون الكتاب ليعالج هدفين رفعتهما الحركة الوطنية الفلسطينية وهما: منع الهجرة اليهودية وإيقاف منح الأراضي لليهود رغم أن هذه المعالجة أتت غامضة إلا أنها شكلت تقييداً مرحلياً وطارئاً لنشاط الحركة الصهيونية في فلسطين، وكان سكوت الحركة الصهيونية على صدور هذا الكتاب مرتبط بظروف التوتر الدولي وببداية الحرب العالمية الثانية، وكان الهدف منه رغبة بريطانيا في الحصول على تهدئة للغليان الشعبي الفلسطيني لكسب الموقف العربي إلى جانب دول الحلفاء، وقد راعت الحركة الصهيونية هذا الاعتبار مرغمة، إلى أن اختارت الوقت المناسب لها وأعلنت موقفها من الكتاب الأبيض في

(1) محمد عوض الله، مرجع سابق، ص90.

(2) سمير حلمي سيسالم، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية (1947-1977)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص 43-44.

(3) عصام سخنيني، مرجع سابق، ص147-148.

مؤتمرها الذي عقدته في فندق بالتيمور في نيويورك في 8 مايو 1942، وأُعلن في هذا المؤتمر رفض الكتاب الأبيض لعام 1939 باعتباره يشكل خرقاً لتصريح بلفور[1].

وكان مصير الكتاب الأبيض نفس المصير الذي آلت إليه المحاولات السابقة، فقد رفضه العرب لأنه جعل تحقيق الاستقلال مرتبطاً بوجود علاقات طيبة بين العرب واليهود الأمر الذي يستحيل وجوده، كما جعل إعلان الاستقلال منوط بالظروف الدولية[2].

وكان رد القادة الصهاينة على هذا الكتاب، نقل قاعدة عملياتهم السياسية من لندن إلى واشنطن، مع مضاعفة جهودهم للحصول على الدعم والالتزام السياسي الأمريكي، ومن جهة أخرى اتجهوا إلى تقوية نشاطهم العسكري في فلسطين، حيث أكد **ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل** وحسب قناعته بأن الميدان الرئيسي لجهود الصهيونية خارج فلسطين ليس بريطانيا، وإنما الولايات المتحدة الأمريكية[3].

انتهت الحرب العالمية الثانية عام 1945م، وخرجت بريطانيا منتصرة فيها مع حلفائها من الأوروبيين والأمريكيين، ولكنها كانت منهكة القوى، وعلى قناعة بأنها لم تعد بحاجة إلى استمرار وجودها الاستعماري في الكثير من مناطق العالم، لأن هذه الشعوب المستعمرة وصلت إلى درجة من الوعي تمكنها من أن تحكم نفسها بنفسها، ولأن وضع اليهود في فلسطين أصبح مطمئناً، رغم فشل محاولات بريطانيا في إيجاد صيغة تكفل قيام دولة يهودية في فلسطين كما كانوا قد خططوا من قبل، وبعد اشتداد الصراع والاشتباكات بين الفرقاء في أعقاب الحرب، تقدمت بريطانيا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تشكلت بعد الحرب بدلاً من عصبة الأمم، ووضعت قضية فلسطين بين يديها؛ لتبت فيها وتنهي الصراع بين العرب واليهود، وأبلغت الأمم المتحدة بأنها سوف تنهي انتدابها على فلسطين في 15 مايو 1948م[4].

مؤتمر لندن وتقسيم فلسطين:

بدأ المؤتمر أعماله في سان-جيمس وكان يقود الوفد الفلسطيني جمال الحسيني، وضمت الوفود العربية الممثلة: الأمير فيصل بن عبد العزيز وولي عهد مصر عبد المنعم،

---

(1) كمال الخالدي، الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948- 1973، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دمشق، 1984، ص 32.

(2) عمر رشيدي، الصهيونية وربيبتها إسرائيل، دار القلم، الكويت، ط 3، 1976، ص 92.

(3) أسامة أبو نحل، يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 23، المجلد الأول، غزة، 2011، ص 309.

(4) محمد عوض الله، مرجع سابق، ص92-93.

والوزير الأول العراقي نوري السعيد، والأمير حسين من اليمن، والوزير الأول الأردني توفيق أبو الهدى[1].

وكان أوضح مظهر للتدخل الأمريكي في قضية فلسطين، هو تأليف لجنة تحقيق بريطانية أمريكية مشتركة؛ لإعادة النظر في القضية الفلسطينية، ولكن قبل وصول هذه اللجنة إلى فلسطين كانت بريطانيا قد قررت السماح بالهجرة اليهودية بصفة مؤقتة بمعدل 1500 مهاجر شهرياً، وبهذا نقضت صراحة عهدها الذي أخذته على نفسها في كتابها الأبيض لسنة 1939، وكان الغرض من إشراك الولايات المتحدة في موضوع فلسطين، هو أنها جاءت لإقرار سياسة مرسومة لتأييد المطالب الصهيونية تأييداً عملياً، حيث أوصت في تقريرها بالسماح لمائة ألف يهودي بالدخول إلى فلسطين في الحال، وإصدار بيان صريح بأنه لن تتكون في فلسطين دولة عربية أو يهودية، وأن تبقى حكومة فلسطين قائمة تحت نظام الانتداب وفقاً لصك الانتداب إلى أن يتسنى عقد اتفاق توضع بموجبه فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة، واعتبر العرب أن ما جاء في هذا التقرير يعتبر نقضاً لقرارات لجنة التحقيق وتأكيداً لتحيزها الظاهر، واعتبروا أن قراراتها خطوة عدائية ضد الحكومات العربية، وأنها تهدف للقضاء على عروبة فلسطين، وطالب العرب بمفاوضات فورية مع بريطانيا لإنهاء الوضع القائم في فلسطين على أسس ميثاق الأمم المتحدة، ووافقت بريطانيا على مبدأ المفاوضات لحل قضية فلسطين، وحددت يوم العاشر من سبتمبر 1946، موعداً لانعقاد المؤتمر في لندن.

مشروع موريسون وتقسيم فلسطين:

ويهدف هذا المشروع إلى تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق إدارية هي:

1. المنطقة اليهودية وتشمل معظم الأراضي التي حل فيها اليهود حتى ذلك الحين.
2. القدس وتشمل القدس وبيت لحم والأراضي القريبة منها.
3. النقب.
4. المنطقة العربية وتشمل ما تبقى من فلسطين.

على أن تقوم في كل منطقة من المنطقتين العربية واليهودية حكومة محلية، وأن تقوم حكومة مركزية مختلطة شاملة للمنطقتين، على أن يظل أمر الهجرة في يد الحكومة المركزية، وقد رفض العرب هذا المشروع وقرروا عدم صلاحه ليكون أساساً لحل قضية فلسطين، وتقدموا

---

(1) بشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ترجمة منصور القاضي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 206.

بمشروع مضاد، وقد رفضت بريطانيا هذا المشروع، وقررت أن مشروع موريسون هو خير حل لقضية فلسطين، وهكذا أخفق مؤتمر لندن(1).

رؤية حل الدولتين في لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة الانسكوب:

اقترحت بريطانيا على الأمم المتحدة تشكيل لجنة دولية لدراسة الوضع في فلسطين وقد تم تشكيل اللجنة من أحد عشر عضواً من مندوبي الدول التالية: السويد، كندا، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، الأورغواي، هولندا، البيرو، الهند، إيران، يوغسلافيا، أستراليا، وتم تعيين القاضي ساندوستروم وهو سويدي الجنسية رئيساً للجنة والتي عرفت باسم (انسكوب)، وقد درست اللجنة الوضع، ووضعت توصياتها في تقرير قدمته إلى الأمم المتحدة في 31 أغسطس 1947م(2)، وقد اشتمل التقرير على إحدى عشر توصية منها التوصية بتقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية، والأخرى يهودية، وضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، كما قدمت اللجنة مشروعين للدولتين المفترضتين في فلسطين، عُرف الأول بمشروع الأغلبية، وعُرف الثاني بمشروع الأقلية(3).

مشروع الأغلبية: ويهدف لتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية.

أ. الدولة العربية: وتتألف من مناطق الجليل الغربي ونابلس والسهل الساحلي من أسدود وحتى الحدود المصرية.

ب. الدولة اليهودية: وتتألف من الجليل الشرقي وسهل مرج بن عامر والقسم الأكبر من السهل الساحلي ومنطقة بئر السبع والنقب.

ج. منطقة القدس وضواحيها: وتوضع تحت نظام الوصاية الدولية(4).

مشروع الأقلية: ويقترح قيام حكومتين إحداهما عربية والأخرى يهودية مستقلتين استقلالاً ذاتياً، وتتألف منهما دولة اتحادية باسم دولة فلسطين(5).

يلاحظ بأن كلاً من المشروعين اتفقا على تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية ولكن الخلاف كان على تحديد العلاقة بين الدولتين، ولقد عبر اليهود عن ارتياحهم لقرار الأغلبية، وكانوا في قمة الاغتباط لأنهم أخذوا دولة بموافقة دولية، رغم تظاهرهم

---

(1) عمر رشيدي، مرجع سابق، ص 95- 97.

(2) حسني أدهم جرار، نكبة فلسطين عام 1947-1948(مؤامرات وتضحيات)، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص2.

(3) سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، دار الجيل، بيروت، 1989، ص50.

(4) عمر رشيدي، مرجع سابق، ص98.

(5) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1989، ص358.

بالاعتراض على القرار، لأنه لا يعطيهم فلسطين كلها، كما كانوا يطمعون، أما العرب فقد عبروا عن رفضهم وسخطهم ومخاوفهم[1].

قرار تقسيم فلسطين رقم 181 لعام 1947:

بريطانيا هي من وضع اللبنة الأولى لبناء الوطن القومي اليهودي، وذلك من خلال إصدار تصريح بلفور عام 1917م، ثم من خلال صك الانتداب وتطبيقاته، ثم عبر تقرير اللجنة الملكية لجنة بيل عام 1937م، ورغم أن هذا التقرير لم يأخذ الصفة الدولية، إلا أنه يبقى الأساس الذي صيغ بناءً على منواله قرار تقسيم فلسطين رقم 181 لعام 1947م، والذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية، والأخرى يهودية، ورغم ما فيه من ظلم بحق الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين[2]. وكان هذا القرار المسمى رسمياً "بقرار الجمعية العامة رقم 181" من أول المحاولات لحل الصراع العربي الإسرائيلي على أرض فلسطين[3].

لقد سنحت الفرصة للولايات المتحدة لدعم المشروع الصهيوني وإقامة الدولة اليهودية، بقرار من الهيئة الدولية، عندما طُرحت قضية فلسطين على الأمم المتحدة، حيث تُحقق الصهيونية أهدافها تحت غطاء الشرعية الدولية، ولمكانة الولايات المتحدة وتأثيرها ونفوذها في العالم، عمل الرئيس ترومان على تمرير القرارات اللازمة لتجسيد المشروع الصهيوني والاعتراف به دولياً[4].

فقد توجه حاييم وايزمان إلى واشنطن، في 19 نوفمبر 1947، واجتمع مع الرئيس ترومان، وطالبه بأن تكون منطقة النقب والعقبة من نصيب الدولة اليهودية لزيادة مساحتها، فأصدر الرئيس ترومان تعليماته للوفد الأمريكي لجعل النقب والعقبة من نصيب الدولة اليهودية[5]. فاشتد النقاش في أروقة الأمم المتحدة، كما دخلت المحاولات السياسية في نشاط مكثف كانت الولايات المتحدة المحرك الرئيسي له، حيث تولت تخطيط المناورات وتجنيد الأصوات لدعم قرار التقسيم، بشتى الوسائل، من الإغراء والرشاوي إلى التهديد[6].

---

(1) شفيق الرشيدات، فلسطين، تاريخاً، وعبرة، ومصيراً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص150.

(2) أسامة أبو نحل، مرجع سابق، ص 312.

(3) سهى علي رجب، النكبة وحقيقة نصف الدولة، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 13.

(4) إلياس شوفاني، مرجع سابق، ص505-506.

(5) جبر الهلول، المواثيق والعهود في ممارسة اليهود، قراءة في الفكر الديني والفكر السياسي اليهودي المعاصر، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص330-331.

(6) إلياس شوفاني، مرجع سابق، ص507.

طلب ترومان من أعضاء الوفد الأمريكي للأمم المتحدة، أن يمارسوا نفوذهم من أجل إقناع الحكومات الأخرى بالتصويت على التقسيم، وأن يحشدوا كل طاقاتهم من أجل ممارسة كل أنواع الضغط المباشر وغير المباشر على الحكومات، خارج العالم الإسلامي والتي كانت متشككة في التقسيم أو معارضة له[1].

بذل زعماء الحركة الصهيونية جهوداً كبيرة لإقناع الدول المترددة، واستعانوا بالدبلوماسيين الداعمين للخطة داخل الأمم المتحدة، وذلك من أجل تأجيل التصويت من 26 إلى 29 نوفمبر 1947، مما أتاح لهم الفرصة لإقناع كلاً من ليبيريا والفلبين وهاييتي بالتصويت مع مؤيدي الخطة، لتأمين دعم ثلثي الدول الأعضاء، وحاولت الدول العربية منع التأجيل، لكن البعثة الأمريكية أصرّت على تأجيل جلسة التصويت إلى ما بعد عيد الشكر الأمريكي، والذي يصادف 27 نوفمبر[2].

لقد مارست الولايات المتحدة الضغط على عدد من الدول لإجبارها على التصويت إلى جانب قرار التقسيم، ولولا هذا الضغط وتحول هذه الدول من الرفض إلى الموافقة لفشل اقتراح تقسيم فلسطين[3].

وتعليقاً على هذا الموضوع، قال وزير الدفاع الأمريكي آنذاك جيمس فروستول في مذكراته: "إن الطريقة المستخدمة للضغط ولإكراه الأمم الأخرى في نطاق الأمم المتحدة، كانت فضيحة"[4]. أما رئيس مجلس الوزراء البريطاني الأسبق (أتلي) فيشهد في مذكراته على "أن سياسة الولايات المتحدة في فلسطين كانت توجهها أصوات الناخبين اليهود والمعونات المالية التي تقدمها عدة شركات يهودية كبيرة"، كما أن الرئيس الأمريكي ترومان اعترف أمام فريق من الدبلوماسيين بوقائع الضغط الموجه من اللوبي الصهيوني فيقول: "أنا آسف يا سادة ولكن عليّ أن ألبي رغبات مئات آلاف الأشخاص الذين ينتظرون نجاح الصهيونية، وهذه الألوف من الناخبين الأمريكيين ليسوا عرباً" [5].

---

(1) ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية جذورها ونفوذها في التاريخ الغربي، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2010، ص140.

(2) سهى علي رجب، مرجع سابق، ص 19.

(3) ناصر بن محمد الزمل، لماذا يكرهوننا، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص133.

(4) عزت طنوس، مرجع سابق، ص345.

(5) روجيه جارودي، فلسطين أرض الرسالات السماوية، ترجمة قصي أتامين-مشيل واكيم، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق،1991، ص263.

وطُرح مشروع التقسيم للتصويت في مساء 29 نوفمبر 1947، فكان ثلاثة وثلاثون صوتاً إلى جانب التقسيم، وثلاثة عشر صوتاً ضده، وامتنعت عشر دول عن التصويت(1).

ويتلخص قرار التقسيم في النقاط التالية:

أ- **إقامة الدولة اليهودية:** وتشمل الجليل الشرقي (صفد وطبريا وبيسان) وحيفا وقراها، وتل أبيب، وقطاع يافا باستثناء مدينة يافا، والجزء المحاذي من البحر الميت من قطاع الخليل ومنطقة النقب حتى العقبة.

ب- **اقتراح إقامة الدولة العربية أو ضمها لدولة عربية:** وتشمل حسب خطة التقسيم على كل من الجليل الغربي (عكا والناصرة) نابلس وجنين وطولكرم وقطاع القدس (عدا مدينة القدس) وبيت لحم والخليل ويافا واللد والرملة، والسهل الساحلي الجنوبي أي غزة، والمجدل وخانيونس وبئر السبع، والعوجا – الحفير.

ت- **تدويل منطقة القدس:** وتشمل من الشرق أبوديس ومن الغرب عين كارم ومن الشمال شعفاط ومن الجنوب بيت لحم (2). وقد أوصي قرار التقسيم على أن تبلغ مساحة الدولة اليهودية (56%) من مساحة فلسطين، ولم يكن اليهود يملكون خمس هذه المنطقة، وما تبقى من فلسطين (43%) تقوم فيه دولة عربية، أما القدس وما حولها فـ(1%)(3).

لقد نص قرار التقسيم على تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، تقوم بينهما وحدة اقتصادية مشتركة وذلك تأسيساً على قرار لجنة الأغلبية ومشروعها، وما طرأ عليه من تعديلات من خلال اللجنة الخاصة المؤلفة لدراسة الوضع الاقتصادي وتطويره، والتي أقرت فصل جنوب يافا وبئر السبع وضمها إلى الدولة العربية(4).

وكان مشروع التقسيم ظالماً على الصعيد الجيوسياسي؛ لأن 90% من أراضي الدولة اليهودية المقترحة يملكها العرب، بالإضافة إلى الخلل الاقتصادي الذي تسبب بجعل عشرات المدن الصغيرة والقرى العربية، أو جعل عمقها الاستراتيجي، خارج المنطقة المقترحة للقسم العربي، فالسهل الساحلي الذي ينتج برتقال يافا الشهير، يملك أكثر من نصفه فلسطينيون لا يعيشون في الدولة اليهودية المقترحة، ومدينة يافا، وهي أوضح مثال على ذلك، أُخرجت من

---

(1) Charles D. Smith: Palestine and The Arab Israeli Conflict, Second Edition, Martin press, New York, 1992, P 144.

(2) تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص283.

(3) إسماعيل أحمد ياغي، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983، ص124.

(4) إسلام جودت مقدادي، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936- 1948، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 120.

الدولة اليهودية، لكن بيارات البرتقال الواسعة التابعة لها بقيت ضمن الدولة اليهودية، ولهذا كان 80 ألف من أهل يافا سيعيشون في الدولة العربية، بينما كانت أكثر بياراتهم في الدولة اليهودية المقترحة، وبما أنه لا وجود لحواجز طبيعية بين الدولتين المقترحتين، فإن الحدود كانت خطوط وهمية، وعلى أية حال رفض سكان فلسطين مشروع التقسيم لأن الدولة اليهودية المقترحة تضمنت السهل الساحلي الخصب على شاطئ البحر الأبيض المتوسط والأراضي الواقعة في سهل طبرية والحولة، فيما تضمنت الدولة العربية المناطق الجرداء الجبلية والمساحات التي يصعب زراعتها(1).

ردود الفعل على قرار التقسيم 181:

كان لهذا القرار أثر بالغ على جميع الفلسطينيين دون استثناء لأنهم أدركوا أنهم تحولوا وبسرعة شديدة، هم ووطنهم، إلى ضحية، وأدركوا أن كلاً من الأوروبيين والأمريكيين يسعون إلى حل مشكلة اليهود بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، على أن يكون هذا الحل بعيداً عن أوروبا، وهنا تلاقت المصالح في هذا القرار، فهو يستجيب لمطامع الصهيونية والتطلعات البريطانية والأمريكية، وقد تجلى موقف الفلسطينيين في مظاهرات وإضراب شامل وعام، في كافة أنحاء فلسطين، وكما تجلى فيما حدث من مواجهات بين الفلسطينيين والإنجليز وبين الفلسطينيين واليهود في الفترة الواقعة بين صدور القرار وبين إعلان بن غوريون عن إقامة دولة إسرائيل في الخامس عشر من مايو 1948، وفي هذه الأثناء بدأ الفلسطينيون في تسليح أنفسهم والشروع بتنظيم صفوفهم لمواجهة المخاطر التي تقف في طريقهم للحيلولة دون ضياع وطنهم، وقد أثار قرار التقسيم ثائرة الشعوب العربية، وعمت موجة من الغضب والسخط والمظاهرات والإضرابات الشاملة في الوطن العربي، وعقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية في ديسمبر 1947 اجتماعات في القاهرة، وقررت العمل على إحباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام الدولة اليهودية، أما على صعيد الحركة الصهيونية، فقد رحبت بالقرار وأقامت احتفالات جماعية في شوارع نيويورك وتل أبيب، وبدأت تستعد لإعلان دولتها(2).

في حين امتنعت بريطانيا عن التصويت على مشروع قرار التقسيم، وكان هذا موقفاً مخادعاً لأنها التي تتحمل المسؤولية الكبرى في خلق الوطن القومي اليهودي، وفيما أصاب أهل فلسطين من بلاء ومحن، ثم أعلنت في 11 ديسمبر 1947 موعد إنهاء الانتداب في 15 مايو 1948 وموعد جلاء آخر فرقة من فرقها، حيث سارع اليهود إلى الإعلان عن دولتهم في 15

---

(1) عزت طنوس، مرجع سابق، ص 340.

(2) جوني منصور، قرار التقسيم (181)- فرض أجندة استعمارية على فلسطين، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 28، رام الله، 2007، ص81-82.

مايو 1948 وبعد دقائق كان الرئيس الأمريكي هاري ترومان يعترف بالدولة اليهودية الجديدة، وبعد ذلك بدقائق أعلنت روسيا اعترافها بإسرائيل[1].

مشروعية قرار التقسيم في القانون الدولي:

رغم صدور قرار التقسيم عن هيئة عليا في هيئة الأمم المتحدة، إلا أنه يتعارض مع أحكام القانون الدولي للأسباب التالية:

1. لم يأخذ رأي سكان فلسطين بالحسبان، ولم يسأل الفلسطينيين عن حق تقرير مصيرهم.
2. لا يعتمد قرار التقسيم على أي أساس قانوني ولا يحق لبريطانيا إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لأن وجودها في فلسطين كدولة منتدبة قد انتهى بقرار إنهاء وجود عصبة الأمم، وبالتالي فإن نظام الانتداب قد انتهى في 18 أبريل 1946.
3. لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ما يمنح الجمعية العمومية أو هيئة الأمم صلاحية تقسيم إقليم محدد دولياً خلافاً لرغبة سكانه.
4. لا يمتلك قرار التقسيم شيئاً من العدالة أو المساواة حين منح الأقلية اليهودية في فلسطين نسبة أكبر من الأرض الفلسطينية الخصبة، والتي تتوفر فيها موارد مائية وظروف معيشية أفضل.
5. أن قرار التقسيم في القانون الدولي غير ملزم من حيث مضمونه وشكله وطرق تنفيذه، ولهذا لا يمكن اعتبار عدم قبوله ينتقص من حق الشعب الفلسطيني في المطالبة بكامل حقوقه.
6. بطلان قرار التقسيم لكونه نُفِّذ بالقوة على يد إسرائيل، ودون وجود لجنة الوصاية التي تم الإشارة إليها في القرار[2].

ختاماً، إن تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947، وقيام إسرائيل باطل من أساسه، لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني صاحب الأرض، وصاحب الحق في تقرير المصير، وله حقه الطبيعي في وطنه، وذلك حسب المادة 19 من الميثاق الوطني الفلسطيني، والذي أقرته منظمة التحرير الفلسطينية في يونيو 1968، ومع أن الفلسطينيين لم يعترفوا بقرار التقسيم فإن وثيقة إعلان الاستقلال التي أعلنتها منظمة التحرير الفلسطينية في نوفمبر 1988 قد تضمنت نوعاً من الاعتراف المتحفظ بشرعية هذا القرار، ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي

---

(1) عصام ارشيدات وآخرون، دراسات في القضية الفلسطينية، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 1992، ص 42-43.

(2) عايد زعتر، فلسطين ساحة الصراعات الدولية ومحور القضايا العالمية العالقة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وعسكرياً، د.ن.، نابلس، 2010، ص 567.

الفلسطيني، بتشريده وحرمانه من حق تقرير المصير، فإن هذا القرار مازال يوفر شروطاً للشرعية الدولية، تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني[1].

ويرى الباحث أن إسرائيل استغلت رفض العرب والفلسطينيين لقرار التقسيم (181) واعتبرته ذريعة لطمس معالم الدولة العربية المقترحة، علماً بأن الدبلوماسية الأمريكية لعبت دوراً خطيراً في دفع الأمم المتحدة لاتخاذ القرار، على عكس العرب والفلسطينيين الذين لم يستطيعوا أن يستخدموا قرار التقسيم أساساً لاعتراف المجتمع الدولي بالدولة الفلسطينية.

(1) سهى علي رجب، مرجع سابق، ص 26.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بشكل عام وعملية التسوية السياسية للقضية الفلسطينية بشكل خاص، هذه العوامل لها بالغ التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية إلا أن قضية الدين تعد واحدة من أهم القضايا في المجتمع الأمريكي عبر مختلف مراحل تطوره، **وأهم هذه العوامل ما يلي:**

1. جماعات الضغط:

وهي مجموعة كبيرة من الجماعات والمنظمات والجمعيات التي تعمل جميعها كجماعات ضغط للتأثير على صنع السياسة الخارجية الأمريكية بما يتناسب مع مطالبها وأهدافها، ومن أهمها اللوبي الصهيوني، ويعتبر الأكثر اهتماماً بتوجيه سياستها تجاه دعم مصالح وأمن إسرائيل، وتتكون شبكة اللوبي الصهيوني من أكثر من 500 منظمة وجمعية، وتلقى هذه المنظمات مساندة اليهود الأمريكيين وأنصار المسيحية الصهيونية(1)، وتضم في صفوفها أفراداً وشخصيات وحركات لا تنحصر فقط في الطوائف والمنظمات اليهودية، بل تأثيرها القوي كان بفضل المسيحية الصهيونية، وبفضل هذا التأثير يمكن الحديث عن لوبي صهيوني يؤثر في السياسة الدولية(2)، وتعتبر منظمات اللوبي الصهيوني من أهم وأبرز القوى المؤثرة في سياسة الولايات المتحدة تجاه عملية التسوية في الشرق الأوسط، وذلك من خلال تأثيرها في صنع وتوجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية(3).

2. وسائل الاعلام:

يفترض في وسائل الإعلام أن تتعامل بموضوعية مع الأحداث، ولكن نجد أن أغلب وسائل الإعلام الأمريكية تتعامل نقيض ذلك؛ نتيجة النفوذ الإعلامي الصهيوني عليها، حيث صوّرت وسائل الإعلام الامريكية قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، على أن الإسرائيليين هم الضحايا وأنهم محبين للسلام، وأن الكراهية تملأ قلوب العرب والفلسطينيين تجاه إسرائيل، وبخصوص موضوع إقامة الدولة الفلسطينية فإن وسائل الإعلام الامريكية تتبنى رؤية الحكومة

---

(1) حسام عبد الفتاح أبو نحل، مرجع سابق، ص 68-69.

(2) يوسف العاصي الطويل، البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة (1948-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص 22.

(3) أحمد جواد الوادية، مرجع سابق، ص 25.

الاسرائيلية، وتعمل على تشكيل رأي عام مساند للرؤية الإسرائيلية، لإيجاد مبرر كي لا تقوم الحكومة الأمريكية بالضغط على إسرائيل لتنفيذ استحقاق قيام الدولة الفلسطينية(1).

3. الكونجرس:

يمارس تأثيره بشكل واضح على السياسة الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، حيث يدعم إسرائيل مالياً وعسكرياً، فضلاً عن فرض قيود على السلطة التنفيذية في تحركاتها الخارجية في هذا الشأن، ويرجع هذا الدعم للأسباب الآتية:

- قيام إسرائيل بالحفاظ على المصالح الأمريكية.
- الأصوات اليهودية في انتخابات الكونجرس والمساهمات المالية في الحملات الانتخابية.
- جهود الضغط المباشر من جانب جماعة المصالح(2).

4. البعد الديني:

لقد تغيرت الفكرة المسيحية الأوروبية السائدة في القرون الوسطى عن اليهود، بصفتهم شعباً غريباً ينبغي تجنبه واضطهاده، تغيراً جذرياً بعد حركة الإصلاح الديني وتأسيس الكنائس والحركات البروتستانتية، ففي حين كان يُنظر إلى فلسطين سابقاً على أنها أرض مقدسة مسيحية لا بد من تحريرها من السيطرة الإسلامية، صار يُنظر إليها الآن كوطن قومي لليهود(3).

وكانت الطوائف البيوريتانية تمثل أكثر أشكال البروتستانتية تطرفاً، حيث غالت في الإعطاء والإجلال للعهد القديم، وآمنت بأن اليهود هم خلفاء للعبرانيين القدامى، وحملت في أعماقها الحب والخير لليهودية، ويرجع ذلك التعاطف لما عانوه من اضطهاد كاثوليكي قاسٍ، وما وجدوه في العهد القديم من حياة يهودية تنطبق عليهم، فأخذوا يستشهدون به لدعم أفكارهم السياسية(4).

---

(1) محمد نوفل راضي، مرجع سابق، ص72-74.

(2) أشرف عبد الله ياسين، السياسة الأمريكية وتطور عملية التسوية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي (2001-2008)، مجلة النهضة، العدد 4، القاهرة، 2009، ص 30-31.

(3) ميخائيل سليمان، فلسطين والفلسطينيون في العقل الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد 203، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 62.

(4) يوسف الحسن، جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، سلسلة محاضرات الإمارات 58، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص29.

واعتبر البيوريتانيون أنفسهم العبرانيين الحقيقيين، وصارت فكرة تنصير اليهود على درجة كبيرة من الأهمية في عقيدتهم لأن "العودة الثانية للمسيح لن تتم دون حدوث ذلك"، وهكذا صار المستوطنون البيوريتانيون، النموذج الروحي للعهد التوراتي القديم، وقد أسموا أنفسهم "أطفال إسرائيل – في طريقهم إلى العودة" واحتفلوا بيوم السبت يوم راحة لهم، وقد بلغ بهم الحد إلى أن أحد قادة البروتستانتية واسمه ووردر غريسون تحول في النصف الأول من القرن التاسع عشر، إلى الديانة اليهودية وهاجر إلى فلسطين وأصبح مستشاراً غير رسمي للولايات المتحدة الأمريكية في القدس، ثم قنصلاً لها عام 1852، وأصبح نشاطه منصباً على إعادة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، حيث أنشأ مستوطنة زراعية يهودية لتدريب اليهود على شؤون الزراعة والإنتاج الزراعي[1].

لقد كانت فكرة إعادة اليهود إلى فلسطين فكرة شائعة خلال فترة التاريخ الأوروبي الحديث، وكانت ماثلة باستمرار في الثقافة الغربية الحديثة، و بخاصة في المجال الروحي أولاً، ثم في المجال السياسي الدنيوي بعد ذلك، وكانت هذه الفكرة موجودة دائماً وتعزز الموقف الفكري السائد الذي يربط بين اليهود وفلسطين، وأصبحت الثقافة الغربية تنظر لفلسطين على أنها أرض الأجداد التاريخية التي وهبها الله لليهود أساساً، وذلك قبل أن يقرّها ثيودور هيرتزل والمؤتمر الصهيوني الأول، بزمن بعيد، ومنذ أن برزت الأسطورة القائلة: "إن فلسطين وطن الأجداد لكل اليهود" في خيال معظم المسيحيين منذ أوائل القرن التاسع عشر، وهي المقولة التي تتجلى اليوم في تأييد ودعم الغرب لسياسة إسرائيل[2].

ولعل أبرز نماذج أوائل الحركة الصهيونية المسيحية في الولايات المتحدة الأمريكية ورموزها المبشر البروتستانتي وليام بلاكستون، الذي قدَّم طلباً للرئيس الأمريكي هاريسون يطلب منه تدخل أمريكا لإعادة اليهود إلى فلسطين، وهو من اتخذ موقفاً متشدداً من هيرتزل عندما اقترح إقامة وطن قومي لليهود في قبرص أو أوغندا، وأرسل له نسخة من التوراة بعد أن علَّم على صفحات منها مشيراً إلى الفقرات التي تدعو إلى اتخاذ فلسطين وطناً لشعب الله المختار أي اليهود، يتضح من ذلك أن الاتجاه الصهيوني للأمريكيين يسري في لاهوت وثقافة الشعب الأمريكي، الذي أظهر حماسة فور الإعلان عن وعد بلفور، وكذلك عند الانتداب البريطاني

---

(1) يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي–الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص38-39.

(2) ريجينا الشريف، مرجع سابق، ص 187.

على فلسطين، وزادت الحماسة عند الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، والمطالبة الفورية بحمايتها، وتوفير الأمن لها وضمان تفوقها العسكري على جميع شعوب المنطقة[1].

ونُقِل عن أحد حاخامات اليهود الأمريكيين تصريح أدلى به من على منبر كنيس في الولايات المتحدة الأمريكية يقول فيه: إن الدولة الأمريكية أصبحت بسلطاتها الأربع تتأثر بالنفوذ اليهودي بشكل أو بآخر، وإن مسألة النفوذ هذه تعكس مدى انسجام أصحاب المصالح المالية في الولايات المتحدة مع هذا النفوذ المتصاعد مهما تعددت انتماءاتهم الدينية، وعلى الصعيد الديني تغلّب الفكر الصهيوني على الأفكار الإصلاحية، ويتأكد ذلك من وجود ما يزيد على مئتي منظمة قومية يهودية تنتشر في أبرز المدن الأمريكية لتشمل أنشطتها مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية والدينية، مما يمكنها من تشكيل قوة ضاغطة لها نفوذها في السياسة والإعلام والتجارة والكنيسة، واتخذت الأنشطة الصهيونية اتجاهين: يركز الأول على ضرورة قيام قوة ضغط ذاتية فاعلة على القرار الأمريكي لخدمة المشاريع الصهيونية الداخلية الهادفة لترويج أعمالها وتعزيز أرباحها ومكانتها السياسية، والثاني يكمن بدعم إسرائيل في فلسطين مادياً وسياسياً ومعنوياً من قِبل الجاليات اليهودية وغير اليهودية ومن قِبل الدولة في الولايات المتحدة والعالم[2].

ويبرز دور العامل الديني وكيفية توظيفه عندما بدأ الإعداد لوضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ استناداً إلى خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية، وهي في وضع القوة الأعظم، والأشد ثراءً، والأكثر نفوذاً في الغرب وفي العالم تقريباً، ومنذ ذلك الحين ظهرت تحركات دينية كبرى على الساحة الأمريكية **يمكن إيجازها فيما يلي:**

1. تدهور المكانة الاجتماعية والسطوة الدينية للمؤسسة الدينية التقليدية، سواء في جناحها البروتستانتي أو جناحها الكاثوليكي.
2. نفوذ ديني متعاظم ومكانة اجتماعية أقوى للتيار الإنجيلي.
3. انخراط قوي وملحوظ للإنجيليين الأصوليين في الساحة السياسة.
4. حركة إحياء قومية لليهودية الأمريكية.
5. اتجاه قوي إلى الائتلاف ثم إلى التحالف بين المسيحية واليهودية[3].

(1) أحمد لطفي عبد السلام، الانحياز الأمريكي لإسرائيل دوافعه التاريخية والاجتماعية والسياسية، مكتبة النافذة، القاهرة، 2005، ص 63-64.

(2) نبيل خليل خليل، أمريكا بين الهنود والعرب، دار الفارابي، بيروت، 2003، ص219-220.

(3) خلف الجراد، أبعاد الاستهداف الأميركي، دار الفكر، دمشق، 2004، ص21.

ولكي نفهم حقيقة الموقف الغربي، علينا أن نوضح أن هناك شبه "عبادة" لإسرائيل خرجت من نطاق الممارسات الدينية، فتشربت بها الأنشطة والمواقف العادية اليومية في الحياة العامة، وفي الواقع فإن التبعية الروحية لمسيحيي الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى تشبع كامل للروح الأمريكية بنوع جديد من التدين انصب لصالح إسرائيل، وترتبت عليه آثار بالغة العمق والخطورة على مستويات المجتمع الأمريكي كله، والملاحظ أن الانتماء الصهيوني سرى في طريقة الحياة الأمريكية، وتخلل نسيجها قبل عقود من ظهور ما يعرف باسم "اللوبي الصهيوني" ويفصح عن مدى ذلك التغلغل ما أظهره الجمهور الأمريكي العريض من تحمس بالغ للانتداب البريطاني على فلسطين، ولتصريح بلفور، ناهيك عن إعلان قيام إسرائيل في عام 1948[1].

ترتكز الأصولية المسيحية، على التفسير الحرفي للتوراة والحضور الحي للمسيح، ويؤمنون بأن التوراة توفر أجوبة واضحة وصريحة وقاطعة لجميع الأسئلة والمشكلات الإنسانية وأنها صالحة لكل زمان ومكان، وأصبح الإنجيليون المسيحيون أو اليمين المسيحي الجديد جزءاً مما يعرف باليمين الجديد الديني والسياسي، أو ما يعرف بالمحافظين الجدد الذين رافقوا نمو حركة الأصوليين الجديدة وشجعوها واستغلوها سياسياً[2].

إن الكنيسة الأمريكية نظام شمولي في أغراضه وأنشطته وعلاقاته، وأن البروتستانتية تمثل الأكثرية الغالبة للشعب الأمريكي، وتكمن فيها مصادر النفوذ السياسي، بسبب كثرة عددها، ولكونها طبقة الكنيسة العليا، ومع التوسع في التعليم الديني سواء من حيث عدد المؤسسات التعليمية أو عدد التلاميذ، فضلاً عن انتخاب رئيسين يؤمنان بأهمية الدين وبدوره في المجتمع، الرئيس جيمي كارتر الذي أعلن عن عقيدته واعتناقه شعار (الولادة الثانية) كمسيحي أصولي، وجسّد ما في هذه العقيدة من اتجاهات صهيونية نظرياً وعملياً، والرئيس رونالد ريغان الذي عبّر عن ذلك ومارسه عملياً، واعتبر أن للدين دوراً أساسياً في الحياة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية[3].

---

(1) خلف الجراد، المرجع السابق، ص 23-26.

(2) حسني عايش، أمريكا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006، ص23-26.

(3) يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الصهيوني، مرجع سابق، ص188-189.

ولأن البروتستانتية الأمريكية اصطبغت بصبغة يهودية "مسيحية صهيونية"، فقد سبقت الصهيونية المسيحية الصهيونية اليهودية في المطالبة بوطن قومي لليهود في فلسطين، وقبل عقد المؤتمر الصهيوني اليهودي الأول في بازل عام 1897م بسنوات طويلة[(1)].

وساهمت حرب يونيو عام 1967 والانتصار العسكري لإسرائيل فيها، في إحياء صهيونية المسيحية الأصولية الأمريكية وتوثيق علاقات التعاون بين منظماتها والمنظمات الصهيونية اليهودية ودولة إسرائيل، فالمسيحية الصهيونية الأمريكية، اعتبرت أن قيام إسرائيل عام 1948 تأكيد لنبوءات التوراة حول نهاية العالم وإحلال مملكة جديدة مع المجيء الثاني للمسيح بعد عودة اليهود الى الأرض المقدسة، وبالتالي كان انتصار إسرائيل في تلك الحرب، واحتلالها لبقية أراضي فلسطين وبخاصة القدس، إضافة الى أراضي عربية أخرى، تأكيد على أن خطة الرب تكتمل وأن النبوءات التوراتية تتحقق وأن نهاية التاريخ أصبحت قريبة[(2)].

إن الأصوليين المسيحيين برزوا في نهاية القرن العشرين كقوة مخيفة في المشهد السياسي الأمريكي، وأنه لا يمكن لأي حزب سياسي سواء كان جمهورياً أو ديمقراطياً، أن يحرز تقدماً مهماً في الانتخابات دون الحصول على موافقتهم[(3)]. وغالبية الأمريكيين سواء كانوا من صناع القرار السياسي أم لم يكونوا، يعتبرون قضية إسرائيل مسألة أخلاقية ودينية تحظى باهتمام شخصي عميق، وهم يعتقدون أن إسرائيل ينبغي ألا تحيا فحسب، بل تحيا كدولة يهودية[(4)].

وتتجلى العلاقة الخاصة والمميزة بين إسرائيل والولايات المتحدة في أشكال عدة وهي:

1. التعاطي المكثف على المستويين الحكومي والشعبي بينهما.
2. التعاون الحميم، ولا سيما التعاون الاستراتيجي.
3. الدعم الأمريكي السخي لإسرائيل وفي مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والتكنولوجية.
4. الانحياز الأمريكي التام لإسرائيل في الموقف من القضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني.

---

(1) رضا هلال، المسيح اليهودي ونهاية العالم – المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا، مكتبة الشروق، القاهرة، ط2، 2001، ص 78-79.

(2) رضا هلال، المرجع السابق، ص115.

(3) محمد عارف زكاء الله، الدين والسياسة في أمريكا صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007، ص 138.

(4) ريجينا الشريف، مرجع سابق، ص 190.

ويمكن تفسير هذه العلاقة بما يلي:

1. إسرائيل ذخر استراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.
2. إسرائيل تعتبر قاعدة أمريكية في المنطقة.
3. هناك تقاطع للمصالح الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة.
4. تشعر الولايات المتحدة بالالتزام الديني والأخلاقي تجاه الدولة اليهودية.
5. اللوبي اليهودي الأمريكي قوي جداً لدرجة تجعله يُملي السياسة الأمريكية الشرق أوسطية(1).

ويرى الباحث أن الدستور الأمريكي والتعديلات المختلفة التي أُدخلت عليه تؤكد على العلمانية وفصل الدين عن الدولة، رغم ذلك فإن الدين كان ولا زال عنصراً أساسياً من عناصر خصوصية المجتمع الأمريكي، وأنه ينبغي أن لا يغيب عن البال أن اليمين المسيحي، لا يختلف من حيث المضمون عن الحركة الصهيونية، وهي الحركة العلمانية التي لا علاقة لها بالدين اليهودي إلا بقدر ما يحققه لها من مصالح سياسية، بدليل أن أغلب مؤسسيها كانوا غير متدينين بل ملحدين من الأساس، ولكنها وجدت في الورقة الدينية أفضل السبل لتحقيق مشروعها في الاحتلال والعدوان.

---

(1) هيثم مزاحم، مجلة شؤون الأوسط، العدد 112، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2003، ص111.

المبحث الثالث: مساعي الإدارة الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية:

أولاً: فشل مساعي التسوية الأمريكية قبيل انتفاضة الأقصى:

كان من بين أهم الأسباب المباشرة في نشوب انتفاضة الأقصى وصول المسار الفلسطيني الإسرائيلي بشأن قضايا الوضع النهائي إلى طريق مسدود في المفاوضات التي أجراها الطرفان في كامب ديفيد في شهر يوليو 2000، وقد تمكنت الانتفاضة أن ترفع سقف المطالب الفلسطينية في جولة المفاوضات التي تمت في أواخر عهد ايهود باراك[1].

أما من ناحية تأثير الانتفاضة على الصعيد الداخلي الإسرائيلي، فقد نجح الفلسطينيون في زعزعة أمن إسرائيل وخلخلة استقرارها السياسي، وجعل المستوطنات عبئاً سياسياً وأمنياً واقتصادياً عليها، وانسحاب حزب العمل من حكومة شارون في أكتوبر 2002، أما على الصعيد الدولي، فضحت الانتفاضة مجدداً الطابع الاستعماري والعنصري والإرهابي لدولة إسرائيل، وبيّنت صعوبة السيطرة على شعب آخر وباتت قضية الاستقلال والدولة الفلسطينية على رأس الأجندة الدولية برغم كل التعقيدات المحيطة بها[2].

ومن الجدير بالذكر أن وسائل الإعلام الغربية انتهجت سياسة مناصِرة لإسرائيل حتى أنها اتهمت الفلسطينيين بمعادات السلام، لمطالبتهم بحقوقهم المشروعة، وكانت وسائل الإعلام هذه تنشر تقييمات ووجهات نظر عن أن إسرائيل أعطت فلسطين فرصة الحصول على دولة وأن الفلسطينيين يرفضون هذه الفرصة دون اكتراث، ولكن الحقائق لم تكن مثلما عكستها وسائل الإعلام الغربية[3].

من الناحية السياسية قد تمسك الفلسطينيون بالانتفاضة باعتبارها وسيلة للضغط على إسرائيل، لإجبارها على وقف الاستيطان وتنفيذ الاستحقاقات المطلوبة منها في عملية التسوية، وتمسكت السلطة الفلسطينية بهدف دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية معبرة عن استعدادها للعودة لطاولة المفاوضات في حال تخلي إسرائيل عن سياسة فرض الأمر الواقع، أما إسرائيل فقد حملت القيادة الفلسطينية مسؤولية الانتفاضة، متهمةً إياها بأنها خرقت الاتفاقات التي وقعتها، والتي تفترض حل أي خلاف بوسائل المفاوضات، كما اتهمتها بأنها أضاعت فرصة السلام برفضها عروض باراك "السخية" في كامب ديفيد 2، وأنها كشفت عن نيتها في تدمير

---

(1) إبراهيم البحراوي، مستقبل التسوية في ظل أحداث سبتمبر والمحددات الإسرائيلية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد الأول، القاهرة، 2002، ص 41.

(2) ماجد كيالي، الانتفاضة الفلسطينية: محصلة عامين التأثيرات والإشكاليات السياسية والاستراتيجية، مجلة شؤون عربية، العدد 112، القاهرة، 2002، ص 171-172.

(3) هارون يحيى، فلسطين حقائق وصور، دار القبس، دمشق، 2009، ص 214.

إسرائيل بتمسكها بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وجاء صعود شارون إلى السلطة متزامناً مع عودة حركتي حماس والجهاد الإسلامي على خط العمليات الاستشهادية، التي سهلت على شارون ترويج رؤيته للصراع مع الفلسطينيين باعتباره حرباً على الوجود، كما بررت له تنفيذ خططه المبيتة لاحتلال الأراضي الفلسطينية وتقويض عملية التسوية، وإضعاف السلطة، وقد نجحت إسرائيل في توظيف هذه العمليات دولياً، لتظهر صورتها بوصفها ضحية لإرهاب الفلسطينيين(1).

أما حول أثر الانتفاضة الفلسطينية في إسرائيل كدولة وكمجتمع، فإنها كبيرة للغاية، فاقتصادياً توقف النمو الاقتصادي وركدت السياحة الإسرائيلية، وأصبح الاقتصاد الإسرائيلي بالفعل في موقف صعب، ثم ولدت الانتفاضة حالة من الخوف في نفسية المجتمع الإسرائيلي، وأصيب بحالة عامة من الاكتئاب، ثم انخفضت معدلات الهجرة إلى إسرائيل، وذلك للخوف الذي تولد لدى يهود العالم من أن إسرائيل لم تعُد مكاناً آمناً في مقابل زيادة الهجرة المعاكسة من إسرائيل إلى خارجها، كما أظهرت الانتفاضة بأن المشكلة لا يمكن حلها عسكرياً، بل إن الوصول إلى حل لا يأتي إلا عن طريق المفاوضات والسلام، لأن شارون كان يتصور أنه باستخدام القوة المسلحة يمكن أن يحقق الأمن الشخصي للإسرائيليين، وثبت عكس ذلك(2).

تمثلت أبرز مساعي التسوية الأمريكية قبيل انتفاضة الأقصى في قمة كامب ديفيد 2، فقد وافق الرئيس عرفات من حيث المبدأ على مقترحات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون كإطار للتسوية، لكنه أبدى تحفظات هامة عليها، وفي اليوم التالي رفض الإعلان بوضوح عن موافقته على المقترحات حيث لا يسمح المشروع لملايين اللاجئين بالعودة إلى أراضيهم لعام 1948، كما لا يحدد بوضوح الحدود المقترحة للدولة الفلسطينية، وقد وصف البعض المقترحات الأمريكية بأنها مقترحات إسرائيلية بثوب أمريكي، ورغم أن الإسرائيليين وافقوا مبدئياً على الاقتراحات كإطار للتسوية إلا أنهم أبدوا من جهتهم بعض التحفظات، ورفض باراك سيادة الفلسطينيين على المسجد الأقصى، وفشلت محادثات كامب ديفيد 2، وانتهت ولاية كلينتون دون التوصل إلى اتفاق(3).

وبعد إخفاق مفاوضات كامب ديفيد في يوليو عام 2000، وبعد حملة القمع الدموية التي شنها الجيش الإسرائيلي على التظاهرات السلمية اللاعنفية التي أعقبت زيارة شارون للحرم

---

(1) ماجد كيالي، مرجع سابق، ص175-176.

(2) نادية محمود مصطفى وآخرون، ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 446-447.

(3) محسن محمد صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2003، ص 491.

القدسـي الشـريف فـي سـبتمبر 2000، وجـدت القيـادة الفلسـطينية نفسـها فـي وضـع محفـوف بالتناقضـات الملازمـة لهويتهـا المزدوجـة باعتبارهـا بنيـة لدولـة وحركـة تحريـر وطنيـة، فـي ذات الوقت(1).

وحاولت إدارة بيل كلينتون بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد كسر الجمود الذي وصلت إليه عملية التسوية، حيث تقدم كلينتون شخصياً بمقترحات جديدة، بأمل أن تتمكن إدارته من تحقيق رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، وفي حقيقة الأمر فإن كلينتون يتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية ما حدث، من تصاعد العنف المتبادل في أعقاب فشل مفاوضات كامب ديفيد، فقد افتقرت خطوات السلام الأمريكية إلى الالتزام بالقرارات الدولية، وحاولت وضع مرجعية خاصة لعملية التسوية، بدلاً من قرارات الأمم المتحدة، وتتصلت من المواقف التقليدية المعلنة حول القدس والمستوطنات واللاجئين(2).

لقد تكثفت المساعي الأمريكية للتسوية في ظل انتفاضة الأقصى، في جملة من المساعي ومنها:

أ. لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق (تقرير ميتشل):

تشكلت لجنة تقصي الحقائق برئاسة جورج ميتشل في أواخر عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في نوفمبر 2000، وذلك على أثر قمة شرم الشيخ والتي عُقدت في 16 أكتوبر 2000، بحضور كلاً من الرئيس كلينتون والرئيس حسني مبارك، على أن تقدم تقريرها النهائي في أبريل 2001، وهو التقرير الذي دفع الرئيس جورج بوش الابن الذي حل محل الرئيس كلنتون، لتقديم تصـور لكيفيـة الخـروج مـن الأزمـة، عبـر وقـف فـوري لإطـلاق النـار، والـدعوة إلـى نبـذ العنـف والإرهاب، والتزام إسرائيل بتجميد كل النشاطات الاستيطانية بما فيها الاستيطان المخصص لما سمي بالنمو الطبيعي للمستوطنات(3). **وبالتالي تحدث تقرير ميتشل عن ثلاثة مراحل هي** وقف العنف، وإعادة بناء الثقة، واستئناف المفاوضات، التي تقع مسؤوليتها على كل من الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، ولكنه لم ينجح في تحقيق الاختراق السياسي المطلوب.

---

(1) كميل منصور، أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 والمواجهة الفلسطينية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 49، بيروت، 2002، ص20.

(2) يوسف العاصي الطويل، مرجع سابق، ص 158-159.

(3) أحمد قريع، مرجع سابق، ص 75-76.

ب. وثيقة تينت:

في محاولة لوقف إطلاق النار وتهدئة الأوضاع أرسلت الإدارة الأمريكية **جورج تينت رئيس وكالة المخابرات الأمريكية** في يونيو 2001، وعقب محادثات مكثفة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، تم اتفاق غير رسمي سُمِّيَ بوثيقة تينت، أو تطبيق خطة عمل أمنية فلسطينية إسرائيلية لوقف إطلاق النار بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتدعو هذه الوثيقة إلى عقد اجتماع للجنة الأمنية الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة بمشاركة مسئولين أمنيين أمريكيين خلال أسبوع، من أجل وضع جدول زمني لرفع الإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الانتفاضة عام 2000 وسحب القوات الإسرائيلية من المواقع التي سيطرت عليها بعد الانتفاضة، والامتناع عن مهاجمة إسرائيل لأهداف تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وامتناع إسرائيل عن القيام بأي إجراءات استفزازية ضد المدنيين، وذلك بهدف الإبقاء على إعلان وقف إطلاق النار قائماً، كما تُلزم الوثيقة إسرائيل بالإفراج عن كافة الفلسطينيين الذين اعتقلتهم أثناء مهاجمتها لمواقع فلسطينية، وأعلن الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني قبولهما لخطة وقف إطلاق النار، وعلى الرغم من ذلك لم تطبق هذه الخطة نتيجة سياسة الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون[1].

جـ . محاولات المبعوث الأمريكي أنتوني زيني:

أكد الجنرال أنتوني زيني الذي انتدبته الإدارة الأمريكية إلى المنطقة في نوفمبر 2001، في محاولة لاستعادة الهدوء بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، أن مهمته لا تقتصر على الناحية الأمنية فقط، بل هي في الأساس سياسية، تتعلق بوقف إطلاق النار وتنفيذ خطة تينت وتوصيات ميتشل، للتوصل إلى مفاوضات تؤدي في النهاية إلى إقامة الدولة الفلسطينية، ونتيجة لتردي الأوضاع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، على الرغم من تعدد اللقاءات والاجتماعات، وبسبب التعنت الإسرائيلي الدائم، طلبت الإدارة الأمريكية في ديسمبر 2001 من مبعوثها أنتوني زيني العودة إلى واشنطن مؤقتاً وعلى الرغم من ذلك عاد زيني للمنطقة مرة ثانية، وفشلت مهمة الجنرال زيني الثانية نتيجة استمرار الممارسات العنيفة التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وفي ظل التصعيد الإسرائيلي وقصف مقر الرئيس ياسر عرفات ومحاصرته، وتمهيداً لقدوم زيني إلى المنطقة للمرة الثالثة وسعياً لإنجاح مهمته، دعا وزير الخارجية الأمريكية كولن باول إسرائيل إلى عدم عرقلة الجهود الأمريكية الهادفة إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وفي لقاء الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في مارس

---

(1) أشرف عبد الله ياسين، مرجع سابق، ص40-41.

2002، قدم المبعوث الأمريكي أنتوني زيني، ورقة رسمية تتضمن الرؤية التفصيلية للولايات المتحدة الأمريكية لتفاهمات تينت، وإزاء تعقد الأمور ورفض إسرائيل الاستجابة للمطالب الفلسطينية، وقيامها بتطبيق خطة السور الواقي، غادر زيني المنطقة في أبريل 2002 دون التوصل وللمرة الثالثة لوقف إطلاق النار، وتحركت إدارة الرئيس بوش الابن وقررت إرسال وزير الخارجية كولن باول إلى منطقة الشرق الأوسط، في محاولة للتوصل إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين وتنفيذ قراري مجلس الأمن 1397 و 1402، الداعيين إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن لم يستطع كولن باول إحراز تقدم يذكر نحو تحقيق الأهداف التي حددها مسبقاً لجولته في الشرق الأوسط[1].

د. خطة خارطة الطريق:

لقد جاءت خطة الطريق مغايرة لما سبقها من طروحات ورؤى لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث تم التركيز فيها على التوازي في التعامل وليس التتابع، وكذلك بالنسبة للتوقيت الزمني حيث كان محدداً، ونهاية الخطة هو إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، **ومن الأسباب التي أدت لطرح هذه الخطة:**

1. الحرب على العراق، فمن المعروف أن أي حدث تقوم به الولايات المتحدة في المنطقة يسجل في عقلية الجماهير على أنه حدث بالوكالة ولمصلحة إسرائيل، وهي في هذه المرحلة تريد أن تضمن دعماً دولياً يشمل دولاً عربية وإسلامية لتعطي لحربها الشرعية الدولية.
2. التطورات على الساحة الفلسطينية، حيث جاءت خارطة الطريق بعد سلسلة من المحاولات الأمريكية، كتقرير ميتشل وتفاهمات تينت وزيارات زيني، حيث كانت كحل شامل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.
3. إشراك الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في هذه الخطة مجاملة بإدراجها راعية لعملية السلام، ويعتبر ذلك تنازل شكلي عن الدور الأمريكي المتفرد في هذه القضية[2].

حملت خارطة الطريق عنواناً رئيسياً هو "خارطة الطريق إلى حل الدولتين الدائم للصراع الإسرائيلي– الفلسطيني"، وقد تضمنت ثلاثة مراحل رئيسة، إضافة إلى مقدمة أعطت توصيفاً عاماً للمبادئ التي تقوم عليها الخطة **مع التركيز على المبادئ التالية:**

---

(1) أشرف عبد الله ياسين، مرجع سابق، ص43–44.

(2) محسن محمد صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي لسنة 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006، ص 139–140.

- تحقيق التقدم يستند إلى خطوات تبادلية من قِبل الطرفين في كافة المجالات.
- الوصول إلى تسوية نهائية وشاملة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بحلول العام 2005، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.
- أساس التسوية قائم على عملية التفاوض المقترنة بضرورة إنهاء العنف والإرهاب[1].
- المرجعية التي تستند إليها الخطة هي مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة 242 و 338 و 1397، والاتفاقيات التي تم التوصل إليها سابقاً بين الطرفين، ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، التي تبنَّتها القمة العربية في بيروت والتي تدعو إلى قبول إسرائيل كجار يعيش بسلام وأمن ضمن تسوية شاملة، ومن ثم فهي عنصر جوهري في الجهود الدولية للتشجيع على سلام شامل على جميع المسارات، وستعقد المجموعة الرباعية اجتماعات منتظمة على مستوى رفيع لتقييم أداء الطرفين فيما يتعلق بالتطبيق[2]. وخارطة الطريق تعكس التصور الإسرائيلي الأمريكي لحل القضية الفلسطينية، أكثر من تمثيلها للتصور الفلسطيني والعربي للحل، وقد عمدت الخارطة إلى التدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني، وذلك من خلال المطالبة بإصلاحات داخلية، مما يعني فرض نوع من الوصاية على الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية[3].

كان لخطاب بوش الابن الذي ألقاه الأثر في انطلاق سلسلة طويلة من المشاورات والمناقشات الدولية، أدت إلى تشكيل ما أصبح يعرف بـ "اللجنة الرباعية" والتي ضمت كلاً من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، وهي التي ترجمت الأفكار الأمريكية إلى خطة متكاملة للتسوية، عرفت باسم "خارطة الطريق"، والتي صدرت المسودة الأولى لها في15 أكتوبر 2002[4].

تحت الإلحاح الفلسطيني والعربي أوفدت واشنطن في أكتوبر 2002 المبعوث وليم بيرنز إلى الدول العربية والسلطة الفلسطينية وإسرائيل ومعه ما عرف بخارطة أو خطة الطريق للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية، حيث قيل في حينه إن هذه الخارطة تتضمن الاستجابة للتفاصيل التي

---

(1) جمال البابا، خارطة الطريق بين الرؤية الأمريكية والتحفظات الاسرائيلي، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 9-10، غزة، 2003، ص 42.

(2) خارطة طريق إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني ترتكز على الأداء، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55، بيروت، 2003، ص 158-159.

(3) أحمد سعيد نوفل، تأثير خارطة الطريق وجدار الفصل على التسوية السياسية في الشرق الأوسط، أبحاث اليرموك، العدد 3، عمان، 2005، ص 549.

(4) سلافة حجاوي، خلفيات وتطورات خارطة الطريق، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد التاسع والعاشر، رام الله، 2003، ص7-8.

أرادها كلاً من الفلسطينيين والإسرائيليين لرؤية الرئيس بوش الابن من حيث الاستحقاقات المطلوبة من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والجداول الزمنية لتنفيذ هذه الاستحقاقات، وصولاً إلى الدولة الفلسطينية والتسوية النهائية بحلول عام 2005، وإنها تفصل الصيغة الأولية للخارطة التي لم تفِ بالمطلوب فلسطينياً، حيث كانت مجرد خطوط عامة كُتبت في صفحتين اثنتين[1].

ولما كان هناك اعتراضات من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على الخطة، أصدرت الإدارة الأمريكية من خلال اللجنة الرباعية مسودة ثانية في 22 ديسمبر 2002، بعد أن أخذت ببعض الملاحظات ورفضت بعضها الآخر، ومع ذلك أعلنت الولايات المتحدة عن تأجيلها إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية الجديدة في فبراير 2003، وكان السبب الأهم هو القرار الأمريكي بشن الحرب على العراق، تلك الحرب التي بدأت في 20 مارس 2003، والرغبة في إجراء مزيد من المشاورات السرية، وممارسة مزيد من الضغوط على الأطراف المعنية، ومن هنا لم يتم تسليم النسخة الثالثة من خارطة الطريق لكل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلا في الأول من مايو 2003، وكانت مطابقة للمسودة الثانية، وبناءً على التعديلات والمتغيرات الإقليمية، أعلن الجانب الفلسطيني رسمياً عن موافقته على الخطة في 2 مايو 2003، بينما تلكأ الجانب الإسرائيلي في الإعلان عن موافقته إلى 20 مايو 2003، ويلاحظ عند المقارنة بين المسودة الأولى الصادرة في 15 أكتوبر 2002، والمسودة الثالثة التي سلمت في الأول من مايو 2003، أنه قد طرأ على الخطة عدة تعديلات، وأن **أهم التعديلات كانت على النحو التالي**[2]:

- المسودة الثالثة توسعت في تفصيل الالتزامات الأمنية المطلوبة من الجانب الفلسطيني، لتشمل وقفاً فورياً وغير مشروط لإطلاق النار، وجمع السلاح غير المرخص، والقيام بالاعتقالات، ومواجهة مطلقي النار والجماعات المخططة لذلك، وتدمير البنية التحتية للفصائل "الارهابية".
- طالبت إسرائيل بوقف العنف ضد الفلسطينيين، وهو ما لم تطالب به المسودة الأولى.
- أشارت إلى الانتخابات الفلسطينية دون تحديدها، كما في المسودة الأولى التي أشارت إلى ضرورة أن تكون تشريعية فقط.
- أكدت المسودة الثالثة أن قيام الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة مرتبط بأن يكون للشعب الفلسطيني قيادة تعمل ضد الإرهاب، وتكون لديها الرغبة والقدرة لبناء ديمقراطية، وهذا لم تتضمنه المسودة الأولى.
- تطبيق اتفاقات سابقة تشمل خطوات تتعلق بالاستيطان.

(1) محمد خالد الأزعر، احتلال العراق– التسوية الفلسطينية وخارطة الطريق: المسار والمصير، شؤون عربية، العدد 114، القاهرة، 2003، ص49–50.

(2) سلافة حجاوي، خلفيات وتطورات خارطة الطريق، مرجع سابق، ص8–9.

- على القيادة الإسرائيلية إصدار بيان لا يقبل التأويل، تؤكد التزامها برؤية الدولتين وبدولة فلسطينية مستقلة وقابلة لحياة ذات سيادة.
- أضافت أساساً جديداً لحل مشكلة اللاجئين، ووجوب كونه واقعياً وعادلاً ومتفقاً عليه.
- أكدت على أن الالتزام الإسرائيلي بتجميد الاستيطان يأتي في المرحلة الأولى بدلاً من المرحلة الثانية.
- بالنسبة لدور اللجنة الرباعية، أكدت على ضرورة القيام بإنشاء آلية مراقبة على التنفيذ في المرحلة الأولى وليس في المرحلة الثانية.
- أدخلت تعديلاً على قرار الحكم على أداء الأطراف، حيث أكدت أنه سيكون بإجماع أعضاء اللجنة الرباعية، وهو ما لم يكن مذكوراً في المسودة الأولى.
- أضافت دوراً جديداً لبعض أعضاء الرباعية، وهو الدعوة لاعتراف دولي بالدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة(1).

ومهما يكن من أمر، ففي ظل التأييد الأمريكي الكامل لإسرائيل، وأثناء زيارة شارون للولايات المتحدة الأمريكية في 16 إبريل 2004، أوفت الإدارة الأمريكية بتعهدها لشارون بشأن ملاحظاته حول خارطة الطريق، حيث أعلن الرئيس بوش عن تقديم ضمانات لشارون بخصوص اللاجئين والمستوطنات وقضايا الوضع النهائي، **وأهم ما جاء في هذه الضمانات:**

- الموافقة الأمريكية على احتفاظ إسرائيل بمواقع عسكرية في قطاع غزة، وإعطاء إسرائيل الحق في اقتحام القطاع بدعوى الدفاع عن أمن إسرائيل.
- إقرار إلغاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم داخل إسرائيل، حيث ستكون عودتهم إلى الدولة الفلسطينية الوليدة.
- الإقرار بوجود مراكز سكانية إسرائيلية في الضفة الغربية، الأمر الذي يفرض تعديلاً في الحدود، وبالتالي من حق إسرائيل ضم مستوطنات في الضفة الغربية وعدم واقعية العودة لحدود عام 1967.

وكانت هذه الوعود والضمانات الأمريكية تخالف قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، كما تخالف نص خارطة الطريق حيث إن هذه الضمانات تتعلق بقضايا تقرر حسمها في مفاوضات الوضع النهائي(2).

وتعتبر رسالة الضمانات غير مسبوقة في تاريخ علاقات الولايات المتحدة بإسرائيل، حيث لم تكن إسرائيل تحلم بمثلها، وهو ما دفع بعض الساسة إلى تسميتها بـ "وعد بوش – بلفور"،

---

(1) جمال البابا، خارطة الطريق بين الرؤية الأمريكية والتحفظات الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 46-47.

(2) أشرف عبد الله ياسين، مرجع سابق، ص49-50.

للدلالة على أنها تشبه وعد بلفور بإعطائه فلسطين لليهود وطناً قومياً؛ لأن الرئيس جورج بوش الابن يعد إسرائيل بألا يجبرها أحد على إلغاء الاستيطان في الضفة الغربية، وأن اللاجئين لن يعودوا إلى إسرائيل ولكن إلى الدولة الفلسطينية الموعودة، فضلاً عن أنه يقدم التزاماً قوياً غير مسبوق بأمن إسرائيل وإعطائها حق الدفاع عن نفسها ضد أي تهديد، بالإضافة إلى مباركته للجدار العازل الذي أقامته حكومة شارون في الضفة الغربية للدواعي الأمنية[1]. ومن هنا فإن كل ضمان من هذه الضمانات كان أخطر وأسوأ من الآخر، وقد حذر أحمد قريع رئيس وزراء السلطة الفلسطينية آنذاك من إعطاء إسرائيل مثل هذه التعهدات ومع ذلك بدأت عملية التسوية بداية خاطئة، وبأفكار خاطئة، وبوضع 99% من أوراق اللعبة السياسية في يدي أمريكا، وهي لا تصلح أصلاً لأن تكون وسيطاً نزيهاً في هذه العملية، بسبب انحيازها الذي تزايد في عهد بوش الابن[2].

ومما أدى إلى فشل خارطة الطريق، موقف إسرائيل والذي رفض التعاطي السياسي مع خارطة الطريق بحجة أنها مليئة بالثغرات الأمنية المهددة لأمن إسرائيل، وأنها تكرر نفس الإشكاليات التي وردت في اتفاقية أوسلو، حيث إنها تدعو إلى دولة فلسطينية مؤقتة غير محددة المساحة والحدود والسيادة، هذا بالإضافة إلى أنها أرجأت التفاوض حول قضايا الوضع النهائي إلى نهاية مراحل خارطة الطريق، إن هذه الملاحظات تشير بوضوح إلى فشل خارطة الطريق في ظل استمرار التعنت الإسرائيلي وممارسة إسرائيل لأقصى أنواع القمع والتدمير والحصار والعقاب الجماعي بحق الفلسطينيين[3].

إلى جانب أن خطة خارطة الطريق كان يشوبها الغموض والتناقض وعدم التوازن في الالتزامات ويعوزها الالتزام بجدول زمني محدد[4].

ختاماً، إن الفرق بين خارطة الطريق ومباحثات كامب ديفيد الثانية في يوليو عام 2000 ومباحثات طابا يناير عام 2001 كان كبيراً، ففي كامب ديفيد الثانية وطابا كانت تبحث موضوعات الحل النهائي بالتفصيل، فقد كانت تلك الموضوعات على طاولة المفاوضات لأول

---

(1) عبد العال الباقوري، وعد بوش .. بلفور الجديد الحصاد المر للساداتية، مكتب مدبولي، القاهرة، 2005، ص 132-134.

(2) عبد العال الباقوري، المرجع السابق، ص 27-29.

(3) محمد خالد الأزعر، خارطة الطريق الأمريكية لإقامة دولة فلسطينية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 8، القاهرة، 2003، ص 149.

(4) أحمد سيد أحمد، خريطة الطريق – إعادة صياغة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 151، القاهرة، 2003، ص 133.

مرة، حيث عبر كل طرف عن وجهة نظره للحل، أما بالنسبة إلى خارطة الطريق فلا يوجد أي إشارة لكيفية الحل النهائي[1].

ويرى الباحث أن فشل مساعي التسوية الأمريكية نتيجة افتقارها إلى الالتزام بالشرعية الدولية، ومحاولتها وضع مرجعية خاصة لعملية التسوية، بدلاً من قرارات الأمم المتحدة، وعدم ممارسة ضغوط حقيقية من جانبها على إسرائيل تدفعها إلى تطبيق خارطة الطريق، وإرجائها التفاوض حول قضايا الوضع النهائي إلى نهاية مراحلها، وذلك بالإضافة إلى التعنت الإسرائيلي الدائم، واستمرار سياسة العنف، وممارسة القمع والملاحقات الأمنية والاعتقالات غير المبررة التي كانت إسرائيل تقوم بها ضد الشعب الفلسطيني.

ثانياً: العوامل المؤثرة على سياسة الرئيس بوش الابن تجاه القضية الفلسطينية:

هناك العديد من العوامل التي أثرت على سياسة الرئيس بوش الابن تجاه القضية الفلسطينية كان من أهمها ما يلي:

1. **شخصية الرئيس بوش الابن:** إن ثقافة وتكوين شخصية بوش ترجع لولاية تكساس إحدى ولايات الجنوب والتي تجمع بين التشدد الديني والنزعة إلى العنف والاتجاه إلى المشروعات الرأسمالية الكبيرة، ولذلك تنتمي القاعدة المساندة للرئيس بوش الابن في الانتخابات إلى مجتمع رجال الأعمال والتيار الديني المتشدد، ولذلك منذ تسلم بوش الابن مسؤوليته تبنى مجموعة من السياسات التي تعكس في مجملها رؤية دينية محافظة تجاه القضايا التي تتعامل معها الولايات المتحدة الأمريكية داخلياً وخارجياً، ويتضح ذلك من تصريحاته حول الشر والخير والإيمان[2].

   وقد وصلت إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن بمستوى العلاقة مع إسرائيل إلى درجة غير مسبوقة، ولم يكن ذلك التحول مرتبطاً بأحداث 11 سبتمبر، كما يحلو للبعض أن يروّج، فدافع سياسات الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن والمحافظين، هي القناعات الايدلوجية واللاهوتية، والتي جعلت من مصلحة إسرائيل أولوية متعاظمة، تُسهم بشكل رئيس في صياغة السياسة الأمريكية[3].

2. **موقف المحافظين الجدد من إسرائيل:** لقد بدأ المحافظون الجدد كحركة فكرية يقودها عدد من المثقفين الليبراليين وأغلبهم من يهود نيويورك، **ومن أبرز خصائص فكرهم ما يلي:**

---

(1) نادية محمود مصطفى وآخرون، مرجع سابق، ص446.

(2) أشرف عبد الله ياسين، مرجع سابق، ص 32.

(3) علاء حسن، ولاية بوش الثانية والقضية الفلسطينية، مجلة القدس، العدد 72، القاهرة، 2004، ص96.

- يؤمنـون باسـتخدام القـوة الأمريكيـة لفـرض المُثـل والقـيم الأمريكيـة كالديمقراطيـة واحتـرام الحريات.
- يؤمنون بالحرب الوقائية لتحقيق النتائج المطلوبة(1).
- يطالبون بإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط وهم على استعداد لاستخدام القوة لتحقيق ذلك.
- يساندون إسرائيل بشكل غير مشروط ولديهم تحالف وثيق بحزب الليكود الإسرائيلي(2).

ومواقف تيارات المحافظين الجدد تقوم على دعم القوانين والقرارات الخاصة بالشرق الأوسط، والتي تدعم إسرائيل حتماً وتساندها في جميع المحافل والمواقف الدولية، وتمارس ضغط داخل الإدارات الأمريكية على صانعي القرار في مصلحة إسرائيل(3).

لا تزال مواقف التيارات الأمريكية تجاه إسرائيل داعماً لها، سواء كانت الإدارة ديمقراطية أو جمهورية، ولكن في فترة إدارة الرئيس جورج بوش الابن والتي كان المحافظون الجدد بمشاركة اليمين المسيحي يوجهون سياستها الخارجية، حظيت إسرائيل بدعم غير مسبوق في تاريخها سياسياً وعسكرياً وأمنياً وأيديولوجياً، لدرجة بلغت وضع خطط جديدة لإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط بما يتناسب مع أمن إسرائيل ومصالحها ومصالح الولايات المتحدة(4).

3. **التأثير السياسي لليمين المسيحي المتطرف:** لقد لعب اليمين المسيحي المتطرف دوراً مؤثراً في إدارة الرئيس بوش الابن فلم يعد تأثيره يقتصر على السياسة الداخلية بل أصبح له دور مؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تمارس أكثر من 250 منظمة مسيحية أصولية، أنشطة متنوعة تأييداً لإسرائيل، فقد تخصَّص بعضها في تنظيم المسيرات التضامنية، وبعضها الآخر تخصص في تنظيم السياحة والنشر والدعم اللاهوتي، وأخرى تباشر العمل السياسي بتشكيل جماعات ضغط أو بواسطة الحملات الدعائية والإعلامية المختلفة، والعمل على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، واكتساب اعترافات الشرعية الدولية بها كعاصمة لإسرائيل(5).

---

(1) أشرف عبد الله ياسين، مرجع سابق، ص 32.

(2) حسام عبد الفتاح أبو نحل، مرجع سابق، ص 31.

(3) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، منشورات الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2009، ص 20-22.

(4) وليد شميط، إمبراطورية المحافظين الجدد – التضليل الإعلامي وحرب العراق، دار الساقي، بيروت، 2005، ص30.

(5) يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الصهيوني، مرجع سابق، ص170.

ويذهب أحد الباحثين إلى أن جماعات المصالح والضغط في الولايات المتحدة في عهد بوش الابن كانت تذهب لصالح المنظمات المسيحية البروتستانتية، وأن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل مكون ثابت لا يتغير في السياسة الأمريكية بتغير الرئيس أو الحزب الحاكم، بل يزيد وينقص بحسب الظروف التي تمر بها الولايات المتحدة، ورؤيتها لمصالحها الخارجية مع حلفائها الدوليين، وأن أحزاب اليمين المسيحي في الولايات المتحدة الأمريكية عملوا خلال السنوات الماضية على إقامة تحالفات متعددة من أجل دعم إسرائيل وضمان استمرار تمتعها بالنصيب الأوفر من الدعم الرسمي وغير الرسمي من الولايات المتحدة، انسجاماً مع المعتقدات الدينية لليمين المسيحي الذي يرى في إسرائيل الدولة الحاضنة لعودة المسيح تمهيداً لإنقاذ البشرية من الهلاك، وعودة المسيحية إلى السيطرة على العالم، وأن تحالف مجموعات اليمين المسيحي مع مجموعة أيباك اليهودية الأمريكية المعروفة بدعمها لإسرائيل، يضغطون دائماً على الحكومة الأمريكية لتبني نهجاً داعماً لإسرائيل خصوصاً على الصعيد المالي، وتنشيط السياحة الدينية لإسرائيل بهدف زيادة نسبة العوائد المالية، حيث أظهرت الأرقام أن إسرائيل كسبت مليار دولار في عام 2007 فقط جراء هذه السياسة(1).

ومن الأمثلة التي توضح تأثير اليمين المسيحي على إدارة بوش الابن تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ما يلي:

- اعتراضهم على إصرار إدارة بوش الابن على وقف إسرائيل اجتياحها للضفة الغربية في عام 2002، مما جعل بوش الابن يدافع عن الموقف الإسرائيلي.
- اعتراضهم على دعم بوش الابن لخارطة الطريق التي تسمح بقيام دولة فلسطينية(2).

4. الأثر المباشر لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001:

قادت السياسة الانفرادية التي انتهجها بوش الابن في بداية حُكمه إلى نفور دولي واسع النطاق، ومعارضة متصاعدة على صعيد دول العالم للسياسة الأمريكية الجديدة، وكان الموقف الدولي على صعيد القضية الفلسطينية وعلى خلفية انتفاضة الأقصى قد تطور إيجاباً، وصار الموقفان الإسرائيلي والأمريكي موحدين ومكشوفين على الساحة الدولية، وعلى صعيد السياسة الأمريكية الشرق أوسطية، أخذ الاختراق الأمريكي الأوروبي عدة أشكال: أولها يخص القضية الفلسطينية، ففي الوقت الذي يرى فيه الاتحاد الأوروبي الاحتلال الإسرائيلي

(1) محمد أفندي صالح، محاضرة بعنوان "دور اليمين المسيحي في السياسة الخارجية الأمريكية"، مركز الدراسات السياسية والتنموية، غزة، 2013/1/20.

(2) أشرف عبد الله ياسين، مرجع سابق، ص 34.

أساس المشكلة، ويرى غياب حل عادل قائم على دولة فلسطينية مستقلة حقاً، مع الاستجابة للحقوق الفلسطينية المشروعة الأخرى، فإن الولايات المتحدة تتبنى رؤية القيادة الإسرائيلية التي تقوم على عنصر واحد وهو استمرار الحملات العسكرية ضد الفلسطينيين لتحقيق ما يسمى بـ "أمن إسرائيل"، دون السعي لتحقيق أي أفق سياسي حقيقي، وفي الوقت الذي كانت فيه واشنطن تتحدث عن اشتراطات تعجيزية لمجرد قبول الفلسطينيين كطرف على مائدة المفاوضات، وتطرح أشكالاً غامضة مثل "الدولة المؤقتة" و"الإصلاح" و "تغيير القيادة"، فإن الاتحاد الأوروبي كان واضحاً في المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة تكون هي الحل النهائي، وتكون هي أفق أي مفاوضات حالية، ومن دون أي اشتراطات تدخلية في السياسة الفلسطينية الداخلية، وفي حين ترتكز واشنطن، كما ترتكز تل أبيب، على ضرورة تغيير القيادة الفلسطينية عند الوصول إلى طريق مسدود، فإن ما تراه أوروبا هو أن تغيير القيادة شأن فلسطيني داخلي، ولا ينبغي التدخل فيه(1).

وكان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر عظيم الأثر على السياسة الأمريكية الخارجية بخصوص الشرق الأوسط بوجه عام والقضية الفلسطينية بوجه خاص(2). والتي هزت الساحة الأمريكية والعالم أجمع، دفعت بالرئيس بوش الابن إلى التفكير جدياً في طرح "رؤية جديدة" للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والذي أصبح يعرف في الغرب باسم أزمة الشرق الأوسط، والتصدي لذلك الصراع الذي طال عليه الزمن، وخاصة بعد أن تبين أن غالبية منفذي هذا الحدث كانوا عرباً من الشرق الأوسط حيث لم يعد هناك مفر للإدارة الأمريكية من الاعتراف بأن هناك ظلم لا مثيل له تعرض له الفلسطينيون على مدى قرن من الزمان على يد المشروع الصهيوني، لا بد من حل له، إذا أرادت الولايات المتحدة الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط، وبعد مرور شهرين على واقعة 11 سبتمبر، ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 10 نوفمبر 2001 خطاباً مهماً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحدث فيه عن التزام الولايات المتحدة تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط تعيش فيه دولتان: إسرائيل وفلسطين، بسلام معاً ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وفي 12 مارس 2002 أصدر مجلس الأمن القرار 1397 الذي أكد على قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ولقد كانت هذه أول مرة يدعو فيها رئيس

(1) خالد الحروب، الولايات المتحدة وأوروبا بعد 11 سبتمبر تعزيز الانفرادية الأمريكية والتهميش الأوروبي، مجلة شؤون عربية، العدد 111، القاهرة، 2002، ص46-49.

(2) فؤاد المغربي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية والقضية الفلسطينية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، رام الله، 2002، ص 9-10.

أمريكي، إلى قيام دولة فلسطينية، وهي سابقة كانت محل ترحيب فلسطيني وعربي ودولي واسع(1).

ويرى الباحث أن الرئيس بوش الابن منذ تسلمه الحكم تبنى مجموعة من السياسات تعكس في مجملها رؤية دينية، وأن مواقف الإدارات الأمريكية تجاه إسرائيل داعمة لها، سواء كانت الإدارة ديمقراطية أو جمهورية، وفي فترة إدارة الرئيس جورج بوش الابن والتي كان المحافظون الجدد بمشاركة اليمين المسيحي يوجهون سياستها الخارجية، حظيت إسرائيل بدعم غير مسبوق في تاريخها سياسياً وعسكرياً وأمنياً وأيديولوجياً، وكان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أثرها البالغ على السياسة الأمريكية الخارجية بخصوص القضية الفلسطينية، مما دفع بالرئيس بوش الابن إلى التفكير جدياً في طرح "رؤية جديدة" للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، توجت برؤية حل الدولتين، تعيش فيه دولة فلسطين ودولة إسرائيل جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

(1) أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق (3) الطريق إلى خريطة الطريق 2000-2006، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، ط2، 2011، ص 198.

المبحث الرابع: رؤية حل الدولتين وتطور الموقف الأمريكي منها:

بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً حثيثة لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، متمثلةً في طرحها لرؤية حل الدولتين، والتي طُرحت في عهد الرئيس بوش الابن، واستمر العمل لإنجاحها، حيث يظهر ذلك من خلال التصريحات المتعاقبة للمسؤولين الأمريكيين التي تدعو إلى استئناف مفاوضات عملية التسوية من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط والتوصل إلى إقامة دولتين تعيشان بأمن وسلام.

وقد عبر **الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن** في خطاب له حول الشرق الأوسط بتاريخ 24 يونيو 2002، عن رؤيته المعدلة للتسوية بقوله: "رؤياي هي لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن"، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستدعم إنشاء دولة فلسطينية تكون حدودها وبعض نواحي سيادتها مؤقتة إلى أن تُحل كجزء من تسوية نهائية في الشرق الأوسط، وأن الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 سينتهي من خلال تسوية يتم التوصل إليها بالتفاوض بين الطرفين على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و 338، مع انسحاب إسرائيل إلى حدود آمنة معترف بها، ويتوجب علينا أيضاً أن نحل المسائل المتعلقة بالقدس، ومعاناة ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين(1).

ويمكن تحديد أبعاد رؤية بوش الابن لحل الدولتين في عدة نقاط، هي:

- أن أساس حل الدولتين هو تمايز الشعبين وانحياز كل شعب لدولته بحيث يحقق النقاء القومي لإسرائيل على أساس يهودية الدولة.
- أن الولايات المتحدة تدعم قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ولكنها غير محددة المعالم، ويترك بيان تفاصيلها للمفاوضات المباشرة بين الطرفين، وهو ما أعطى الجانب الإسرائيلي حق التفاوض على أدق التفاصيل المرتبطة بالدولة الفلسطينية المقترحة، وعلى نحو يقوّض حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.
- أن الدولة الفلسطينية ستكون ذات حدود مؤقتة يتم التوافق عليها بين الطرفين وفي حدود قبول إسرائيل بانسحابات أولية أو جزئية تعبيراً عن حسن النوايا تجاه الطرف الفلسطيني، ولم تكن الولايات المتحدة تمانع من التفاوض بين الطرفين حول تلك الحدود المؤقتة.

---

(1) مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، نص خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن حول الشرق الأوسط بتاريخ 2002/6/24، العدد 7-8، غزة، 2002، ص166-168.

- أن الحدود النهائية للدولة الفلسطينية ليست حدود 1967، ولكنها ستقوم بناءً على تعديلات توافقية تلبي مطالب الأمن الإسرائيلية، وتضمن ضم الكتلة الرئيسة للمستوطنات لحدود دولة إسرائيل.
- وأن الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 لن ينتهي بالانسحاب الإسرائيلي الآلي، على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و 338، وإنما من خلال التفاوض بين الطرفين على هذين القرارين بحيث يتم التوافق على حدود الانسحاب وعلى طبيعة الحدود، وعلى المطالب الأمنية الإسرائيلية في الحدود محل التفاوض وفي عمق الدولة الفلسطينية، وحتى في حدودها الشرقية.
- أن من حق إسرائيل أن تحصل على حدود آمنة ومعترف بها، فلسطينياً وعربياً ودولياً وهذا يرتب على الفلسطينيين جملة من الالتزامات السياسية والدبلوماسية التي لم يتم التطرق إليها.
- أن قضية القدس تشكل ملفاً مستقلاً وأرضها ليست جزءاً من الأراضي المحتلة وغير مشمولة بقراري مجلس الأمن 242 و338، ومن ثم فقضيتها ستخضع لتوافقات خاصة يحددها الطرفان، بمساعدة الولايات المتحدة وأطراف دولية أخرى تقبل بها إسرائيل.
- أن تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين لن تتم على أساس حقوقي تضمنه القوانين الدولية، ولا على أساس سياسي، تضمنه قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ولا حتى على أساس العودة الرمزية؛ لأن رؤية بوش اختزلت هذه القضية في "حل معاناة ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين"، وهو ما يعني الحل التوافقي على أساس إنساني، وكما اتضح، فيما بعد، وفي مقترحات أمريكية سابقة، في القيام بعمليات واسعة للتوطين والتعويض، مع حصر حق العودة في العودة للدولة الفلسطينية المقترحة التي ستكون حاضنة للشعب الفلسطيني وقائمة على أساس قوميته المغايرة والمنفصلة عن القومية اليهودية لدولة إسرائيل(1).

ومن الجدير بالذكر أن هذه الرؤية قد ظلت مرتكزاً أساسياً للسياسة الأمريكية، وأنها حاولت أن تدعم تلك الرؤية السياسية للتساوق مع الموقف الإسرائيلي، فقد أكدت **مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي السابقة كونداليزا رايس** في مؤتمر صحفي في واشنطن بتاريخ 4 مايو 2004 أن طرح هذه الخطة قد جاء لأن "كل المفاوضات التي أجريناها طوال الأعوام الماضية وكل المبعوثين الخاصين الذين أرسلناهم، لم يتوصلوا إلى وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية، ولم تتمكن من إعادة أراضي للفلسطينيين" ثم أثنت على مقترح الانسحاب الأحادي الجزئي حيث قالت: "واليوم وفي سابقة تاريخية، يقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي انسحاباً أحادي

---

(1) رياض الأسطل: حل الدولتين أم المدخل السحري للالتفاف على الحقوق الوطنية الفلسطينية، رياض الأسطل، الموقع الشخصي 2012/12/23، www.riyadweb.net/eassy/index.1327.html

الجانب من غزة وأربع مستوطنات من الضفة الغربية، على اعتبار أن هذا يشكل تقدماً حقيقياً على طريق التسوية وعلى طريق رؤية بوش، وفي هذا الإطار وصف الرئيس بوش تلك الخطوة بالفرصة المهمة لبث الحياة في عملية السلام في الشرق الأوسط، وهو لا يزال ملتزماً بخارطة الطريق وبحل دولتين تعيشان جنباً إلى جنب، وبضرورة وجود دولة فلسطينية قابلة للاستمرار وتتمتع بوحدة أراضيها وامتدادها الجغرافي، بجانب دولة يهودية يتوافر لها الأمن والسلام، ومع ذلك فإنه قد رمى الكرة في ملعب الأطراف المعنية حين قال إنه "لا يرى إمكان تحقيق رؤيته من دون استعداد الأطراف للتحرك"[(1)].

وقد أكدت **وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، هيلاري كلينتون**، في مقابلة بتاريخ 8 مارس 2009، على تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين فقالت: "أعتقد أنني أحرز خبرة واسعة، إذ كان لي شرف تولي تلك المناصب في بلدي والعمل مع زوجي بيل كلينتون، الذي كان كما تعلمون، ملتزماً بتحقيق الحل الخاص بالدولتين مع الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، والآن ينبغي أن تحدث تغييرات، والولايات المتحدة ملتزمة بالحل القائم على حل الدولتين، وقابلت القادة الإسرائيليين والفلسطينيين وبلغت الرسالة ذاتها لكلاً منهم، وهي أننا ملتزمون بالعمل في سبيل حل الدولتين"[(2)].

وأعلن **نائب الرئيس الأمريكي السابق، جو بايدن**، في جامعة تل أبيب حيث قال: "إن بناء السلام والأمن بين إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية وبين دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة يصب عملياً في مصلحة إسرائيل، ويصب بصورة أساسية في مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"، وأضاف قائلاً: "ليس سراً أن الحقائق الديمغرافية تجعل من الصعب بصورة متزايدة لإسرائيل أن تبقى وطناً يهودياً ودولة ديمقراطية في غياب دولة فلسطينية، من المطلوب أيضاً اتخاذ خطوات حقيقية تجاه حل الدولتين، بالنسبة لإسرائيل، يتعلق الأمر بالمحافظة على هويتكم وتحقيق الأمن الذي تستحقونه[(3)].

وأوضح **عيران ليرمان، نائب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي** والذي شغل في السابق منصب مدير مكتب إسرائيل والشرق الأوسط في المجلس اليهودي الأمريكي، أن الإدارة

---

(1) حديث صحافي لمستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي كونداليزا رايس تتطرق فيه إلى خطة فك الارتباط، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 58، رام الله، 2004، ص 175.

(2) مقابلة متلفزة مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بشأن تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 78، رام الله، 2009، ص 182.

(3) خطاب لنائب الرئيس الأمريكي جو بايدن في جامعة تل أبيب، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 82، رام الله، 2010، ص 187.

الأمريكية "ملتزمة تماماً بهوية إسرائيل كدولة يهودية"، وأن موقفها إزاء الإطار السياسي للمفاوضات بشأن التسوية النهائية يستند على هذا الالتزام في كل ما يتعلق بتفسير مصطلح "دولتين لشعبين"، كما أشار ليرمان إلى ما يلي: أن خطاب الرئيس بوش في قمة العقبة في يونيو 2003، ورسالة الضمانات الأمريكية إلى شارون في أبريل 2004، وتصريحات المبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل في أثناء جولاته المكوكية، وخاصة تصريحه بعد لقائه بوزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان في 15 أبريل 2010 والذي شدد فيه على أن الولايات المتحدة تؤيد حلاً "تُقام في إطاره دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب دولة إسرائيل اليهودية"، لكن ليرمان أكد أن الإدارة الأمريكية لا تنوي أن تفرض على الجانب الفلسطيني مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية باعتباره شرطاً مسبقاً لاستئناف المفاوضات(1).

وكذلك أعلن **الرئيس الأمريكي باراك أوباما** في خطاب له في واشنطن بتاريخ 20مايو2012، عن تصور واشنطن للتسوية السياسية، حيث قال: "إن أسس المفاوضات يجب أن تكون واضحة: دولتين، فلسطين قابلة للحياة، وإسرائيل آمنة... على المفاوضات أن تأتي بدولتين وبحدود فلسطينية دائمة مع إسرائيل والأردن ومصر وحدود دائمة لإسرائيل مع فلسطين"، أما بالنسبة للحدود، فقال أوباما "إنها يجب أن تستند إلى خطوط 1967 مع اتفاقات متبادلة للأراضي، وللفلسطينيين الحق بحكم أنفسهم والوصول إلى دولة متعاضدة وذات سيادة(2).

ومع ذلك يمكن القول إن التغيير الذي أحدثه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في بداية عهده، حيث أعطى لقضية السلام في الشرق الأوسط بصورة عامة، ومسألة المفاوضات الفلسطينية بصورة خاصة أولوية من خلال تعيين جورج ميتشل مبعوثاً خاصاً للسلام في المنطقة، لم يؤدِّ للوصول بالأطراف المعنية إلى طاولة المفاوضات، فقد جاء تعيين هيلاري كلينتون المعروفة بصداقتها المميزة لإسرائيل، وتعيين عدد من المستشارين المحسوبين على اللوبي الأمريكي المؤيد لإسرائيل، وعلى رأسهم دينس روس، والتأكيد على أولوية أمن إسرائيل والتحالف الاستراتيجي معها، في الاتجاه المعاكس لما وعد به عند بداية توليه الرئاسة، فهو في ظل طاقمه السياسي المشار إليه، يريد أن يحقق السلام في الشرق الأوسط، ولكنه لا يريد أن يمارس الضغط اللازم على إسرائيل، وإنما يريد أن يقنعها باختيار طريق السلام عبر تقديم الحوافز، ومن خلال الاعتماد على أن إقامة الدولة الفلسطينية أصبح يشكل مصلحة أمنية قومية

(1) هنيدة غانم وآخرون، في معنى الدولة اليهودية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله، 2011، ص 156-157.

(2) نص خطاب أوباما ملخص، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، غزة، 2011، ص 250.

أمريكية، لقد أعطى أوباما اهتماماً ملحوظاً وتركيزاً خاصاً للعملية السياسية، كما ظهر من خلال جولات مبعوثه للسلام جورج ميتشل، وزيارات وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون، ومجمل خطاباته وتصريحاته، خصوصاً خطابه التاريخي في جامعة القاهرة، الذي أكد فيه على ضرورة فتح صفحة جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي، كما أعلن التزامه بالتوصل إلى السلام وطالب بوقف حقيقي للاستيطان، وبذلت إدارة أوباما جهوداً حثيثة لإقناع إسرائيل بتوفير متطلبات استئناف ونجاح عملية التسوية، واصطدمت الجهود الأمريكية بالتعنت الإسرائيلي وخصوصاً بعد نجاح اليمين في الانتخابات الإسرائيلية وتشكيل حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو عام 2009، وهي حكومة تعد من أكثر الحكومات تطرفاً وعدوانية وعنصرية في تاريخ إسرائيل، وأعطت الأولوية للأمن والتوسع والسلام الاقتصادي(1).

ومؤخراً أعرب **المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني** عن تأييده لحل الدولتين في الملف الإسرائيلي الفلسطيني، وأن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالعمل في سبيل هدف حل قائم على دولتين إسرائيلية وفلسطينية، هذا الأمر لم ولن يتغير(2). كما قال **وزير الخارجية الأمريكي جون كيري**، خلال جلسة استماع عقدتها لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، أن نافذة الفرص المفتوحة أمام حل الدولتين أُغلقت ولم يتبقَ أمام تنفيذ هذا الحل سوى عام أو عامين فقط، وأضاف أنه حصل لديه الانطباع خلال زيارته الأخيرة للمنطقة، بجدية الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في تحقيق السلام(3).

يرى الباحث أن الموقف الأمريكي يوصي بضرورة تطبيق رؤية حل الدولتين الذي يقوم على أساس دولتين: فلسطين قابلة للحياة، وإسرائيل آمنة، ومن الواضح أن الجانب الأمريكي يدير الصراع ولا يسعى لحله، فهو لا يمارس الضغط اللازم على إسرائيل، وإنما يريد أن يقنعها باختيار طريق السلام عبر تقديم الحوافز، وهذه الجهود الأمريكية عادةً ما تصطدم بالتعنت الإسرائيلي.

---

(1) محسن محمد صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص 117-118.

(2) تقدم حزب وسطي يعقد مهمة نتنياهو بتشكيل الحكومة المقبلة، صحيفة فلسطين، العدد 2039، غزة، 2013/1/23، ص15.

(3) كيري، باقي عامين فقط لتحقيق حل الدولتين بعدها ستغلق نوافذ الفرص، موقع وكالة فلسطين برس للأنباء، 2013/4/17، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=587189.

الفصل الثاني

الأبعاد الجيوسياسية لرؤية حل الدولتين

المبحث الأول: رؤية حل الدولتين وأثرها على قضية القدس.

المبحث الثاني: قضية الاستيطان في ظل رؤية حل الدولتين.

المبحث الثالث: قضية الدولة الفلسطينية وحدودها بين المطالب الفلسطينية والاشتراطات الإسرائيلية.

المبحث الأول: رؤية حل الدولتين وأثرها على مستقبل القدس:

بعد أن احتلت إسرائيل مدينة القدس عام 1967، شرعت في ترجمة مخططاتها إلى واقع مرير تعيشه مدينة القدس، حيث تبنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة منهجية ثابتة إزاء هذه المدينة، لتدعيم سيطرتها على المدينة ومحيطها وتعزز من وحدتها للحيلولة دون تقسيمها في سبيل تهويدها وطمس طابعها العربي والإسلامي إلى الأبد، وعلى مدى احتلال إسرائيل للمدينة تسابقت الحكومات الإسرائيلية باتجاهاتها السياسية المختلفة سباقاً مع الزمن من أجل فرض الأمر الواقع وتغيير الواقع الديمغرافي والجغرافي للمدينة المقدسة ضاربةً بالمواثيق والأعراف الدولية بعرض الحائط.

مكانة القدس في الفكر اليهودي:

شكلت مكانة القدس الدينية لدى اليهود، وادعائهم بالحق التاريخي فيها، حسب التعاليم الدينية اليهودية المبنية على مقولة الوعد اليهودي الإلهي في القدس خاصة وفلسطين عامة، الأساس الفكري للحركة الصهيونية وزعمائها الذين عملوا على تحويل هذه المقولة إلى حقيقة واقعة بسعيهم المستمر لحمل اليهود والعالم المسيحي على مجاراة أهدافهم السياسية والاستعمارية في فلسطين، بالتركيز على ما يدعى بالعلاقة التاريخية بين مقولة "شعب الله المختار" أي اليهود ومقولة "أرض الميعاد" أي فلسطين، وحسب ادعائهم في الفكر اليهودي شكلت هذه الأسطورة الأمنية الأيديولوجية التي يستخدم منها اليهود أسس نقائهم وبعثهم خالقة وهماً استطاع مخاطبة الوجدان الديني لليهود، وشدهم للتعلق بالقدس[1].

ويتمسك اليهود بوحدة المدينة وبقائها تحت السيادة اليهودية للشعب اليهودي، فالمشاريع التي تتعلق بمستقبل المدينة تعددت وتشعبت ولكنها لم تخرج عن هذا المفهوم السيادي اليهودي، حيث قال موشيه دايان، عندما وقف عند حائط البراق: "لقد قام جيش الدفاع الإسرائيلي بتحرير القدس، وحدنا القدس عاصمة إسرائيل المشطورة من جديد.. رجعنا إلى قدس.. أقداسنا، عدنا إليها ولن نتركها إلى أبد الآبدين"[2].

وتُمثل القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية مركزاً دينياً وسياسياً في آن واحد، ولهذا سعى قادة إسرائيل إلى تكريس ما أطلق عليه آبائهم في الحركة الصهيونية "الهدف الأعظم"، المتمثل في جعل القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، ولتنفيذ ذلك دعا ثيودور هيرتزل الذي قال في

---

(1) محمد رشيد عناب، الاستيطان الصهيوني في القدس 1967- 1993، بيت المقدس للنشر والتوزيع، القدس، 2001، ص 37.

(2) محمد عوض الهزايمة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 478.

مؤتمر بال عام 1897، "إذا حصلنا على القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أدمر الآثار التي مرت عليها القرون"، أما ديفيد بن غوريون فيقول: "لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون هيكل"، لقد شكل الهيكل ذريعة في استراتيجية إسرائيل لاحتلال المدينة والسيطرة عليها، وتجلى ذلك في كل المواقف السياسية الرسمية والشعبية في إسرائيل، وتم تعزيز شعار "القدس عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل" باعتباره غير خاضع لأي مناقشة أو مساومة في أي مكان أو زمان"[1].

وترى أحدث الدراسات الإسرائيلية عن القدس أنها المركز السياسي الديني للشعب اليهودي على مر التاريخ، وإن اشتقاق اسم الحركة الصهيونية (التي تعني في هذه الدراسات "تجديد الانبعاث القومي" لهذا الشعب) من صهيون، وهو اسم آخر للقدس في المراجع الدينية اليهودية، لم يكن من قبيل المصادفة، وإنما ترجع للأهمية الدينية للقدس في نظر اليهود، تلك الأهمية التي **تتمثل فيما يلي:**

1. أن مكان الحرم القدسي الشريف، الذي تطلق عليه هذه الدراسات اسم "جبل الهيكل"، هو الموقع اليهودي الأكثر قداسة في القدس في نظر اليهود.
2. أن الصلة اليهودية بالقدس ليست مقتصرة على "جبل الهيكل"، وإنما تنطبق أيضاً على المدينة القديمة برمتها[2].

وقد ورد في التوراة، "إن نسيتك يا أورشليم تنساني يميني"، وهناك بعض الأدعية التي يقرؤونها ومنها: "سنعود إلى عهد سليمان بن داود ونبني الهيكل المقدس، ونقرأ فيه التلمود وننفذ كل ما جاء في الوصايا والعهود، وفي سبيل مجد إسرائيل نبذل كل الجهود"، إذن، هناك إجماع حول أهمية مدينة القدس وما تحتله من مكانة في الاستراتيجية الصهيونية، وعلى ضرورة بقاء المستوطنات اليهودية فيها، وضم المحيطة بها إليها، وبخاصة تلك المحاذية للخط الأخضر الذي يفصل بين الضفة وإسرائيل، وهو ما جعل الحكومة الإسرائيلية" تصر على إخراج القدس من دائرة المفاوضات في المرحلة النهائية[3].

---

(1) عادل محمد العضايلة، القدس بوابة الشرق الأوسط للسلام، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 95.

(2) أنطوان شلحت، فصول في دليل الاستملاك الصهيوني للقدس وفلسطين، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد37-38، رام الله، 2010، ص 104.

(3) رضوان عاشور ومحمد أبو جاموس، الاستيطان الصهيوني "الفكر والممارسة"، مؤتمر القدس الخامس، مؤسسة القدس الدولية، غزة، 2011، ص 197.

وبناءً على هذه التوجهات تعزز التيار المتطرف في إسرائيل، وصدرت عدة فتاوى حاخامية تحرض على الفلسطينيين، وتدعو لطردهم من القدس أو استبعادهم منها، ومن ذلك فتوى لحاخام رمات غان "**مونسي زنون أشبيزاي**" يقول فيها: "إن الشريعة اليهودية تؤكد أن الذين يسكنون أرض كنعان يجب أن يكونوا عبيداً لإسرائيل"، أما فتوى الحاخام مئير كاهان عام 1978 يقول فيها: "إن العرب في إسرائيل يمثلون امتهاناً لاسم الله، وإبعادهم ليس عملية سياسية فحسب، بل عملية دينية، فلنطرد العرب منها حتى نحصل على الخلاص"[1].

وقد جاءت تصريحات الحاخام عوفاديا يوسف، الزعيم الروحي لحزب شاس الديني، حيث دعا للتطهير العرقي للفلسطينيين، حتى يقيم اليهود هيكلهم مكان المسجد الأقصى المبارك، وذلك عن طريق طمأنة أتباعه من اليهود إلا أن مخاوفهم من ردة الفعل العربية والإسلامية لا مبرر لها، فالمشيخ سيتصدى لهم جميعاً، ويقول جيرشون سالومون، زعيم جماعة ما يسمى "أمناء جبل الهيكل": "جبل الهيكل هو سبب وجود اليهود، وفي اللحظة التي يتخلون فيها عن جبل الهيكل لا تعود هناك دولة يهودية"، وأضاف قائلاً: "إن وضع حجر الأساس للهيكل يمثل بداية حقبة تاريخية جديدة، نريد أن نبدأ عهداً جديداً للخلاص اليهودي"[2].

تخطيط إسرائيل المتواصل لتهويد القدس:

دعا ديفيد بن غوريون علناً إلى هدم مدينة القدس بلا تردد بعد احتلالها مباشرة في عام 1967 وقد جاء على لسان بن غوريون قوله: "إن أفضل وسيلة لتحقيق المُثل والأهداف الصهيونية هي هدم أورشليم (القدس) بصورتها الحالية بلا تردد، دون الحاجة إلى إضافة مبان ومنشآت جديدة تُقام عليها، وعليه فأنا أقترح التعجيل بهدم سور البلدة القديمة، لأننا نريدها أورشليم واحدة لا اثنتين.. فهذه المدينة من صنع أحد السلاطين العثمانيين بناها في القرن السادس عشر"[3].

وفي مجال عملية التهويد على نحو يكفل كل الأبعاد المرسومة لها والأهداف المتوخاة من تنفيذها مستقبلاً، لجأت إسرائيل إلى سلسلة من الممارسات والخطوات الرامية إلى خلق حقائق جديدة في المدينة بحيث تمنع تلك الحقائق المستحدثة تقسيم المدينة مرة أخرى وتضمن لإسرائيل

---

(1) علي حسن طه، العنصرية الصهيونية اليهودية والبعد الأيديولوجي الديني، دار الهادي، بيروت، 2002، ص96.

(2) محمود عواد، إقامة الهيكل المزعوم إعلان الحرب الدينية، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 2004، ص 84-85.

(3) إبراهيم أبو جابر وآخرون، قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط 3، 2002، ص 167-168.

تطبيقاً عملياً لسياسة تهويد القدس وتأمين أغلبية يهودية فيها، **وقد نتج عن إجراءات التهويد ما يلي:**

1. هدم أحياء عربية في القدس مثل حي المغاربة وحي الشرف.
2. عزل أحياء عربية كاملة في القدس نتيجة لترسيم حدود جديدة لبلدية القدس.
3. طرد آلاف الفلسطينيين خارج البلدة القديمة، وهي السياسة المستمرة إلى الآن.
4. مصادرة مئات العقارات لمصلحة المستوطنين اليهود مما جعل الميزان السكاني يرجح لمصلحة اليهود.
5. تركيز أغلبية يهودية مطلقة في القدس لتكون عاملاً حاسماً في أي اتفاق مستقبلي حول المدينة.
6. عزل القدس عن بقية مناطق الضفة الغربية، وإقامة كتل استيطانية ضخمة[1].

ترى إسرائيل أن الفلسطينيين يمكن أن يصبحوا أغلبية في المدينة في المستقبل، لذا سارعت إسرائيل إلى خلق هدف إسرائيلي يتمثل في تهديد التوازن الديمغرافي بين العرب واليهود، وبالتالي إحكام السيطرة على شرق المدينة، حتى لا يكون هناك احتمال لفصل الشرق عن الغرب في المستقبل، وحتى لا تقوم قائمة القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية أو بدون الجزء الغربي في أي حل سياسي قادم[2].

لم تكتفِ إسرائيل بكل إجراءات التهويد، بل امتدت محاولاتها إلى القضاء على التراثين الإسلامي والمسيحي في المدينة، والقضاء على ما تمثله الأماكن المقدسة من ارتباطات إسلامية ومسيحية، وقد تجلت هذه الاعتداءات على الأماكن المقدسة بمجموعة من الأعمال على النحو التالي:

1. مجموعة الحفريات التي قامت بها حول المسجد الأقصى وتحته للعثور على الهيكل كما تدعي.
2. إحراق المسجد الأقصى التي قامت به سلطات الاحتلال الإسرائيلي في 21 أغسطس 1969 على يد الحاخام المتعصب مئير كاهانا عام 1980.
3. الاعتداء على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، حيث قامت بسرقة محتويات كنيسة القيامة واستملاك الأراضي التابعة لبعض الأديرة المسيحية في القدس، والاعتداء على المقابر الإسلامية، ومحاولة إقامة الصلوات اليهودية في ساحات الأقصى[3].

---

(1) ردينة جميل عبد المجيد، القدس تاريخ وحضارة، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 159.

(2) إبراهيم شعبان، القدس في قرارات الأمم المتحدة، جمعية الدراسات العربية، القدس، 2011، ص 106.

(3) جاسر علي العناني، القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقوانين الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 78-79.

ولخص **وزير الجيش الإسرائيلي الأسبق موشيه دايان**، في العام 1968، الموقف الإسرائيلي من قضية القدس في ثلاث نقاط هي:

1. القدس لن تعود مجزأة.
2. توفير حرية الوصول للأماكن المقدسة لجميع الأديان.
3. تحكم كل ديانة أماكنها المقدسة[1].

وأصدر الكنيست في 30 يوليو 1980، قراره والذي عُرف باسم "قانون القدس الأساسي" ونظراً لأهميته نشير إلى أهم نصوصه:

مادة 1: أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة لإسرائيل.

مادة 2: القدس هي مقر الرئيس والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.

مادة 3: تُحمى الأماكن المقدسة من أي تدنيس أو أي مساس بها، أو أي شيء من شأنه أن يمس حرية وصول أبناء كافة الطوائف إلى الأماكن المقدسة.

مادة 4: تحرص الحكومة على تنمية القدس وازدهارها وتوفير الرخاء لسكانها.

وتتبع أهمية هذا القانون من حقيقة أن أي اتفاق سياسي حول القدس يلزم تعديله أو استبداله بقانون على نفس المستوى، أي بقانون أساسي آخر، وقد حاول اليمين الإسرائيلي من أجل تحويله إلى قانون محصن أن يحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء الكنيست لتعديل أي نص فيه[2].

وحرص أيهود أولمرت، عندما كان رئيساً لبلدية القدس على تعزيز التهويد وتسريع وتيرته، وقد قال حول هذه السياسة: "إن المجلس البلدي قد وضع نفسه في سباق مع الزمن السياسي، وذلك على قاعدة قطع الشك باليقين، على أن وحدة القدس، والسيادة أبدية لدولة إسرائيل عليها، أما أيهود باراك فقد أكد في انتخابات الكنيست عام 1999، "بأن الحزب سيحافظ على القدس موحدة إلى الأبد، وأنه لن يوافق أبداً على العودة إلى حدود عام 1967"، كما أكد أيهود أولمرت في 8 أكتوبر 2007، حين كان رئيساً للوزراء "إن القدس عاصمة موحدة وغير مقسمة، وهي عاصمة إسرائيل إلى الأبد، وليس من قوة قادرة على تغيير هذا الواقع"، إن رؤية أولمرت تقوم على إبقاء القدس موحدة، وعلى أن تكون بلدة أبو ديس القريبة من القدس، عاصمة الدولة الفلسطينية الموعودة[3].

---

(1) عبد القادر ياسين، مرجع سابق، ص 915.

(2) ناجي صادق شراب، القدس في ضوء الخطاب السياسي الإسرائيلي ومشاريع التسوية الإسرائيلية، مجلة شؤون عربية، العدد 116، القاهرة، 2003، ص 102-103.

(3) عبد القادر ياسين، مرجع سابق، ص 916.

وفي فصل جديد من فصول السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس، تم الكشف في سبتمبر 2008 عن مخطط إقليم القدس، الذي يؤكد تحقيق الحلم الصهيوني بدولة إسرائيلية يهودية وعاصمتها القدس الكبرى، وهذا ينطبق على وصف عالم الجغرافيا الإسرائيلي أورن يافتيخائيل عام 2005 لهذه الممارسات بأنها لا تقيم وزناً لحل الدولة أو الدولتين، وأن هذه السياسة عبارة عن زحف فصل عنصري[1].

الموقف الرسمي الإسرائيلي من قضية القدس في ظل حل الدولتين:

يمكن الوقوف على أبعاد الموقف الرسمي الإسرائيلي من قضية القدس من خلال الإرهاصات التي بينتها الصفحات السابقة، وهو موقف يقوم على رفض تقسيم المدينة ورفض التخلي عن أي جزء منها وعدم القبول بإقامة عاصمة فلسطينية على الجزء الشرقي للمدينة، وترى إسرائيل في التقسيم نسفاً لجوهر التطلعات الصهيونية ولإجماع الرأي العام الإسرائيلي، كما تعتبر أن تخليها عن القدس القديمة، سيؤدي إلى بروز تساؤلات حقيقية عن مدى شرعية إسرائيل كدولة يهودية، وإلى تفسخ نسيج المجتمع الإسرائيلي، وحدوث انقسامات داخلية وخلافات مع يهود العالم يؤثر على المستقبل السياسي لإسرائيل[2].

ومن هنا واصلت إسرائيل سياسة التهويد في ظل رؤية حل الدولتين، وقد ذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن تدشين طريق استيطاني جديد في القدس يقضي على حل الدولتين المطروح لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لاسيما فيما يتعلق بمستقبل المدينة، فإن أعمال شق الطرق في القدس قد تحول دون تطبيق حل الدولتين، مشيرة إلى أنها تفصل الأحياء اليهودية عن العربية في القدس، وأن شارع رقم 20 شمال القدس الذي دشنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ورئيس بلدية القدس نير بركات، قد يكون بمثابة القشة التي تقسم ظهر حل الدولتين القائم على تقسيم السيادة في المدينة، وإن الشارع الجديد الذي يربط حي "بسغات زئيف" و"نفيه يعقوب" اليهوديين بطريق 443 مروراً بحي بيت حنينا يتجاوز مبدأ التواصل الجغرافي للأحياء اليهودية والعربية في القدس وعدم تقاطع بعضهما البعض[3].

وقد بنت إسرائيل سياستها تجاه القدس على المماطلة وتأخير بحث مسألة القدس أو تجاهلها ما أمكن ذلك، فقد قال حاييم رامون نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أيهود

---

(1) عصام نصار، القدس تاريخ المستقبل، دراسات في حاضر وماضي مدينة القدس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، 2010، ص 362.

(2) وليد المدلل، الاحتلال الإسرائيلي للقدس ومستقبل عملية التسوية، مجلة دراسات باحث، العدد 10، بيروت، 2005، ص 16-17

(3) هآرتس: تدشين طريق استيطاني في القدس يقضي على حل الدولتين، صحيفة فلسطين، العدد 2147، غزة، 2013/5/11، ص6.

أولمرت في تصريحات له يوم 4 أبريل 2008، إن المفاوضات التي تجري مع السلطة الفلسطينية السرية منها والعلنية، لم تتطرق على الإطلاق إلى الحرم القدسي أو القدس القديمة، وأضاف.. الجميع يعرف موقف الحكومة الحقيقي فيما يتعلق بالحوض المقدس وأورشليم اليهودية والتي لا نعتزم التفاوض حولها مطلقاً، وعزز **شاؤول موفاز رئيس الأركان الإسرائيلي السابق** هذا التوجه حين قال، في اجتماع لمجلس الوزراء الإسرائيلي في 19 سبتمبر 2008: "ليس من حق أحد فينا التفريط في هذه المدينة، فهي أقدس أقداس اليهود، وقد حررناها بثمن باهض من دماء اليهود، ولا نسمح لأحد بأن يترك هذه الدماء هدراً.."، فالواقع وطبيعة إسرائيل يجزمان بأنها لن تسمح للفلسطينيين بدولة، وأن إسرائيل لن تتنازل عن جزء من القدس، ولا يمكن أن تقبل بكيان سياسي حقيقي للفلسطينيين، ولا يمكن لها بأي حال أن تتنازل عن المدينة، التي يستمد المشروع الصهيوني مشروعيته الدينية منها، والصهيونية الدينية التي تمثل ركناً من أركان المشروع الصهيوني، لا تستطيع التخلي عن حلم جبل الهيكل الذي يدشن بناؤه تحقيق الوعد التوراتي، ونبوءات العهد القديم، وإن قيام إسرائيل باحتلالها للمقدسات الدينية في المدينة ورعايتها لتلك المقدسات، يمثل مكسباً معنوياً كبيراً لا يمكن لإسرائيل التخلي عن اختياره بأي حال من الأحوال، ناهيك عن المكاسب الاقتصادية من السياحة الدينية التي تتدفق على المدينة، ولهذه الأسباب مجتمعة، يصعب أن نتخيل أن يتنازل المشروع الصهيوني عن القدس، أو يقبل بقيام دولة فلسطين تتخذها عاصمة لها، مهما تردد من أقوال الساسة والمحللين الصهاينة، وحتى لو صدق الساسة وقبلوا بتقسيم القدس، فأن الشارع الإسرائيلي في أغلبيته ضد فكرة التقسيم، واستطلاعات الرأي تؤكد ذلك[1].

أما أيهود أولمرت فقد وقف على منبر جامعة شيكاغو الأمريكية بتاريخ 16 أكتوبر 2009، بصفته من الشخصيات المؤثرة في العالم، فقال: "إن القدس من شرقها إلى غربها هي ملك لليهود، ولا يحق لأحد من غير اليهود السكن في القدس"، أما رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو فقد أعلن يوم 6 نوفمبر 2009 قائلاً إن سيادة إسرائيل على القدس قضية غير قابلة للنقاش، وفي تصريح آخر له بتاريخ 23 مارس 2010 اعتبر أن القدس ليست مستوطنة، وإنما هي عاصمة إسرائيل، ونرفض وقف الاستيطان فيها، ويقول أنه يتبع سياسة أسلافه بشأن البناء في القدس[2].

---

(1) عبد القادر ياسين، القدس معرفة في سبيل التحرير، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2010، ص 931-932.

(2) نعيم سلمان بارود، القدس في قضايا الحل النهائي، منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية الرابع، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2011، ص 152-153.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه المواقف هي التي تشكل الرأي العام الإسرائيلي الذي كان وسيبقى الأساس في رسم وتحديد مواقف حكومات إسرائيل والمؤسسات الأخرى وسياساتها تجاه القضية الفلسطينية وتفرعاتها مثل الدولة الفلسطينية وقضية القدس، وكانت غالبية الرأي العام الإسرائيلي تبدي مرونة بشأن الانسحاب الجزئي من الضفة الغربية، وهذه المرونة تكاد تتلاشى فيما يخص الانسحاب من القدس، إذ عبّر 84% ممن شملتهم العينة عن معارضة كلية لتقسيم القدس بما في ذلك الجزء الشرقي منها(1).

ومن هنا جاءت برامج الانتخابات لمختلف الأحزاب الإسرائيلية، لتؤكد أن القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل وأنها غير قابلة للتفاوض بشأنها، بصفتها عاصمة دولة إسرائيل، ولا يجرؤ أي سياسي التصريح بإعادة القدس الشرقية للفلسطينيين، فالكل متفق على توحيد القدس تحت راية إسرائيل وهي العاصمة الأبدية لهم، والمتطرفون من اليهود يعملون بكل الوسائل والسُبل للاستيلاء على الحرم القدسي، وبناء الهيكل مكان المسجد الأقصى(2).

ومهما يكن من أمر فإنه يمكن إجمال وجهة نظر الحركة الصهيونية حول مستقبل القدس فيما يلي:

1. مهما تعددت وجهات النظر الإسرائيلية بشأن المدينة المقدسة تبقى هناك وجهة نظر واحدة، وهي الاحتفاظ بالقدس موحدة عاصمة لدولتهم.
2. أن اليهود لا يقبلون إلا مشاركة هامشية لغيرهم في إدارة المدينة وخاصة في الأمور ذات الطابع الإداري فقط.
3. أن فكرة تقسيم المدينة إلى أحياء ومناطق، ما هي إلا محاولة لإضفاء الشرعية للسيادة اليهودية عليها.
4. تعدد الصيغ اليهودية المقترحة للحلول، ولكنها تتفق في جوهرها على جعلها العاصمة الأبدية لإسرائيل(3).

---

(1) جاسر علي العناني، القدس... سيناريوهات مستقبلية، المكتبة الوطنية، عمان، 2004، ص 80.

(2) نرمين يوسف غوانمة، حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 279- 281.

(3) محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص 481.

ويمكن للباحث بيان أسباب تمسك إسرائيل بالسيادة على القدس الشرقية على النحو التالي:

1. أن الأطماع الصهيونية الخاصة بمدينة القدس، لم تُفصح عن أية نوايا حسنة تجاه حقوق العرب في مدينة القدس، أو القبول باستعادة القدس الشرقية، وهذا ما تعززه استطلاعات الرأي الشعبي والحزبي وتصريحات قادة السياسة في إسرائيل.
2. أن ظروف الدولة تصب لصالح السياسات والمخططات الإسرائيلية لمدينة القدس منذ احتلالها عام 1967.
3. أن المفاوض العربي لا يستند إلى أية قوة، قياساً بالقوة التي يستند إليها المفاوض اليهودي، عند الدخول في مفاوضات الوضع النهائي.
4. أن الوضع العربي والفلسطيني المُمَزق يسهم إسهاماً كبيراً في تشجيع إسرائيل، لفرض النظام الذي تريده لمدينة القدس، والذي يحقق لها حلماً كبيراً بالاستحواذ على مدينة القدس بصبغة يهودية خالصة لا ينازعهم عليها كائن من كان.
5. إن لعامل الوقت أهمية كبيرة، فقد كان لاستمرار التأجيل في معالجة قضية القدس منذ عام 1967، سبب في تعقيد القضية حيث إن أي حل كان يتمتع بفرصة النجاح في الماضي، أصبح يفتقد هذه الفرصة في ضوء التغيرات المتلاحقة على المدينة، إضافة إلى أن عدداً كبيراً من السكان في إسرائيل، هم من أبناء الجيل الثاني والذين يعتقدون اعتقاداً راسخاً لا يتزعزع بأن المدينة المقدسة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل(1).

ونخلص من ذلك إلى القول:

1. إن إسرائيل تعتبر القدس قضية مركزية لكل عمل تقوم به، على أساس أنها عامل جاذب وموحد لكل الجهود التي تقوم بها جميع القوى السياسية داخل الدولة(2).
2. إن إسرائيل قد حسمت موقفها في ما يتعلق بمسألة السيادة على القدس بشكل لا رجعة فيه، وأنها غير مستعدة للتنازل عن وحدة القدس.
3. إن إسرائيل عازمة على عدم التخلي عن طموحها السياسي الهادف إلى اتخاذ القدس الموحدة عاصمة أبدية لها.
4. إن إسرائيل على استعداد بقبول تقاسم وظيفي محدود لا يمنح الفلسطينيين سوى بعض الحقوق المدنية والدينية.

---

(1) محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، 494-495.

(2) جاسر علي العناني، القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقوانين الدولية، مرجع سابق، ص 245.

5. إن جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تكن على استعداد للتحاور حول القدس من منطلق الحقوق القانونية أو قرارات الشرعية الدولية[1].

ومن الواضح تماماً أن ما تقوم به إسرائيل في القدس يحمل أكثر من رسالة، أهمها أن مدينة القدس خارج كل الحسابات التفاوضية، ويحق لإسرائيل أن تفعل داخلها ما تشاء من دون رقيب أو حسيب، ولم يعد السكوت مقبولاً ولا معقولاً، والقدس تتعرض لأبشع استيطان عرفه التاريخ، وإن إصرار إسرائيل على تهويد القدس واقتسام المسجد الأقصى، وإصرارهم على عدم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، يكشف زيفهم بعدم استعدادهم للسلام، لقد آن الأوان أن يتحرك العالم العربي والإسلامي دفاعاً عن القدس، وأن ما يحتاجه الأقصى خطوات جريئة عملية فاعلة لإنقاذه من الخطر المحدق، فالمسألة في غاية الخطورة لذا يجب أن تتحول نصرة القدس إلى أولوية يومية يمارسها جميع الغيورين على أولى القبلتين في المعركة السياسية والحضارية القائمة الآن[2].

ويرى الباحث أن رغبة إسرائيل في تعزيز ادعائها أن القدس هي العاصمة الأبدية والموحدة للشعب اليهودي، بحسب الشعار الرسمي لإسرائيل، فإن عملية تثبيت يهودية القدس تستثني أي حق فلسطيني في المدينة، وتضع حداً لإمكانية تقاسم المدينة بالتساوي بين دولتين منفصلتين، مما أدى إلى جعل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وتقاسم القدس أمراً مستحيلاً مما يقوض فرص نجاح حل الدولتين، وإن التعطيل الإسرائيلي لمسارات التفاوض المختلفة هدفه كسب الوقت لإنهاء قضية القدس قبل الدخول في المفاوضات الخاصة بها، مما يعيق أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية.

---

(1) رياض محمود الأسطل، قضايا فلسطينية معاصرة – القدس – المستوطنات – الحدود، جامعة الأزهر، غزة، 2001، ص 58.

(2) خالد وليد محمود، هل يدرك العرب خطورة ما يجري في القدس؟، صحيفة فلسطين، العدد 2146، غزة، 2013/5/10، ص14.

المبحث الثاني : قضية الاستيطان في ظل رؤية حل الدولتين:

عملت إسرائيل في الضفة الغربية بشكل حثيث على الوصول إلى حالة تمنع قيام دولة فلسطينية، ومن ثم فرض الرؤية التي تريدها للتسوية مع الفلسطينيين، فاستمرت في فرض الحقائق على الأرض من خلال سياسة الاستيطان والتهويد، والحقائق القائمة تجعل من قيام دولة فلسطينية على أرض الضفة الغربية أمراً شديد الصعوبة من الناحية الجغرافية، لكثرة عدد المستوطنات، وجدار الفصل العنصري العازل والذي عمل على تقطيع أوصال الضفة الغربية، فقد واجه المفاوض الفلسطيني تعنت الجانب الإسرائيلي، الرافض لوقف مشاريع الاستيطان، مما أدى إلى انغلاق مسار عملية التسوية السياسية، وتهدف إسرائيل من بناء جدار الفصل العنصري إلى تحقيق عدة أهداف سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية، يأتي في مقدمتها نسف القاعدة المادية لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وتمزيق نسيج الشعب الفلسطيني وسجنه في معازل منفصلة عن بعضها بعضاً ومصادرة الأراضي ونهب مصادر المياه لتدمير البنية الاقتصادية ومنع التواصل بين مقومات الحياة الفلسطينية.

التوسع الاستيطاني الإسرائيلي:

تنبع الأهمية الاستراتيجية للاستيطان الصهيوني في فلسطين، من خلال كونه يشكل العمود الفقري والتطبيق العملي للصهيونية، واللبنة الأولى لإنشاء دولة إسرائيل في فلسطين، فإسرائيل كدولة ما هي في الحقيقة إلا مستوطنة كبيرة قامت على أساس غزو الأرض وطرد سكانها العرب وإنشاء كيان غريب في المنطقة العربية، من خلال جلب المهاجرين اليهود من جميع أنحاء العالم واستيطانهم فيها(1).

لقد استشرى الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية بشكل غير مسبوق، منذ بدء عملية التسوية في عام 1993، حيث تضاعفت عدد المستوطنات والمستوطنين ليصل عام 2009 إلى 199 مستوطنة، وما يزيد عن 580 ألف مستوطن إسرائيلي، فقد تضاعفت مساحات البناء الاستيطاني من 69 كم^2 إلى 189 كم^2، حيث تغطي مساحات المستوطنات ما يزيد عن 40% من مساحة الضفة الغربية، ويقطن تلك المستوطنات قوى يمينية متطرفة بنسبة تزيد عن 50%، إن تنامي هذه القوى وتصاعدها يؤثر بشدة على المشروع الاستيطاني، حيث أصبحت توصف بأنها "دولة داخل الدولة"، وقد تحول المستوطنون المتدينون إلى مجموعة مستقلة قادرة على تغيير قواعد التفاوض على الساحة السياسية، مما جعل عملية الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وفق أي تسوية قادمة أمر في غاية الصعوبة، كما شهدت

---

(1) نظام بركات وآخرون، الاستيطان في الفكر الصهيوني قديماً وحديثاً، القضية الفلسطينية في نصف قرن، منشورات فلسطين المسلمة، لندن، 1999، ص 144.

المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية نشاطاً غير مسبوق خلال الأعوام (2006–2009)، حيث تزايدت وتيرة البناء في المستوطنات الإسرائيلية بالرغم من التحذيرات المتعددة التي وجهتها الإدارة الأمريكية لإسرائيل بوقف الأعمال الاستيطانية في الضفة الغربية(1).

منذ وصول نتنياهو إلى سدة الحكم في إسرائيل عام 2009، أقر بناء ما يزيد عن (19100) وحدة سكنية، يقع 81% منها في مدينة القدس والباقي في مستوطنات أخرى في الضفة الغربية، كما قررت إسرائيل توسيع رقعة "تجمع نيريت" في داخل أراضي الضفة الغربية، وذلك من خلال بناء حي سكني جديد أُطلق عليه اسم نوف هشارون، وسعت إسرائيل إلى تنفيذ مخططاتها بغض النظر عن مسار التسوية السياسية، حيث إنها اعتبرت أن ما تقوم به من تنازلات في الضفة الغربية هو بمثابة تنازل عن "حقوقها الشرعية" في فلسطين التاريخية، وقد انتهجت إسرائيل بالفعل خطوات أحادية الجانب منذ بدأت عملية التسوية مع الفلسطينيين عام 1993، حيث استمرت بالبناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، وتعمدت فرض حدود سياسية جديدة من خلال جدار العزل العنصري، وأدى ذلك إلى اقتطاع مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية لتكون تحت سيطرتها(2).

ومن الملاحظ أنه عند توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 لم يتجاوز عدد المستوطنين في الضفة الغربية 105 ألف مستوطن، وفي نهاية عام 2010 بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية نحو 315 ألف مستوطن، أي بزيادة تتجاوز مائة في المائة، وإذا أضيفت إليهم 201 ألف مستوطن يعيشون في 15 حي استيطاني في القدس الشرقية وبذلك يرتفع إجمالي عدد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى 516 ألف مستوطن، أي أن نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية بدون القدس حوالي 21 مستوطن مقابل 100 فلسطيني، وهي نسبة في غاية الخطورة وتزداد خطورة هذه النسبة بالنظر إلى الطريقة التي تنتشر فيها المستوطنات في أرجاء الضفة الغربية وتقطع أوصالها(3).

ويعترف الجميع بأن الوقائع والممارسات الاستيطانية الصهيونية في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، أصبحت من أهم العقبات لتحقيق أي تسوية سياسية مع الفلسطينيين، وإن إزاحتها بالكامل ربما لا تكون البديل الوحيد المطروح في التسوية النهائية، رغم عدم شرعيتها، ولا

---

(1) محسن صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مرجع سابق، ص 310–312.

(2) المرجع السابق، ص 315.

(3) جمال البابا، الاستيطان في ظل حكومة نتنياهو تجميد إعلامي وتصعيد ميداني، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 29، غزة، 2011، ص 56–57.

يمكن إقرار أي تسوية مع بقاء وضعية المستوطنات قائمة، **ومن الحلول المطروحة لقضية المستوطنات:**

1. الإزالة الكاملة للمستوطنات من داخل أراضي الدولة الفلسطينية.
2. بقاء المستوطنات كلياً أو جزئياً داخل أراضي الدولة الفلسطينية.
3. ضم المستوطنات كلياً أو جزئياً إلى داخل إسرائيل مع تحريك حدود عام 1967[(1)].

الاستيطان ورؤية حل الدولتين:

يدرك نتنياهو القيمة الكبرى التي يوليها الفلسطينيون لتجميد الاستيطان، ومع ذلك دخل نتنياهو لعبة الاستيطان وفق ذات الحساسية التي يوليها له الفلسطينيون، فالاستيطان ليس مجرد وحدات سكنية بل هو فكرة لتحقيق السياسة التوسعية وتنفيذاً لقرارات المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، هكذا يفهم نتنياهو أهمية المستوطنات، وهو ذات الفهم المعاكس الذي ينطلق منه الفلسطينيون في رغبتهم لإبطال هذا الادعاء، إن كل مناورات نتنياهو حول المستوطنات كانت تدور حول "تجميد" أو "تعليق" ولكن ليس بشكل نهائي بل لفترات محدودة، فتجميد الاستيطان لا يمكن له أن يلغي "حق" إسرائيل في الاستيطان ذاته، وعليه فإن المناقشات حول الاستيطان مع البيت الأبيض لم تشمل تجميداً كاملاً لكافة النشاطات الاستيطانية، فبجانب البناء في القدس الشرقية الذي لا تعتبره إسرائيل نشاطات استيطانية، والأساس في ذلك هو عدم التسليم بتحديد مصير المستوطنات ومصير البناء في الضفة الغربية قبل الفصل في مصير هذه المناطق فهي متنازع عليها رغم كل شيء[(2)].

وفي المقابل تمسك الفلسطينيون على موقفهم من موضوع تجميد الاستيطان كشرط للتفاوض، ووضعوا ثلاثة شروط لإطلاق المفاوضات المباشرة مرة أخرى: الشرط الأول في أن يكون التفاوض على أساس حدود يونيو 1967 مع تبادل أراضي بحدود ضيقة يتفق عليها الطرفان، أما الشرط الثاني فتمثل في وضع جدول زمني محدد للمفاوضات، وفي هذا المطلب أدرك الفلسطينيون أن نتنياهو قد يرجئ المفاوضات إلى أجل غير مسمى، أما المطلب الثالث فكان الاستمرار بتجميد الاستيطان، ويمكن القول إن جُل النقاش حول المفاوضات خلال العام 2010 تمركز حول الجهود الأمريكية لتجميد الاستيطان قبل الشروع في أي مفاوضات، ورأى الفلسطينيون أن المستوطنات تشكل عائقاً مادياً أمام قيام الدولة الفلسطينية، وليس من الحكمة

---

(1) محمد خالد الأزعر، التسوية الفلسطينية وقضية المستوطنات الحلول البديلة والإشكاليات المتوقعة، مجلة شؤون عربية، العدد 111، القاهرة، 2002، ص 179.

(2) هنيدة غانم وآخرون، تقرير مدار الاستراتيجي 2011، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2011، ص 34.

الاستمرار في التفاوض حول هذه الدولة فيما بناء المستوطنات ينهش جسد هذه الدولة، وعليه ذهب الفلسطينيون مرغمين للمفاوضات مقابل تعهد أمريكي بتمديد تجميد الاستيطان وهو التمديد الذي فشلت أمريكا في الحصول عليه من نتنياهو رغم كل المغريات التي قدمت له، لذلك قام رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو عملياً بإفشال المفاوضات بل سارع إلى البناء في المستوطنات، كما أن إسرائيل أعدت ميزانية العامين 2011-2012، وشملت دعماً للمستوطنات، وخصوصاً في القدس بقيمة ملياري شيكل (حوالي 600 مليون دولار)، وحسب الميزانية الجديدة فإن إسرائيل ستقوم بتسويق 200 وحدة استيطانية في معاليه أدوميم كما تم تخصيص 58 مليون شيكل لتطوير المستوطنة بالإضافة إلى 31 مليوناً للهدف نفسه في العام 2012، كما يظهر أن الدولة تخطط لتسويق 500 وحدة سكنية في جبل أبو غنيم، وتستثمر في هذا الحي 288 مليون شيكل للتطوير وخصصت وزارة المالية الإسرائيلية مبلغ 180 مليون شيكل لشارع رقم 20 الذي يربط بسغات زئيف مع شارع رقم 45 باتجاه موديعن وتل أبيب، ويعتبر هذا الشارع عائقاً أمام كل حل نهائي لأنه يقسم أحياء من المفروض ان تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية[1].

وأفاد تقرير إسرائيلي بأن الاستيطان في الضفة الغربية تجعل من حل الدولتين أمراً غير واقعي، وشبه مستحيل، مع ظهور إحصائيات أكدت وجود أكثر من نصف مليون مستوطن يعيشون ضمن الدولة الفلسطينية التي اعترفت بها الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 2012، وجاء التقرير في وقت يبذل فيه جون كيري وزير الخارجية الأمريكية جهوداً مكثفة لإطلاق مفاوضات حل الدولتين، ويعتبر شعار حل الدولتين جزءاً ثابتاً في الخطابين السياسي الإسرائيلي والفلسطيني، لكن الوقائع على الأرض تقول عكس ذلك[2].

وكشف مركز الإحصاء الإسرائيلي عن وثيقة تفيد بارتفاع وتيرة البناء الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية بنسبة 176%، وفي هذا الإطار اعتبر أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية رائد نعيرات، أن السياسات الاستيطانية لحكومة اسرائيل منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 تبين أنها تجاوزت للمفاهيم الأمنية والسياسية من أجل اعادة تشكيل البنية الديمغرافية للضفة الغربية التي من المفترض أن تكون بنية الدولة الفلسطينية المستقبلية، مبيناً عدم رغبة اسرائيل في انجاح الجهود السياسية في المنطقة، ومشدداً على ضرورة اتخاذ الجانب الفلسطيني خطوات عملية للحيلولة دون استفراد اسرائيل بالأراضي الفلسطينية، مما يتضح أن مُضي إسرائيل قدماً في مشروع التوسع الاستيطاني، يجعل من عملية استئناف المفاوضات أمراً

(1) هنيدة غانم وآخرون، مرجع سابق، ص 38-40.

(2) تقرير: نصف مليون مستوطن في الضفة يجعلون حلم حل الدولتين غير واقعي، صحيفة فلسطين، العدد 2170، غزة، 2013/6/3، ص 15.

مستحيلاً ويعطل جهود الإدارة الأمريكية بتسوية الصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين، ونُقل عن الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية "جان ساكي" قلق جون كيري وزير الخارجية الامريكي الشديد من عزم إسرائيل بناء ألف وحدة استيطانية في القدس الشرقية، معتبراً استمرار الاستيطان يمس بشكل كبير الجهود المبذولة لتحريك عملية التسوية في المنطقة(1).

ويرى الباحث بأن رؤية حل الدولتين تتعرض لخطر الانهيار تحت وطأة الاستيطان وإصرار إسرائيل على استمراره، وعلى إسرائيل أن تدرك مخاطر هذه السياسة التي تهدد بانهيار فرصة حل الدولتين، وأن عدد المستوطنات والمستوطنين المقيمين في داخل أراضي الضفة الغربية مقارنة بعدد السكان الفلسطينيين تمثل خطراً حقيقياً على إمكانية تحقيق رؤية حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية في المستقبل القريب، وأن حكومة إسرائيل مستمرة في التوسع الاستيطاني لخلق وقائق ديمغرافية جديدة على الأرض، فلا يمكن الاستمرار في المفاوضات في ظل ما تقوم به إسرائيل من تكثيف لبناء المستوطنات وتطويرها.

أثر جدار الفصل الإسرائيلي على رؤية حل الدولتين:

يمكن وصف هذا الجدار بالعازل أو بأنه جدار فصل عنصري لحماية المستوطنات وتثبيتها، وهو وصف مخفف لما ترتكبه بحق الشعب الفلسطيني، فالجدار يدمر حياة الإنسان الفلسطيني وينهب أرضه وماءه، وتعكس عملية إنشاء هذا الجدار، والذي تقوم إسرائيل ببنائه جانباً من العقلية الانعزالية الصهيونية، النابعة من الهاجس الأمني والخوف من الفلسطينيين، وتهدف إسرائيل من هذا الجدار فرض التصور الإسرائيلي للتسوية النهائية مع الفلسطينيين وفي الترسيم الأحادي الجانب للحدود، وفي الضم الفعلي للأرض وفرض حقائق عليها، بشكل يجعل من إنشاء دولة فلسطينية حقيقية أمراً مستحيلاً، ويفتح المجال لفرض سياسات التهويد وخصوصاً في القدس(2).

إن فكرة جدار الفصل العنصري هي من أفكار شارون، حيث قام بطرح هذه الفكرة عندما كان يشغل منصب وزير الدفاع، ويهدف شارون من خلال بناء الجدار إلى صياغة الواقع الحاضر للتسوية في المنظور النهائي، فالجدار الذي يقضم الأراضي الفلسطينية شديدة الخصوبة ويستولي على الموارد المائية، ويفتت الكُتل الديمغرافية الفلسطينية ويحول الضفة الغربية إلى كانتونات، هذه التداعيات يراد بها رسم وهندسة الحلول النهائية للتسوية وإذا كانت وعود الرئيس الأمريكي بوش الابن قد نصت على الحل عبر الإقرار بدولتين فلا مناص وفق ما

---

(1) الاستيطان يقطع الطريق على كيري ويبدد أمل السلطة في العودة للمفاوضات، صحيفة الرسالة، العدد 1106، غزة، 2013/6/13، ص 3.

(2) محسن محمد صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، مرجع سابق، ص 65-66.

يعتقد شارون من تحضير الأجواء التي تحدد ملامح هذه الدولة، ومن ثم فإن مبدأ التفاوض لن يكون عبر القرارات الأممية وإنما يتحدد بمحددات الجدار، ومن ثم فإن الدولة الفلسطينية الموعودة ستجد نفسها أمام ما هو قائم على الأرض، فإن إسرائيل بذلك تعمل على شطب الإمكانات الموضوعية لقيام الدولة الفلسطينية، وصولاً إلى إرغام الفلسطينيين على القبول بالطروحات الإسرائيلية لماهية وحدود هذه الدولة، وقد صرح أكثر من مسئول فلسطيني بأن الاستمرار في بناء الجدار يعني نسف خارطة الطريق، وأنه ليس ثمة أمل في قيام دولة فلسطينية، وصرح الرئيس بوش الابن بأنه لا أمل في قيام دولة فلسطينية في ظل ذلك الجدار الذي يتلوى كالأفعى في عمق الأراضي الفلسطينية(1).

وقررت محكمة العدل الدولية في شهر يوليو من العام 2004 أن إنشاء إسرائيل لجدار الفصل العنصري في الضفة الغربية المحتلة عملاً غير قانوني(2).

وعلى الرغم من صدور قرار محكمة العدل الدولية من جهة، كما لم يكن للقاءات السياسية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني أي أهمية في منع إسرائيل بالاستمرار بإجراءاتها بشكل منفرد من جهة ثانية، حيث كُشف النقاب في شهر سبتمبر 2007 عن تعديلات كانت قد أُقرت في شهر إبريل من العام نفسه على مسار الجدار الفاصل، بخلاف ما تم إقراره في شهر إبريل عام 2006، حيث أظهرت التغييرات الجديدة زيادة في مساحة الأراضي المعزولة خلف الجدار، لتصبح 733 ألف دونم أي بزيادة قدرها 32.1% (178 ألف دونم) على ما كانت عليه في عام 2006، كما بين المسار الجديد للجدار العازل زيادة في طول الجدار ليصبح 770 كم أي بزيادة قدرها 67 كم (9.5%) على ما كانت عليه في عام 2006(3).

ويرى الكاتب الأمريكي جوناثان كوك أن بناء الجدار يؤدي بالنتيجة إلى منع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، حيث إن الجدار سيؤدي إلى قضم 20% من مساحة الأراضي الفلسطينية لتضم إلى إسرائيل، واعتبار أكثر من ربع مليون فلسطيني من الذين يعيشون هناك غرباء ويُمنعون من التنقل بين قراهم ومدنهم التي تقدر بالعشرات داخل هذه المنطقة ولا يسمح لهم بالحركة إلا بعد الحصول على تصاريح مسبقة، ومن أهم أهداف الجدار هو توسيع الاستيطان اليهودي على حساب الأراضي الفلسطينية، وحماية المستوطنات وزيادة عددها، فالجدار هو استمرار للمشروع الاستيطاني وهو الذراع الآخر له، فالمستوطنات أُقيمت في عمق

(1) علاء حسن، الجدار العازل ومستقبل التسوية، مجلة القدس، العدد 60، القاهرة، 2003، ص 76-78.

(2) جيمي كارتر، فلسطين السلام لا التمييز العنصري، ترجمة محمد التوبة، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص 168.

(3) محسن محمد صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مرجع سابق، ص 321.

الأراضي الفلسطينية، والجدار يقوم الأن ليضم أكبر عدد ممكن منها داخله ويقضمها من الأراضي الفلسطينية، فالجدار ليس فقط يحمي المستوطنات، بل يصادر الأراضي العربية لصالحها، كما أنه يحيط التجمعات الفلسطينية بمناطق استيطانية إسرائيلية، ليمنع تواصل هذه التجمعات ببعضها البعض، وسيعمل على الفصل الكلي للمدينة عن باقي الضفة الغربية، فهو يجعل الدخول إليها يتم بمشقة فائقة، مما يمنع قيام الدولة الفلسطينية، ومدينة القدس هي من أهم أهداف بناء الجدار [1].

وقد صرح إيهود أولمرت بأن كل من يسكن خارج الجدار هو خارج دولة إسرائيل، الأمر الذي يؤكد بأن هذا الجدار لم يكن أمنياً بمقدار ما هو ديمغرافي سياسي، وعليه بدأت إسرائيل بالفصل في التعامل مع سكان هذه المناطق، على أساس أنهم يسكنون خارج دولة إسرائيل، مما أضر في عملية تقديم الخدمات في هذه المناطق[2].

ومنذ عام 1993 سيطرت سياسة الفصل الداعية لإيجاد كيانين سياسيين منفصلين لشعبين، بواسطة المفاوضات أو بخطوات أحادية الجانب، وهناك من يطالب بسريان الفصل على جزء من فلسطينيي عام 1948[3].

ويرى الباحث أن الجدار ليس مجرد جدار أمني لمنع الإرهاب كما تدّعي إسرائيل، فهو يعزل المُدن الفلسطينية عن بعضها البعض، ويصادر الأراضي، ويعيق حركة الفلسطينيين، ويطلق العنان للمستوطنات الإسرائيلية بالتوسع، وبهذا يكون الجدار عبارة عن ترسيم حدودي من طرف واحد ينطوي على استمرار لسياسة تجاهل الحق الفلسطيني، وذلك لمنع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ضمن رؤية حل الدولتين.

أثر حل الدولتين على قضية المياه:

سعت إسرائيل منذ عام 1967 إلى إحكام قبضتها على المصادر المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فأقامت المستوطنات فوق الأحواض المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما عملت على استنزاف مصادر المياه الفلسطينية في حوض نهر الأردن، ووضعت قيوداً شديدة على حفر آبار جديدة، وبحسب الإحصاءات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن 70% من المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية تقع فوق الجبل الشرقي، والذي يُعتبر

---

(1) وليم نجيب و جورج نصار، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 252-254.

(2) شاؤول أريئيلي وميخائيل سفارد، الجدار الفاصل أمن أم جشع، ترجمة عليان الهندي، دار الماجد للنشر والتوزيع، د.م، 2010، ص 35.

(3) محسن محمد صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، مرجع سابق، ص 251.

الخزان المائي الرئيسي في الأراضي المحتلة، حيث تستهلك هذه المستوطنات أكثر من 80% من مياه هذا الحوض[1].

المفهوم الإسرائيلي لقضية المياه:

تتعاطى إسرائيل مع قضية المياه كإحدى القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية، وتعطيها دوراً مركزياً في الصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك المفاوضات حول الدولة الفلسطينية المقترحة، باعتبارها ليست أقل أهمية من أكبر وأكثر الاهتمامات الأمنية التقليدية الإسرائيلية، ويقولون بأن 60% من مياه إسرائيل تأتي من أحواض تقع إما في الضفة الغربية أو متصلة بها، فالاتصال بين مصادر المياه الفلسطينية والإسرائيلية متداخل، والأحواض في السهل الساحلي الإسرائيلي تتأثر مباشرة بالحفر والتلوث بالضفة الغربية، ويصر الإسرائيليون على السيطرة والرقابة على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهنا حددت المادة الأربعون من الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة "أوسلو2"، كمية المياه التي يجب أن يستهلكها الفلسطينيون، وتم تقديرها حسب الاتفاق بـ 70-80 مليون متر مكعب في السنة، ونرى هنا حالة إجحاف كبيرة بحق الفلسطينيين، فالإسرائيلي لديه الوفرة في المياه النظيفة بينما الفلسطينيين يعانون نقصاً بالمياه، إذ يتمتع الإسرائيليون في مستوطنات الضفة الغربية بأربعة أضعاف كمية المياه التي يحصل عليها الفلسطينيون، ومن الملاحظ أنه حينما تتفاوض إسرائيل حول حدود الضفة الغربية تستثني البحر الميت من المفاوضات، بغرض السيطرة على ذلك الجزء من البحر الميت الواقع ضمن الأراضي الفلسطينية لحرمان الفلسطينيين من نصيبهم في المصادر الطبيعية[2].

المفهوم الفلسطيني لقضية المياه:

ترتبط قضية المياه عند الفلسطينيين بحقهم في تقرير المصير دون تدخل خارجي، وحقهم في الاستقلال والسيادة الوطنية ضمن حدود دولتهم المستقلة، ويرون إنه لا ينبغي لإسرائيل سحب المياه من مصادر المياه في الضفة الغربية إلى إسرائيل بشكل استنزافي لهذه المصادر، مما قد يسبب ضرراً كبيراً بالدولة الفلسطينية المستقبلية، ويجب أن يأخذ الفلسطينيون في الحسبان إمكانية تطور دولتهم وحاجاتهم الماسة للمياه، فمطالبهم المستقبلية للمياه ستزداد مع زيادة عدد السكان وإمكانيات التطور الزراعي والصناعي، لذلك يجب أن ترفع إسرائيل سيطرتها

---

(1) مجدي حماد، السلام الإسرائيلي: استراتيجية التسوية، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2011، ص 573.

(2) عمر عاشور، قراءات استراتيجية – حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعارض المفاهيم – الحلول البديلة، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد السادس، غزة، 2010، ص92-94.

عن المياه الجوفية وعدم استنزافها، ويشدد الفلسطينيون بحقهم في مياه حوض نهر الأردن، وعلى حقهم في المصادر الطبيعية والمياه الموجودة في البحر الميت لأن الجزء المطل على الضفة الغربية هو جزء من الأراضي المحتلة وهو حق لا يجب التفاوض عليه(1).

ويرى الباحث أن الدولة الفلسطينية المقترحة ضمن رؤية حل الدولتين لا تستطيع أن تكون قابلة للحياة والتطور بدون سيطرتها على مواردها الطبيعية وخاصة المياه الجوفية، وحصتها من مياه وادي نهر الأردن، وسيطرتها على شواطئ البحر الميت.

---

(1) عمر عاشور، قراءات استراتيجية – حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعارض المفاهيم – الحلول البديلة، المرجع السابق، ص96-97.

المبحث الثالث: قضية الدولة الفلسطينية وحدودها بين المطالب الفلسطينية والاشتراطات الإسرائيلية:

يقوم الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية على أساس الاعتبارات الدينية والتاريخية والاستراتيجية والاقتصادية والأمنية والسياسية، فمختلف التيارات السياسية الإسرائيلية ترى بأن فلسطين جزءاً من أرض إسرائيل، وعلى هذه الخلفية يتبلور الإجماع الإسرائيلي الذي يدعو إلى عدم العودة لحدود الرابع من يونيو 1967، والقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وبقاء الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية، وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة.

رؤية إسرائيل للدولة الفلسطينية:

قال **مستشار وزير الجيش للبنية التحتية "حقاي ألون"** في حديث لصحيفة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ 20 مايو 2007: "إن الجيش الإسرائيلي يعمل لخدمة المستوطنين في تنفيذ سياسة عنصرية، تجعل من إمكانية قيام دولة فلسطينية أمراً مستحيلاً"، أما عن مواصفات الدولة الفلسطينية المعلنة – لو أقيمت – من وجهة نظرهم، فهي "دولة مؤقتة في قطاع غزة"، و"دولة على مساحة 42% من مساحة الضفة الغربية"، أما حسب رأي **"آفي شلايم"، وهو استاذ العلاقات الدولية في جامعة أكسفورد**، فهي عبارة عن "كيان فلسطيني عاجز ومنزوع السلاح يقام على أقل من نصف الضفة الغربية مع سيطرة إسرائيلية على الحدود والمجال الجوي والموارد المائية الفلسطينية وهذه وصفة "لغيتو فلسطيني" وليس لدولة فلسطين الحرة[1].

إن هناك ازدياد ملحوظ في نسبة التأييد لإقامة الدولة الفلسطينية في مواقف الرأي العام اليهودي، وقد أظهر "مؤشر العلاقات بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل" عام 2004، أن 72% من السكان اليهود يؤيدون فكرة "دولتين لشعبين" وعلى الرغم من ذلك فإن غالبيتهم صارت تؤيد دولة فلسطينية إلى جانب الدولة اليهودية، ومع ذلك فإن حضور فكرة الدولة الفلسطينية قد ارتبط بفكرة "الحفاظ على الدولة اليهودية"، من جهة وبفكرة الانفصال عن الفلسطينيين لخدمة غاية تحصين أسوار الدولة اليهودية من جهة أخرى، ويمكن القول بأن التأييد الإسرائيلي لإقامة الدولة الفلسطينية لا يمكن أن يذر الرماد في عيون المتطلعين إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفق المبادئ التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية[2].

---

(1) نواف الزور، قبل أن تصبح الدولة الفلسطينية مستحيلة، مجلة القدس، العدد 103، القاهرة، 2007، ص 75.

(2) أنطوان شلحت، اليمين الإسرائيلي: الدولة اليهودية، التسوية السياسية ومستقبل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 31-32، رام الله، 2008، ص 54-55.

ولكن الدولة التي يراها نتنياهو للفلسطينيين لا تلبي الحد الأدنى من طموحاتهم، لأنها دولة منزوعة السلاح ولا تقوم على كامل أراضي الضفة الغربية، ومقدرتها على ممارسة سيادتها على منافذها محدودة، ويرى نتنياهو أن السيادة لهذه الدولة يجب أن تتم عبر فترة زمنية طويلة تحددها الاحتياجات والتطورات الأمنية على الأرض، وأن ضمان نزع السلاح عن الدولة الفلسطينية يجب أن يتم تحت إشراف قوات الأمن الإسرائيلي وليس من خلال مراقبين دوليين، وعلى هذا فإن هذه الدولة ليست إلا هروباً إلى الأمام من الاستحقاق التاريخي للفلسطينيين بدولة مستقلة، وفرض حلول مرحلية تعفيه من ثقل الاستحقاق النهائي، وتجعل موضوع الدولة الفلسطينية صعبة التحقيق[1].

وقد كشف استطلاع للرأي الإسرائيلي في عام 2012 أن ثلثي اليهود في إسرائيل يعارضون إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح في الضفة الغربية وأظهر الاستطلاع الذي نشرت نتائجه صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، أن 66% لا يدعمون إقامة دولة فلسطينية، وأن 51% يدعمون بناء وحدات سكنية استيطانية في المنطقة E1 الحساسة في الضفة الغربية بين القدس الشرقية ومستوطنة معاليه أدوميم، وأيد 71% إعطاء اليهود حق الصلاة في الحرم القدسي، تؤكد نتيجة الاستطلاع هذه حقيقة مفادها أن إسرائيل لا تريد سلاماً قط، لا تريده بالنية والإرادة والقصد، ولا تريده بالفعل والسلوك والممارسة، هذه المعطيات تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن المجتمع اليهودي يتمدد يميناً ويزداد تطرفاً، ويرفض الدولة الفلسطينية، هذه المعطيات تدعو الفلسطينيين دون أدنى شك، وتفرض عليهم مراجعة استراتيجياتهم النضالية باتجاه إكسابهم الزخم الذي يكفل إحباط مخططات الصهيونية ضد حقوقهم الشرعية[2].

التصور الفلسطيني لشكل الدولة الفلسطينية:

يرى الجانب الفلسطيني أن دولته ينبغي أن تكون خالية من الوجود الإسرائيلي العسكري و"الاستيطاني"، وأن تكون دولة متواصلة، وأن تشكل الدولة قدرة دفاع ذاتي تتكون من أجهزة أمنية مبنية على أساس مهني وبعيدة عن التجاذبات السياسية والحزبية وخاضعة للرقابة التشريعية، وكذلك أن يكون للدولة جيش للدفاع عنها وعن حدودها[3].

---

(1) هنيدة غانم وآخرون، تقرير مدار الاستراتيجي 2011، مرجع سابق، ص 37.

(2) خالد وليد محمود، ثلثا اليهود ليسوا مع إقامة دولة فلسطينية.. فما الحل؟، صحيفة فلسطين، العدد 2011، غزة، 2012/12/26، ص21.

(3) عمر عاشور، المفاهيم والاهتمامات الأمنية عند الإسرائيليين والفلسطينيين، منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2010، ص 52-53.

والأهم هو أن من شأن الدولة الفلسطينية أن تحقق طموحات الفلسطينيين وتضع حداً لعيشهم بلا أمن ولا وطن، بما تقدمه لهم من أمل وإنجاز، فهي سترضي الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، وأولئك الذين في الشتات، فأما الذين لن يرغبوا في العودة فسوف يمنحون الجنسية الفلسطينية والتعويض[1].

فالحديث عن الدولة الفلسطينية دون تحديد مضمون هذه الدولة أصبح شيء لا معنى له، ولكن هذه الدولة في المنظور الإسرائيلي هي دولة وهمية ليس لها حقوق وليس لها سيادة أو سياسة خارجية، وليس لها سيطرة على الأرض وليس لها جيش، بمعنى أنها دولة سيكون لها نشيد وطني ورئيس وعلم وفرقة مطافئ وإسعاف، لكنها بلا أظافر أو أنياب ولا أي مقدرة للدفاع عن نفسها وعن سيادتها، ومثل هذه الدولة شكل من أشكال الكانتونات، ومن ثم لا بد أن يكون الحديث عن دولة لها مضمون، فالقضية ليست قضية دولة وإنما هي قضية استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه كاملة كما استعادت الشعوب المستعمرة الأخرى حقوقها[2].

قضية الحدود في ظل رؤية حل الدولتين:

إن ترسيم حدود متفق عليها أمر في غاية الأهمية للوصول إلى حل قائم على أساس حل الدولتين، لكن إسرائيل تستمر في محاولتها الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل بخطوات أحادية الجانب من خلال فرض وقائع جديدة على الأرض، مثل بناء جدار الفصل، وتنفيذ المشاريع الاستيطانية، وكلاهما ينتهكان القانون الدولي، علماً بأن حدود عام 1967 والتي تفصل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة هي الحدود المعترف بها دولياً، وتحظى هذه الحدود باعتراف المجتمع الدولي ودعمه بموجب القانون الدولي الذي يمنع الاستيلاء على الأراضي بالقوة، حيث لا يعترف المجتمع الدولي بالسيادة الإسرائيلية على أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس.

لا يوجد توافق بين الفلسطينيين والإسرائيليين على مسألة الحدود؛ فالحدود ليست مهمة إلا بنسبة ما تحققه من حقوق الفريقين المتنازعين، ولا بد من الإشارة إلى أن المجلس الوطني الفلسطيني قد أجمع في اجتماع الجزائر عام 1988 على الاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم 181 الصادر في نوفمبر 1947، وهذا دليل على التزام الفلسطينيين بحل الدولتين،

---

(1)الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1990، ص 359.

(2) سوزان حرفي، الصهيونية واليهودية، (حوارات مع الدكتور عبد الوهاب المسيري)، دار الفكر، دمشق، 2009، ص 175.

فالفلسطينيين قد أقروا بحق إسرائيل في الوجود، وأبدوا استعداد للتفاوض ضمن إطار حدود إسرائيل قبل عام 1967[1].

وفي المقابل تطالب الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بمواصلة احتفاظ إسرائيل بأجزاء واسعة من أراضي القدس والضفة الغربية وغور الأردن، غير أن المناطق التي تريد إسرائيل السيطرة عليها قد تم التعبير عنها في معظم خطط التسوية السياسية، فمثلاً أُقترح أن تقوم إسرائيل بضم كتل استيطانية مقابل أراضي إسرائيلية (على امتداد الخط الأخضر) تُنقل إلى الدولة الفلسطينية، وقد وجدت هذه الفكرة تعبيراً لها في اقتراح رئيس الحكومة إيهود باراك عام 2000، وفي خطة أولمرت للسلام في 17 ديسمبر 2009، **وتضمنت تلك المقترحات:**

1. ضم كُتل استيطانية كبيرة إلى إسرائيل مقابل أراضي النقب.
2. ضم ثلاث كتل استيطانية كبيرة إلى إسرائيل، وهي: كتلة غوش عتسيون وكتلة معاليه أدوميم وكتلة أريئيل وضواحيها، مقابل نقل مناطق مأهولة بفلسطينيين من داخل حدود عام 1948، تقع على تخوم الخط الأخضر على مقربة من شمال الضفة الغربية، إلى الدولة الفلسطينية، وهي خطة "أم الفحم أولاً" التي اقترحها إفرايم سنيه من حزب العمل ثم تبناها حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة ليبرمان، وإقامة ممراً آمن بين الضفة والقطاع، وكان هدف هذه الخطة تقليص عدد السكان العرب في إسرائيل[2].

وكان من أبرز المشاريع الإسرائيلية الداعية إلى تبادل أراضي مع السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس التي نصت على قيام الدولة الفلسطينية على الأراضي التي أحتلت عام 1967، ولكن مع تبادل مساحات من تلك الأراضي، بحيث تكون مساحة التبادل 5% من مساحة الضفة وشرقي القدس، ثم جاءت وثيقة المبادئ الخاصة بحاييم رامون نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية مطلع سبتمبر 2007، وجاء في نصها "إن إسرائيل قد قررت حدودها في الضفة الغربية من اللحظة التي أقامت فيها الجدار الفاصل"، وهذا يعني أن ما بين 3–8% من أراضي الضفة سيلحق بإسرائيل، بما في ذلك المستوطنات، التي أقيمت في شرق القدس، وطرح رامون بأن الفلسطينيون سيعوضُون عن الأراضي التي سيفقدونها في الضفة بمساحة مماثلة داخل الخط الأخضر[3].

---

(1) الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وعربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص 367.

(2) وليد المدلل، استحقاق وحدود الدولة الفلسطينية، منتدى غزة الرابع للدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2011، 201–203.

(3) الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وعربية، المرجع السابق، ص 206–207.

ومن الجدير بالقول إن الموقف الإسرائيلي من قضية الحدود يستند على ما يأتي:

1. تفسيره الخاص للقرار 242 والذي ينص في أصله الإنجليزي على الانسحاب من "أراض" وليس "الأراض" حيث يمضي القرار ليذكر حدود آمنة وأضاف الأمريكيون حدود آمنة "يمكن الدفاع عنها".
2. أن حدود عام 1967 هي حدود هدنة وليست حدود دولية حيث من السهل التغيير في حدود الهدنة لأنها مؤقتة، ويكمن الخطأ الفلسطيني من البداية في عدم التفاوض على حدود الدولة حسب قرار التقسم.
3. ربط إسرائيل بين الحدود الدائمة والمصالح الحيوية الأساسية من الأرض والمياه والحقوق التاريخية، وحقوق مستوطنيها في الضفة الغربية، مما يستلزم التعديل في الحدود وذلك حسب رؤيتها(1).

إن غالبية الإسرائيليين مستعدون لقبول دولتين لشعبين، وهم مستعدون لقبول أن تكون حدود فلسطين هي حدود العام 1967، مع بعض التعديلات، أي بمعنى أن إسرائيل ستضم مستوطنات الضفة الغربية الكبرى والتي تشكل أقل من 5% من الأرض، وبالمقابل ستبادل أراضي في أجزاء أخرى من إسرائيل، بحيث يحصل الفلسطينيون على 100% من الأراضي التي فقدوها عام 1967(2).

ويرى الباحث بأن الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية يقوم على أساس الاعتبارات الدينية والتاريخية والأمنية والسياسية، وإن مزاعم إسرائيل بقبولها إقامة دولة فلسطينية ما هو إلا التفاف على الضغوط الدولية التي تمارس عليها لقبولها برؤية حل الدولتين، ولكي تظهر أمام الأسرة الدولية بأنها غير معارضة لمبدأ إقامة الدولة الفلسطينية، والتي تريد لهذه الدولة أن تكون ضمن المواصفات الإسرائيلية، أما على صعيد الحدود المستقبلية للدولة الفلسطينية فالمسألة ما زالت مرهونة بما تقرره إسرائيل على الأرض، فقد عملت إسرائيل على ترسيم حدود الدولة الفلسطينية من جانب واحد، فجدار الفصل العنصري عمل على ضم مساحات كبيرة من أراضي الضفة الغربية، وهدفت إسرائيل من إقامة الجدار إلى فرض وقائع جغرافية وسياسية على الأرض، مما يعني أن إسرائيل قد قضت فعلياً على مقومات بناء الدولة الفلسطينية المستقبلية في ظل رؤية حل الدولتين.

---

(1) عمر عاشور، قراءات استراتيجية حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعارض المفاهيم- الحلول البديلة، مرجع سابق، ص 63-64.

(2) دانيال أبراهام، تقديم بيل كلينتون، السلام ممكن (حوارات متصلة مع قادة عرب وإسرائيليين)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2007، ص 148.

الفصل الثالث

الأبعاد الديمغرافية لرؤية حل الدولتين

المبحث الأول: رؤية حل الدولتين وأثرها على قضية اللاجئين الفلسطينيين.

المبحث الثاني: رؤية حل الدولتين وأثرها على قضية فلسطيني عام 1948.

المبحث الأول: رؤية حل الدولتين وأثرها على قضية اللاجئين الفلسطينيين:

أفرزت حرب عام 1948 ما عرف باسم النكبة، حيث تم اقتلاع أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني، من بيوتهم وأملاكهم وقراهم، ومن وطنهم، وقذف بهم في الشتات، وأحدثت عملية التطهير هذه تغيرات عميقة في أوضاع الشعب الفلسطيني الاجتماعية، والحياتية، والسياسية، والتنظيمية، حيث أُعتبرت قضية اللاجئين الفلسطينيين من أكثر وأكبر القضايا تعقيداً في عالمنا المعاصر، وظلت بلا حل منذ وقوعها حتى تاريخه، وتعتبر قضية اللاجئين من أهم قضايا الحل النهائي، لأنها مرتبطة مباشرة بجوهر الصراع العربي الإسرائيلي.

جذور الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين:

يتمثل الحلم الصهيوني منذ البداية في دولة لليهود فقط، حتى قبل إعلان دولة إسرائيل وقيامها، وكان الخطاب الصهيوني منذ مطلع القرن العشرين يتضمن هذه الفكرة التي مثلت قاعدة أساسية للموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين بعد قيام دولة إسرائيل، فقد اعتبر ديفيد بن غوريون، الذي ظل يعمل طيلة حياته السياسية لإنجاز هدف طرد العرب من فلسطين، في جلسة إدارة الوكالة اليهودية التي عُقدت في يونيو 1938 أن "نقطة الانطلاق أو المخرج لحل مسألة العرب في الدولة اليهودية تكمن في التوقيع على اتفاقية مع الدول العربية تمهد الطريق لإخراج العرب من الدولة اليهودية إلى الدول العربية"(1).

ومن هنا جاء الموقف الإسرائيلي القائم على التعنت والرفض لما جاءت به القرارات الدولية الداعية إلى عودة اللاجئين، رغم كل النداءات التي وجهت إليها من الأسرة الدولية، والتي طالبتها بتنفيذ ما جاء بالقرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك باستثناء ما أبداه بن غوريون عام 1949 عندما كان رئيساً لحكومة إسرائيل، من القبول بعودة مائة ألف لاجئ إلى ديارهم، هذا مع العلم أن قرار قبول إسرائيل كعضو في الأمم المتحدة كان مشروطاً بقبولها بالقرار 194 والقاضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم، وتنطلق إسرائيل في ذلك من عدم اعترافها بالمسؤولية عن تهجيرهم، وخشيتها من التغيير الديمغرافي الذي سيحصل إذا ما قُدر لهؤلاء اللاجئين العودة إلى ديارهم(2).

---

(1) جمال البابا، الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد الثالث والرابع، غزة، 2001، ص 56.

(2) إبراهيم الجندي، اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 59.

وقد تأسس موقف بن غوريون على أساس: "أن إسرائيل ليست مستعدة لقبول أية تسوية يمكن أن تمس بأمنها واستقلالها"، وأضاف: "إن أية عودة للاجئين الفلسطينيين ستشكل كارثة، لن نستطيع السماح بعودة من يكرهنا ويحقد علينا، حتى لو فُرضت علينا عقوبات"[1].

ويتميز الموقف الإسرائيلي تجاه مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إجمالاً، بالتصلب ورفض التعامل مع القضية على أساس القانون الدولي والوفاء بالحقوق الفردية والجماعية، متمثلة في حق العودة وحق التعويض، حيث طرحت إسرائيل بدلاً من ذلك رؤية خاصة تتمثل في التوطين والتعويض، على أساس تبادلي بين الفلسطينيين واليهود[2].

إن الإسرائيليين وفي مجمل اتجاهات النشاط السياسي والأيديولوجي لديهم، لا زالوا يرفضون الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، لأنه اعتراف بمسؤوليتهم التاريخية عن هذه المأساة، لذلك نجد أن مجرد التفكير بحق العودة يصيب الإسرائيليين بالإحساس بالذنب، كما أن حق العودة يتناقض أساساً مع طبيعة المشروع الاستيطاني في فلسطين والرامي إلى إقامة كيان لكل يهود العالم على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[3].

روجت الحركة الصهيونية وإسرائيل أسطورة تزعم فيها بأن الفلسطينيين تركوا قراهم وأملاكهم وبيوتهم من تلقاء أنفسهم، أو استجابة لنداءات الزعماء العرب، ولإفساح المجال أمام حركة الجيوش العربية، وأن فرار الفلسطينيين مرده انعدام وجود روابط لهم بأرض فلسطين، للتدليل على أن لا جذور ضاربة لهم في هذه الأرض[4]. كما روجت إلى "أن أساس مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كان لرفض العرب قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة، والحرب التي شنوها على دولة إسرائيل في اليوم الذي تلى إعلان ولادتها، إذاً فإن المسؤولية تقع عليهم، فلو قبِلَ العرب بالقرار، لما كان هناك مشكلة لاجئين"[5]. ولكن الحقيقة أثبتت الكذب المتعمد في الرواية الصهيونية، وفندت ادعاءاتها وبينت الأسباب التي أدت إلى هجرة الفلسطينيين، ومن

---

(1) عبد المجيد حمدان، إطلالة (2) على القضية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، رام الله، 2009، ص 429.

(2) Don Peretz, Palestinian Refugee Compensation, Center for Policy Analysis on Palestine, Washington D.C., May 1995, p. 11.

(3) أنور بدر، اللاجئون الفلسطينيون في المنظور الإسرائيلي، مجلة رؤية، العدد 23، غزة، 2003، ص 32.

(4) عبد المجيد حمدان، إطلاله (2)، مرجع سابق، ص 412.

(5) رمضان بابا دجي وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، 1997، ص 134.

أبرز هذه الدراسات، دراسة المؤرخ الإسرائيلي بني موريس، التي أظهرت أن أهم الأسباب لرحيل العرب هو العمليات العسكرية للهاغناه على المدن والقرى الفلسطينية[1].

ومهما يكن فإنه يمكن تلخيص الموقف الإسرائيلي الرسمي من قضية اللاجئين الفلسطينيين في النقاط التالية:

1. لا يمكن القبول بعودة جماعية للاجئين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل لأن ذلك يشكل خطراً على أمنها ووجودها وطابعها اليهودي.
2. تسعى إسرائيل من خلال مفاوضاتها مع الدول العربية إلى توطين اللاجئين فيها، وأن حق العودة في حال قيام دولة فلسطينية هي للضفة الغربية وقطاع غزة فقط.
3. تنظر إسرائيل إلى حق العودة على أنه تدمير لإسرائيل من الداخل لأسباب متعددة منها:
   - خطره على الطابع الديمغرافي لإسرائيل.
   - تسببه في خطر أمني جدي لها في حال عودة اللاجئين.
   - منازل العرب التي غادروها عام 1948 سكنها اليهود، لذا لا يمكن إعادة اللاجئين الذين يريدون العودة[2].
4. الرفض المطلق لتحمل تبعات اقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم وإلقاء اللوم على الدول العربية التي حرَّضتهم على الخروج من فلسطين ورفضت عملية إدماجهم وتوطينهم.
5. السعي لتفكيك المخيمات وإلغاء المكانة القانونية والسياسية والمعنوية للاجئ بما في ذلك إلغاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا).
6. العمل على توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية وبعض الدول الأجنبية[3].

وقد أوردت "وثيقة الاستقلال" الإسرائيلية اعتبارات أيديولوجية فحواها أن "شعب إسرائيل نشأ في أرض إسرائيل ثم شُرد منها" وبالتالي فإن فلسطين هي لهم كحق تاريخي، ولم يكن أبداً للفلسطينيين الذين لم يُقيموا فيها دولة باسم "الدولة الفلسطينية" في يوم من الأيام، فيما أقام

(1) إبراهيم عبد الكريم، اللاجئون الفلسطينيون في الفكر الصهيوني، المجلة البحثية لقضايا اللاجئين، العدد الرابع، مركز دراسات وأبحاث اللاجئين، عمان، 2007، ص 10.

(2) وليد سالم، حق العودة البدائل الفلسطينية، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، رام الله، 1997، ص 50-52.

(3) عيسى قراقع، قضية اللاجئين الفلسطينيين.. التصورات والحلول المطروحة، مجلة العودة، العدد 139، لندن، 2003، ص20.

الإسرائيليون دولتي يهودا وإسرائيل، في سنوات ما قبل الميلاد، ثم شُردوا ليعودوا "لأرض إسرائيل في القرن العشرين"[1].

ومن الجدير بالذكر أن الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل عملية التسوية، قد شهد، وعلى استحياء، تطوراً جزئياً بالغ المحدودية، وذلك على النحو التالي:

1. تطور الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين بعد عام 1948 إلى موقف مؤداه اعتراف إسرائيل بمسؤولية جزئية عما جرى، مع تحميل العرب المسؤوليات الأخرى عن تلك الأحداث.
2. استعداد إسرائيل لنسيان موضوع المقارنة بين اللاجئين الفلسطينيين ومن تسمِّيهم اليهود الذين هُجِّروا من البلاد العربية إلى إسرائيل.
3. تطوير الموقف الإسرائيلي الرسمي القديم بالمساهمة رمزياً لصندوق التعويضات وبالتعاون مع المجتمع الدولي لضمان أكبر مبلغ ممكن لتعويض الفلسطينيين عن أملاكهم وتعويضاتهم، وكذلك تعويض الدول العربية المضيفة للاجئين[2].
4. تسعى إسرائيل لإغلاق ملف اللاجئين بشكل نهائي لتحقيق أهدافها المتمثلة في الآتي:
   أ- ألا تدفع ثمناً مادياً مقابل خسائر اللاجئين، الذين زادت معاناتهم عن 65 عاماً.
   ب- عدم تحمل المسؤولية الأخلاقية لقضية اللاجئين.
   ت- عدم عودة اللاجئين إلى بيوتهم إلا بشكل رمزي فقط.
   ث- إلغاء شرعية قرار الجمعية العامة رقم 194.
   ج- إلغاء دور وكالة الغوث الدولية.
   ح- تعريف قضية اللاجئين بأنها قضية كل المنطقة ومشروطة بتوطين اللاجئين في الدول المجاورة[3].

وصف شمعون بيرس حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بالمشكلة "غير القابلة للحل"، وأن لدولة إسرائيل طابعاً يهودياً بفعل القرار رقم 181 ذاته، إن ممارسة حق العودة قد تسمح لعدد كبير من الفلسطينيين بالعيش في إسرائيل، وقد يهدد ذلك بتعديل التركيبة الديمغرافية لهذا البلد،

---

(1) وليد سالم، حق العودة البدائل الفلسطينية، مرجع سابق، ص53.

(2) أسعد عبد الرحمن، قضية اللاجئين الفلسطينيين: حق العودة والتعويضات، المكتبة الوطنية، عمان، 2002. ص 99-100.

(3) مؤتمر الخبراء الفلسطينيين حول قضايا الحل الدائم، مؤسسة السلام السويسرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رام الله، 2000، ص 223.

ويمس بالتالي بطابعه اليهودي، وما من حكومة إسرائيلية قد تقبل بأن يمارس هذا الحق، الذي يتعارض وحق إسرائيل في تقرير مصيرها[1].

إن إسرائيل ترفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لأسباب أيديولوجية، متمثلة في إقامة دولة يهودية خالصة، وترى في وجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين فيها ما يؤثر على طابعها اليهودي، وقد عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق شامير عام 1992، عن ذلك بقوله: "إن حق العودة لن يحدث في أي وقت وبأي شكل ولا بأي طريقة"[2].

وأكد شمعون بيريس في المحاضرة التي ألقاها في الثامن والعشرون من ديسمبر 1995، أمام مجموعة من الطلبة الجامعيين لحزب العمل، بأن إسرائيل ليس لديها أي التزام بإعطاء لاجئي عام 1948 حق العودة، ويتفق معه في هذا الطرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي أشار في كتابه "مكان تحت الشمس" إلى رفضه لإغراق إسرائيل بفيضان بشري من اللاجئين الفلسطينيين، وما زال الموقف الإسرائيلي في ظل عملية التسوية متصلباً، وقد ظهر ذلك واضحاً من خلال الورقة التي تقدم بها الوفد الإسرائيلي للجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف، والتي أثار فيها مسألة المهاجرين اليهود من الدول العربية والذين قُدِّروا بنحو 800 ألف شخص وقد أصبحوا مواطنين في إسرائيل بينما لم تبذل الدول العربية جهداً لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين[3].

ثم صرح بنيامين نتنياهو: "أن عودة الفلسطينيين تهدد أمن الإسرائيليين وطابع الدولة اليهودية... وليس ثمة متسع لملايين الفلسطينيين، وأصبحت قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين ملغاة... وعلى الدول العربية توطينهم في الدول التي يعيشون فيها"[4].

كما قال أيهود أولمرت في كلمة ألقاها أمام مؤتمر هرتسيليا بتاريخ 24 يناير 2006: "إن وجود دولتين قوميتين يهودية وفلسطينية، هو الحل الكامل للتطلعات القومية لكل من الشعبين، بما في ذلك قضية اللاجئين الذين سيتم استيعابهم داخل الدولة الفلسطينية فقط، إذ لن نُتيح دخول لاجئين فلسطينيين إلى دولة إسرائيل، هذا موقفنا الواضح، المدعوم بموقف أمريكي قاطع وجد تعبيره في رسالة الرئيس الأمريكي بوش الابن إلى رئيس الوزراء شارون في شهر أبريل 2004، والسبيل الوحيد للتوصل إلى ذلك هو التطبيق الكامل لخارطة الطريق ورؤية

---

(1) رمضان بابا دجي، مرجع سابق، ص 141.

(2) محمد كريم، أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وحق العودة ووكالة الغوث والمعاملة الدولية للمشكلة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010، ص 372.

(3) إبراهيم الجندي، مرجع سابق، ص61.

(4) أحمد طافش، التسوية الجارية إدارة أزمة أم حل أزمة، مركز منيف البرغوثي الثقافي، رام الله، 2001، ص 142.

الرئيس بوش الابن لحل الدولتين[1]. ثم أعلن أيهود أولمرت في 15 سبتمبر 2008، أنه ما يزال من الممكن التوصل إلى سلام جزئي مع الفلسطينيين، وقال إن المعادلة لاتفاق سلام تقوم على إعادة نحو 100% من أراضي الضفة الغربية للفلسطينيين، مؤكداً رفضه عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وقال إن قضية اللاجئين "لن تكون في أي حال من الأحوال حق عودة.. إسرائيل لن تقبل أبداً القرار الدولي المتعلق باللاجئين رقم 194، ولكننا مستعدون لنكون جزء من آلية دولية تعالج حل هذه القضية في حدود الدولة الفلسطينية التي ستكون وطناً قومياً للفلسطينيين، وليس في حدود الوطن القومي للشعب اليهودي"[2].

ثم اشترط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، فيما بعد، ضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة قبل الخوض في أية مفاوضات حول حل الدولتين، واشتراطه هذا إنما يهدف إلى شطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين، إذ قال خلال كلمة له في الكنيست، بمناسبة ذكرى ميلاد هيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية: "إن من لا يحترم الصلة الوثيقة بين شعب إسرائيل وأرضه، لا يعترف بالحقوق الشرعية للشعب اليهودي"، على حد تعبيره، ثم أضاف: "إن الاعتراف بالطابع اليهودي لدولة إسرائيل هو خطوة ضرورية لإرساء السلام مع جيراننا الفلسطينيين، ويرى المستشار السياسي لنتنياهو عوزي أراد، الذي عينه رئيساً لمجلس الأمن القومي، أن اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل يعني في الواقع تسليمهم وقبولهم بالإجراءات التي تُقدم عليها إسرائيل لضمان طابعها اليهودي، وضمن ذلك التفوق الديمغرافي لليهود في أرض فلسطين، والمتمثلة في رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين بشكل مطلق على اعتبار أن عودتهم تعني تهديد التفوق الديموغرافي لليهود في "أرض إسرائيل"[3].

مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل رؤية حل الدولتين:

لم يتم طرح الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل صادم ومواجِه إلا في مفاوضات كامب ديفيد التي انطلقت في واشنطن في يوليو 2000، حيث أكد باراك أن إسرائيل لا تمانع من عودة اللاجئين إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، مع التزام إسرائيلي باستيعاب أعداداً محدودة للغاية من الفلسطينيين في إسرائيل، ولكن ليس بالضرورة في الأماكن التي أبعدوا منها عام 1948.

---

(1) كلمة لرئيس الحكومة الإسرائيلية بالوكالة إيهود أولمرت أمام مؤتمر هيرتسليا 2006/1/24، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 66، رام الله، 2006، ص 187.

(2) محسن صالح، الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009، ص 48.

(3) المرجع السابق، ص 51.

والمطروح هنا هو عودة رمزية فقط، ولبعض أفراد الجيل الأول من لاجئي عام 1948 من دون أبنائهم وأحفادهم شرط موافقة مسبقة من إسرائيل، إذ تخشى إسرائيل من أن تؤدي عودة اللاجئين بكثافة إلى قلب المعادلة الديمغرافية فيها التي تراها حالياً حرجة بدونهم، ولذا بدأ ترديد مسألة توطينهم في الدول العربية المضيفة، بل ووصل الأمر بمناداة مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، مدعوماً بنواب اليمين الإسرائيلي، إلى اطلاق مشروع سياسي يرفض قيام دولة فلسطينية إلى الغرب من نهر الأردن، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين ورفض إخلاء أي مستوطنة، وأن يتم الاعتراف بالأردن دولة للشعب الفلسطيني، أي عودة لفكرة الوطن البديل(1).

ولم يتمكن الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، في مفاوضات طابا التي انطلقت في 20 يناير 2001، حيث تم تشكيل لجنة برئاسة كلاً من نبيل شعت عن الجانب الفلسطيني ويوسي بلين عن الجانب الإسرائيلي، لم يتمكنا من بحث قضية اللاجئين بصورة معمقة، ولم يتوصلا إلى تقدم في هذه القضية، وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى الأفكار التي طرحها بيل كلينتون في نهاية شهر ديسمبر عام 2000 المتعلقة بتصور الولايات المتحدة لحل قضية اللاجئين، إن ما جاء في هذه الأفكار تكاد تتطابق مع الموقف الإسرائيلي والتي تمثلت في أن يعترف الجانبان بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى فلسطين التاريخية، وسيحدد الاتفاق تنفيذ هذا الحق العام بطريقة تتوافق مع الحل القائم على أساس دولتين **واحتمال عودة اللاجئين إلى خمسة أماكن هي:**

1. دولة فلسطين.
2. مناطق في إسرائيل ستنقل إلى فلسطين ضمن تبادل الأراضي.
3. إعادة تأهيل في الدول المضيفة.
4. إعادة توطين في دولة ثالثة.
5. الإدخال إلى إسرائيل(2).

أما عودة اللاجئين إلى ديارهم وفقاً للقرار 194، حسب الرؤية الأمريكية، فهي أمر غير ممكن، فقد صرح **دينس روس مندوب الإدارة الأمريكية السابقة في الشرق الأوسط**، لإذاعة مونت كارلو "أن فكرة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في إسرائيل غير منطقية وغير عادلة ولا يمكن تطبيقها، وأن الإدارة الأمريكية لم تكن في يوم من الأيام لتوافق على عودة

(1) مصطفى عبد العزيز مرسي، المرجع السابق، ص 204.

(2) جمال البابا، الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين، مرجع سابق، ص 66-67.

الفلسطينيين إلى أراضي فلسطين قبل العام 1947، وأن جميع المفاوضات السابقة وخصوصاً كامب ديفيد الثانية كانت تدور حول فكرة تعويض اللاجئين عن أرضهم فقط"[1].

خلال قمة العقبة بتاريخ 4 يونيو 2003، ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن خطاباً حول خريطة الطريق تضمن دعمه لما أسماه بدولة إسرائيل اليهودية، وقد أثار ذلك عدة تكهنات وتساؤلات حول ما يعنيه الرئيس الأمريكي بكلمة يهودية، وما إذا كان يقصد بترديد هذه الصفة استبعاد عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي التي كانوا يقيمون فيها، والتي يقع بعضها حالياً ضمن أراضي دولة إسرائيل، ثم جاءت رسالة الضمانات التي وجهها الرئيس جورج بوش الابن لأرئيل شارون في شهر أبريل 2004، لتضع النقاط فوق الحروف وتجيب على العديد من التكهنات والتساؤلات، فقد تضمنت فيما تضمنته: "أن الولايات المتحدة تلتزم بقوة أمن إسرائيل كدولة يهودية، ويبدو واضحاً أن إطاراً لحل توافقي عادل لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين جزء من أي اتفاق لقضايا الوضع النهائي، يجب التوصل إليه من خلال إقامة دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين هناك بدل إسرائيل، وعلى إسرائيل ضمن تسوية نهائية سلمية، أن تحصل على حدود آمنة ومعترف بها دولياً، يجري التوصل إليها خلال المفاوضات بين الأطراف متماشية مع قراري مجلس الأمن 242 و 338[2].

وتجدر الإشارة إلى أن خارطة الطريق لم تتضمن أي إشارة لعبارة دولة يهودية، بل تضمنت فقط عبارة إقامة دولتين مستقلتين، ويلاحظ أن إسحاق رابين كان قد حاول خلال مفاوضات أوسلو أضافة نص يتضمن عبارة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، ورفضها بشدة المفاوضون الفلسطينيون في ذلك الوقت لدلالتها على الناحية الدينية والسياسية والعنصرية، وترديد بوش الابن لعبارة يهودية الدولة فيما بعد على هذا النحو لم يكن بعيداً عن خطة التمهيد السياسي لفرض إسقاط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل وتوطينهم بخارجها بشكل نهائي، ولعل ما يضاعف الاهتمام بحديث بوش الابن، أنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لوحظ في الولايات المتحدة تزايد الحديث عما يسمى بإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط[3].

إن كافة القادة الإسرائيليين باتوا يتحدثون في السنوات الأخيرة عن يهودية الدولة وفي مقدمتهم بنيامين نتنياهو وأيهود باراك وأفيغدور ليبرمان، وقد بات مصطلح يهودية الدولة يمثل

---

(1) محمد إبراهيم النقيبي، المفاوضات العبثية الفلسطينية الإسرائيلية في ظل إدارة الرئيس بيل كلينتون، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة 2001، ص 142-143.

(2) مصطفى عبد العزيز مرسي، البعد الديمغرافي في النزاع العربي- الإسرائيلي والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، العدد 121، القاهرة، 2005، ص 202.

(3) المرجع السابق، ص 206.

جوهر الغايات الأسمى والأهداف الكبرى لإسرائيل، وتحولت مقولة الدولة اليهودية بصورة غير مسبوقة إلى القاسم المشترك بين مختلف التيارات والأحزاب والاتجاهات السياسية في إسرائيل على حد سواء، ومصطلح يهودية الدولة هو الشعار الأنجح لإنهاء حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، وإزاحة الأساس القانوني لهذا الحق من أجندة الأمم المتحدة، وهذا الأساس هو القرار 194 والداعي إلى عودة اللاجئين إلى ديارهم في أقرب فرصة ممكنة والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم(1).

إن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين مهما كانت إشكال سيناريوهاتها المقترحة، سواء كانت ضمن فكرة حل الدولتين، أو ضمن فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة، يجب أن لا ينسينا ذلك، وفي كل الأحوال بأن تبقى قضية اللاجئين قائمة، فقيام دولة فلسطينية لا يعني البتة عودة اللاجئين إلى هذه الدولة، بل يجب أن تكون العودة إلى الأرض الأصلية التي طرد منها اللاجئون، وهنا تكمن أهمية العناية بالجوانب الحقوقية والقانونية فيما يخص حق العودة(2).

على المفاوض الفلسطيني رفض ربط قيام الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967 بقضية حق عودة اللاجئين، باعتبار هذه القضية لا تمت بصلة إلى قضية إقامة الدولة، خاصة وأن القرار 194 ينص على أن الجمعية العامة تقرر أنه ينبغي السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، وأنه ينبغي دفع تعويضات عن أملاك الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وهذا الأمر يفرض على الطرف الفلسطيني والعرب عدم الربط بين القرارين 242 و 338 والقرار 194، لأنهما لا يصبان في نفس الأهداف، حيث إن القرار 242 يعتبر قراراً خلافياً من حيث معالجة قضية اللاجئين معالجة مرضية، وأن القرار 194 يعتبر قراراً كافياً من دون ذكر أية قرارات أخرى تتبنى بقوة حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ولكن بصرف النظر عن كل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، وأن القرار 194 يعتبر بحد ذاته مستوفياً لكافة متطلبات حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم(3).

إن إسرائيل تطالب الشعب الفلسطيني باعتراف تاريخي، أي اعتراف بما حدث منذ عام 1948، أي أن الاعتراف لا يستهدف المستقبل فقط، ولكن هناك طلب بإقرار الفلسطينيين بفقدان وطنهم، وبالتنازل عن فلسطين، المطلوب اليوم من الفلسطينيين لا أن يُقروا تقسيم وطنهم

---

(1) عدنان أبو عامر، مشروع يهودية الدولة سيشطب حق العودة ويطرد من بقي في فلسطين، مجلة العودة، العدد 124، لندن، 2009، ص 25.

(2) حسام خضر، النكبة وديناميكية اللاجئين، مجلة العودة، العدد 151، لندن، 2004، ص 19.

(3) عبد الكريم محمد، قضية اللاجئين الفلسطينيين غير قابلة للتذويب، مجلة العودة، العدد 141، لندن، 2003، ص 18-19.

إلى دولتين، وإنما أن يعترفوا بأن فلسطين لم تكن في أي يوم وطناً لهم، هذه هي المعضلة الحقيقية الموجودة في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إن مفتاح الشرعية الحقيقية هو في يد قضية اللاجئين، ولم يتم حتى الآن في المفاوضات أي تنازل فلسطيني عن قضية اللاجئين[1].

ويرى الباحث أن قضية اللاجئين من أهم القضايا الشائكة في ملف الوضع النهائي، فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تُصر على رفض حق العودة للاجئين، رغم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، الأمر الذي لا تزال إسرائيل ترفضه وتطالب بضرورة الاعتراف بها كدولة للشعب اليهودي بذريعة أن مثل هذا الحل يشكل خطراً على هوية الدولة، بسبب الخلل الديمغرافي الذي سينجم عن ممارسة حق العودة، فضلاً على أنه يعكر نقاوة الدولة اليهودية، وأن تُحل قضية اللاجئين في إطار الدولة الفلسطينية المستقبلية وفق رؤية حل الدولتين، وان كل ما هو مطلوب فلسطينياً وعربياً، التمسك بقرارات الشرعية الدولية.

---

(1) نوري الجراح، بيت بين النهر والبحر محاورات حول الفلسطينيين والعودة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص 143.

المبحث الثاني: أثر رؤية حل الدولتين على قضية فلسطينيي عام 1948:

إن حال فلسطينيي عام 1948 والذين بقوا في أراضيهم، التي قامت عليها دولة إسرائيل في العام 1948، والذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، عاشوا منذ الخمسينات حتى السبعينات من القرن الماضي في ظل خوف واضطهاد عرقي وثقافي ونفسي واقتصادي كئيب، فعلى إثر قيام إسرائيل وُضِعوا تحت الحكم العسكري المباشر منذ العام 1948 حتى العام 1966، وحُرموا لأعوام طويلة من الوظائف العامة والتعليم والتنمية، وصودر الكثير من أراضيهم وممتلكاتهم، كما فرض على الكثير منهم الانتقال الجماعي إلى مناطق سكنية أخرى، وذلك لتلبية دواعي الاستيطان والأمن الإسرائيلي في أراضي 1948.

ولا شك في أن تضمين مبدأ "دولة يهودية وديمقراطية" في القوانين الأساسية التي تتعلق بحقوق الإنسان يؤدي إلى انتهاك حقوق الأقليات غير اليهودية، ويؤكد التوجه القائم في تفضيل يهودية الدولة على ديمقراطيتها، ويمكن الجزم بأن التقييد التشريعي والقضائي بشأن القيمة اليهودية، هو خاص بدولة إسرائيل، وأنه سبب في انتهاك حقوق الإنسان، وقد عبرت اللجنة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في تعليقاتها على التقرير الذي قُدم إليها عن دولة إسرائيل، عن قلقها من يهودية الدولة بقولها: "تُعبر اللجنة عن قلقها من أن يؤدي التركيز المفرط على كون الدولة "دولة يهودية" إلى التمييز، ولإعطاء مكانه الدرجة الثانية لمواطنيها غير اليهود"(1).

هذا وقد شهد مطلب الدولة اليهودية ثلاثة تطورات جوهرية وهي:

1. وجود ظروف دولية مواتية لفرض هذه الغاية على الأجندة الدولية، من خلال الاستعانة بصورة رئيسة بإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن.
2. إصرار الطرف الفلسطيني على التمسك بالثوابت الوطنية، وخاصة حق عودة اللاجئين والقدس والحدود والمستوطنات، وذلك على إثر اتساع التأييد لمطلب إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
3. تحدي الفلسطينيين في إسرائيل لطابع دولة إسرائيل اليهودي والذي أخذ أبعاداً جديدة.

ولا شك أن الهدف العملي الرئيسي لمحاولة تحويل "الدولة اليهودية" من تعريف ذاتي إلى مفهوم في العلاقات الدولية، وفي عملية التسوية، هو إقصاء حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وإخضاع شرعية هذا الحق الدولي للمراجعة بواسطة وضع آخر يتم الاتفاق عليه بين الفرقاء، هو مبدأ "دولتين لشعبين"، فوق مبدأ حق العودة، وتفهم لمخاوف إسرائيل الديمغرافية

(1) كميل منصور، إسرائيل: دليل عام 2004، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، 2004، ص81.

حتى من المواطنين العرب فيها، ورفض دولي وعربي لمبدأ "الدولة لجميع مواطنيها" الذي تحدى داخلياً مسألة يهودية الدولة، ووضعها في تناقض مع فكرة المساواة والديمقراطية[1].

لقد أصبحت مسألة يهودية الدولة على رأس أولويات المطالب الإسرائيلية من جهة، وعلى رأس أولويات الممانعة الفلسطينية من جهة أخرى، فقد ربط فلسطينيو 1948 بين الطابع اليهودي للدولة ومكانتهم فيها كأقلية وطنية، حيث ربطوا بين مسألة تغيير الطابع اليهودي للدولة وبين مسألة الأقلية الفلسطينية، وطرحوا مبدأ دولة ثنائية القومية أو دولة لجميع مواطنيها كحل بديل، في حين ربط قادة إسرائيل بين هذا الطابع وشرعية حق تقرير المصير لليهود في البلاد، ورأت النخب اليهودية إلى ضرورة تكريس الطابع اليهودي من خلال خلق إجماع يهودي صهيوني حول الطابع اليهودي للدولة، وتكريس لحالة الدونية للعرب في إسرائيل[2].

وتحت غطاء الديمقراطية والقانون الذي شرعته الأغلبية اليهودية، تم سن عدة قوانين عنصرية ابتداء من القوانين التي تصادر حقوق اللاجئين وممتلكاتهم، وقانون حق العودة الخاص باليهود، ومروراً بالقوانين والأنظمة التي مكنت الدولة من مصادرة الغالبية الساحقة من الأراضي العربية الباقية، وبقوانين التنظيم التي تهدد بهدم آلاف بيوت العائلات بحجة البناء الغير مرخص، ووصولاً إلى سحب الجنسية الإسرائيلية من المواطنين العرب، ويظهر التناقض بين الديمقراطية وبين يهودية الدولة فقط في حال فقدان اليهود لأغلبيتهم العددية، عندها فقط لا يمكن المحافظة على يهودية الدولة إلا بطرق غير ديمقراطية، لهذا السبب لم يُعوّل مؤسسو الدولة على الديمقراطية وأصروا على تعريف الدولة كدولة يهودية، ولهذا السبب أيضاً يرتفع بين الحين والآخر صوت عنصر يحذر مما يسمى بالخطر الديمغرافي لأن تزايد المواطنين العرب يهدد هذا الانسجام القائم بين الديمقراطية واليهودية[3].

لقد تأسست "دولة إسرائيل" على أنها "دولة الشعب اليهودي"، وقد ورد في وثيقة الاستقلال النص على "دولة يهودية في أرض إسرائيل"، ثم تجسد هذا المفهوم بفعل القوانين الإسرائيلية، كما أن اسم الدولة وعلمها وشعارها ونشيدها ولغتها الرسمية الأولى رسخت هذه الصبغة، لهذا لم تطور إسرائيل هوية مدنية شاملة يمكن أن تضم جميع مواطنيها من دون تمييز على أساس الانتماء القومي أو الديني، إن الانتماء المدني لغير اليهود لا يمكن أن يكون كاملاً،

---

(1) أنطوان شلحت، اليمين الإسرائيلي: الدولة اليهودية، التسوية السياسية ومستقبل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، مجلة قضايا إسرائيلية، العد 31-32، رام الله 2008، ص 47-48.

(2) خليل نخلة، مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله، 2008، ص 48.

(3) مروان دويري، الديمقراطية ويهودية الدولة: أين التناقض؟، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد العاشر، رام الله 2003، ص 82.

وإن هويتهم الإسرائيلية تبقى منقوصة، بسبب اقتصار الهوية المدنية الكاملة على الذين يدينون باليهودية، وأما شمل الأقلية العربية بالإطار المدني الإسرائيلي، يبقى متنافياً تماماً مع أسس الأيديولوجيا الصهيونية والقيم التي قامت الدولة عليها بصفتها تجسيداً لحق الشعب اليهودي في "أرض إسرائيل" والتي تعني أن الإثنية اليهودية شرط ضروري للانتماء إلى المجتمع السياسي، إلا أنّ الأساس القانوني لم يضمن المواطنة الكاملة للعرب **وذلك لسببين:**

1. إن صبغة الدولة تحددت كدولة يهودية أو "دولة الشعب اليهودي"، وهي تجسيد للأهداف الصهيونية الأساسية، ولا يزال هذا المبدأ يشكل أساساً لإسرائيل وتبريراً لوجودها، ويتناقض مع مصالح الأقلية العربية.
2. إن "وثيقة الاستقلال لا تعتبر ملزمة من الناحية القانونية، إذ أنها لم تحظَ بشرعية قانونية بواسطة قرار من الكنيست، وعلى هذا فإن الحقوق التي وُعد بها العرب في "وثيقة الاستقلال" غير مضمونة قانونياً، ويمكن إلغاؤها عن طريق سن القوانين الجديدة والتي تضمن امتيازات لصالح اليهود(1).

إن دولة إسرائيل قد أُقيمت لتكون دولة للشعب اليهودي، وهي ذات طابع يهودي صهيوني، أهدافها وشعاراتها وسياستها مبنية استناداً لكونها دولة الشعب اليهودي وسط التنكر لوجود أقلية قومية فلسطينية داخلها، وقد ازداد هذا الوضع حدة عقب اعتماد التعديل لقانون أساس الكنيست من العام 1985، الذي ينص على حظر ترشح قائمة لانتخابات الكنيست، إذا كانت لا تعترف صراحة بدولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي، ولا يتسبب هذا الوضع بإجحاف وإقصاء بحق الفلسطينيين على مستوى الحياة اليومية فقط، بل يهدد الإمكانية لتحقيق المساواة بينهم وبين اليهود، وهذا الوضع يُبقي عملياً المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل من الناحية القانونية والرسمية من دون إطار أو كيان رسمي معرف على كون الدولة دولتهم، ويبقيهم في وضع غير واضح أو محدد من حيث وضعيتهم، كذلك يتعرضون للتمييز والغبن على صعيد الرموز والقيم المهيمنة في الدولة ومؤسساتها، فاليهود يستخدمون رموز وقيم الدولة ومؤسساتها كما يحلو لهم، بينما المواطنين الفلسطينيين يتنكرون لهذه الرموز اليهودية والصهيونية الصرفة، ولا يستطيعون التماثل مع الكثير من شعارات ورموز الدولة التي يُعتبرون مواطنين فيها(2).

---

(1) عزيز حيدر، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1997، ص39-41.

(2) أسعد غانم، الهويات والسياسة في إسرائيل، ترجمة عزت الغزاوي وسعيد عايش، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله، 2003، ص 165.

ومع ما سبق، لا بد من الإشارة إلى وجود تباين داخل التيارات الصهيونية المختلفة من قضية الأسرلة، فاليمين الصهيوني يقبل بوجود المواطنين الفلسطينيين اضطراراً، لكنه غير مستعد لإعطائهم حقوقاً متساوية، أما اليسار الصهيوني فيدعو إلى المساواة بالحقوق المدنية، لكن كلاهما لا يقبلان بتمسك المواطنين العرب بالهوية الفلسطينية وممارستها، ولا يقبلان أي مس بالهوية اليهودية للدولة، ولا يتعاملان مع انتماء فلسطيني عام 1948 القومي كواقع يجب احترامه وتقبله، بل كمشكلة يجب معالجتها إما بالقمع أو بالترويض، وعليه فيمكن توضيح المفهوم الصهيوني للأسرلة في أحسن أحواله على أنه استيعاب الأقلية الفلسطينية في الدولة شريطة تنحية الهوية الفلسطينية، وقبول السياسة والممارسات المعادية للشعب الفلسطيني ولبقية الشعوب العربية[1].

ولكن المبادئ التي تتمسك بها كافة الحكومات الإسرائيلية، تتمثل في الحفاظ على وحدة وسلامة "أرض إسرائيل"، وإقامة دولة يهودية نقية على كافة "أرض إسرائيل"، وأن تكون هذه الدولة ديمقراطية، ويرى المحللون السياسيون، في إسرائيل وخارجها، أن هذا الطرح ينطوي على تناقض ظاهر، إذ إن إقامة "دولة يهودية" في فلسطين، يستوجب بالتبعية ألا تكون هذه الدولة ديمقراطية، بسبب التعارض مع ما تتطلبه هذه الديمقراطية من مساواة في الحقوق بين العرب واليهود في إسرائيل، لأن مشاركة العرب في الحكم سيؤدي إلى أن تصبح هذه الدولة "مزدوجة القومية"، وإن أصحاب فكرة الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل، يؤكدون أن إقامة دولة يهودية له الأولوية على ما سواه، حتى ولو جاء على حساب الديمقراطية، لذلك فهم يطرحون فكرة "الترحيل الجماعي للفلسطينيين" خارج أرضهم للحد من خطورة العامل الديمغرافي العربي على يهودية الدولة الإسرائيلية[2].

تطور الواقع السكاني وأثره على مستقبل رؤية حل الدولتين:

بدأ الواقع الديمغرافي يظهر في مشاريع التبادل السكاني بشكل كبير في أعقاب انتفاضة الأقصى عام 2000، حيث استغلَّ سياسيون وأكاديميون إسرائيليون جو العداء ضد المجتمع العربي في الشارع الإسرائيلي لكي ينشروا تخوفاتهم الديمغرافية من العرب، ويعتبر باحث الديمغرافيا الإسرائيلي "أرنون سوفير"، من رواد هذا التيار الذي يعتبر أن العرب يشكلون خطراً ديمغرافياً على الدولة اليهودية، وقد اقترح سوفير الانفصال عن الأراضي الفلسطينية بما فيها

---

(1) مأمون كيوان، فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص 314.

(2) صلاح عبد الرحيم محمد، مستقبل إسرائيل كدولة يهودية، مجلة الأزهر، العدد 1409، القاهرة، 2004، ص1483-1484.

الأحياء العربية في القدس، وكذلك الانفصال عن منطقة المثلث التي يشكل سكانها حوالي 25% من المجتمع العربي في داخل إسرائيل، إن الاهتمام بالديمغرافية كان على رأس سلم أوليات الفصل في مشروع سوفير لدرجة أن ريتشارد هاديس، مدير قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية، سأل سوفير، أي نسبة من مشروعه للفصل ترتكز إلى الأمن، وما هي النسبة التي ترتكز على الديمغرافية؟ فأجابه سوفير: "100% ديمغرافية"، وكان الوزير السابق أفرايم سنيه، من حزب العمل، قد طرح فكرة التبادل السكاني، واقترح تجميع المستوطنين في كتل استيطانية مساحتها (4%–5%) من مساحة الضفة الغربية (غوش عتسيون، معاليه أدوميم، وأرائيل)، وضمها إلى إسرائيل، مقابل ضم منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية(1).

إن الزيادة السكانية الحقيقية التي تعود لعرب 1948 حصراً، تقتصر على 5.5%، وتتوقع إسرائيل أن تهبط نسبة اليهود إلى حوالي 72% مقابل ارتفاع نسبة العرب إلى حوالي 24% من إجمالي السكان عام 2020، أما التناسب بين العرب واليهود فوق أرض فلسطين التاريخية، فقد ارتفع من 80 عربياً مقابل كل مائة يهودي عام 1997 إلى 90 عربياً مقابل كل مائة يهودي عام 2007، ومن هنا يتضح أن تساوي عدد العرب واليهود فوق أرض فلسطين التاريخية هي مسألة وقت، يبدأ بعدها العرب بالتفوق على اليهود عددياً(2).

ومن هنا استحوذ خطاب الخطر الديمغرافي داخل إسرائيل على عقول ووعي الجمهور الإسرائيلي، وقادته الذين يستغلون الخوف من هذا الخطر لابتزاز العرب سياسياً، وشهد العقد الأخير بروز برامج سياسية سبقتها تصريحات سياسية مكثفة حول فكرة التبادل السكاني أو الضم بين مناطق فلسطينية في "إسرائيل" وبين كتل استيطانية في الضفة الغربية كجزء من الحل النهائي والتسوية، ويدور الحديث في العادة عن ضم مناطق من منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية، وذلك للتخلص من أعداد كبيرة من العرب في إطار الخطر الديمغرافي الذي أصبح هاجساً سياسياً في إسرائيل، وقد تحولت هذه التصريحات إلى برامج سياسية لأحزاب إسرائيلية، مثل حزب" إسرائيل بيتنا"، وقد صرح **داني أيالون، نائب وزير الخارجية وعضو الحزب،** أن حزبه لا يزال متمسكاً بفكرة نقل المثلث إلى المناطق الفلسطينية في إطار خطة الحزب للفصل بين الشعبين(3).

---

(1) مهند مصطفى، اقتراحات التبادل السكاني للفلسطينيين في الداخل.. بين مفاهيم الترانسفير والضم والسياسات المطلوبة، مجلة سياسات، العدد 15، رام الله، 2011، ص31-34.

(2) حسين أبو النمل، النمو السكاني والتوازن الديمغرافي بين العرب واليهود في إسرائيل وفلسطين التاريخية، مجلة المستقبل العربي، العدد 370، بيروت، ص 87.

(3) إبراهيم أبو جابر وآخرون، الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط2، 2011، ص 31-32.

ولا بد من مناهضة مبدأ "يهودية الدولة" ومعارضة مشاريع التبادل السكاني أو نقل مناطق عربية إلى الدولة الفلسطينية الموعودة **وذلك للأسباب التالية:**

1. مشروع التبادل السكاني ليس مشروعاً وطنياً فلسطينياً، بل هو مشروع قومي إسرائيلي، يتم التفكير بفرضه على المجتمع الفلسطيني لتحقيق أهداف قومية إسرائيلية يهودية، وليس بهدف تحقيق حق تقرير المصير والهوية الفلسطينية للمجتمع الفلسطيني، وكأن مفهوم حق تقرير المصير في الداخل ينحصر في الانضمام إلى الدولة الفلسطينية الموعودة.
2. يهدف مشروع التبادل السكاني إلى حل مشكلة الكتل الاستيطانية، وهي كتل غير شرعية في القانون الدولي، ويتم فيه مقايضة غير أخلاقية بين سكان شرعيين وأصليين وبين مستوطنين غير شرعيين ومحتلين.
3. أن مشاريع التبادل السكاني سوف تفاقم من أزمة العرب في الداخل، فهي ستحل مشكلة "إسرائيل" الاستيطانية، ولن يتمكن سكان المثلث من العودة إلى قراهم المهجرة أو استعادة أراضيهم المصادرة التي ستبقى داخل الدولة اليهودية وإن انضمامهم للدولة الفلسطينية إذا نُفذ، فإنه سيتم تنفيذه ضمن إطار الحل النهائي للصراع، وتحديد الحدود النهائية بين الكيانين السياسيين[(1)].

لقد بقى الهاجس الديمغرافي يشغل بال الإسرائيليين بعد أكثر من ستين عاماً على قيامها، لا بل تزايدت أهميته لأسباب عديدة أهمها، الشك بإمكانية تحقيق حل الدولتين وهجرة غير اليهود المتواصلة إلى إسرائيل، والعدد الكبير من العمال الأجانب، رغم الاتفاق بين الأكثرية العظمى من الإسرائيليين حول الخطر الديمغرافي، الذين يرون أن الطابع اليهودي للدولة مهدد بسبب هبوط نسبة اليهود، ويؤشر السجال الديمغرافي بوضوح إلى أن إسرائيل لم تستطع أن تتخلص من المشكلة الديمغرافية، وأن تصعيد حدة المشكلة الديمغرافية يؤثر على المواقف من الحلول السياسية المطروحة، كما أن التشديد على يهودية الدولة بدأ يشغل حيزاً كبيراً في الخطاب الإسرائيلي، خاصة على المستوى الأكاديمي والإعلامي وفي النقاش الحاد حول دستور الدولة وقوانينها، حتى وصل الأمر إلى حد مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية[(2)].

تعتبر الصهيونية بأن الخطر الديمغرافي يحول إسرائيل فعلياً إلى "دولة ثنائية القومية" وليست دولة لليهود فقط، ومن هنا تطرح بعض الأوساط الحزبية الإسرائيلية حلولاً عنصرية تقوم

---

(1) إبراهيم أبو جابر وآخرون، الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، المرجع السابق، ص 33.

(2) عزيز حيدر، إسرائيل بعد 60 عاماً : أزمة اتخاذ القرار في مواجهة ضغوط الأمن والديمغرافيا، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 30، رام الله، 2008، ص 13-15.

على التخلص من الكتل السكانية في المدن العربية الفلسطينية في الجليل والنقب، وترحيلهم إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، في مقابل ضم أراضي الكتل الاستيطانية الكبرى بالضفة الغربية، وإقامة شبكة حدود أمنية بين إسرائيل ومناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وفصل البنية التحتية المربوطة منذ عام 1967 من مياه وصرف صحي وكهرباء، ودفع الفلسطينيين بالقوة إلى الرحيل إلى الأردن ودول عربية مجاورة[1].

ويعتبر قادة إسرائيل أن فلسطينيي عام 1948، يشكلون خطراً ديمغرافياً على مستقبل إسرائيل، فطرحت مسألة انتقالهم إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وإن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تعتبران الفلسطينيين في إسرائيل قضية تخص إسرائيل فقط وغير خاضعة للمفاوضات، وهذا يعني أن القضية الخاصة بالفلسطينيين في إسرائيل لن يتم التوصل إلى حل بشأنها، وكان واضحاً خلال مفاوضات أوسلو أن فلسطينيي عام 1948 غير مشمولين في الحل، ولكن هذا سيعقد القضية مستقبلاً من النواحي السياسية والأمنية، بمعنى آخر فإن أطرافاً أخرى تشترك في اللعبة السياسية بين إسرائيل والدولة الفلسطينية الموعودة، وهؤلاء هم فلسطينيو إسرائيل، فهل ستوافق إسرائيل على منح السلطة الوطنية الفلسطينية موقفاً لتقول كلمة بخصوصهم؟ المشكلة المستقبلية أن فلسطينيي الداخل يطالبون باستقلالية ثقافية، وهذا يشكل خطراً على إسرائيل، إسرائيل تريد مواطنين خاضعين لها يعترفون بيهودية الدولة، والفلسطينيون يرفضون هذا التوجه، فإسرائيل تفكر كثيراً بالفلسطينيين داخلها، وتخطط لعزلهم سياسياً واقتصاديا واجتماعيا وثقافياً، وتتعامل معهم كأعداء يحملون مواطنة إسرائيلية، إن الرؤية الإسرائيلية تسعى إلى ربط القضية الفلسطينية بعدة محاور، منها محور الفلسطينيين في إسرائيل، وليس صدفة أن تُطرح مشاريع تبادل سكاني أو ضم أراضي ذات أغلبية عربية فلسطينية في منطقة المثلث إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية كجزء من عملية تخفيف العبء الديمغرافي، والذي تعاني منه إسرائيل جراء الزيادة السكانية للفلسطينيين في داخلها، وأن هناك مؤشرات تؤكد أنه خلال السنوات القادمة، ستطرح مشاريع ترحيل لفلسطينيي عام 1948، وستزداد سياسات التضييق عليهم وسط تغطية وحماية قانونية، وخير دليل على ذلك ما دعت إليه تسيبي ليفني وزيرة الخارجية السابقة في مؤتمر أنابوليس، إلى إمكانية انتقال فلسطينيين من الداخل إلى مناطق فلسطينية، وعدم البقاء في إسرائيل بالرغم من كونهم يحملون الجنسية الإسرائيلية[2].

---

(1) أحمد ثابت، رهان المليون السابع: اليهود والهجرة الصهيونية حتى 2020، مجلة شؤون عربية، العدد 114، القاهرة، 2003، ص 238.

(2) جوني منصور، إسرائيل الأخرى رؤية من الداخل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009، ص 8-86.

ومن هنا سعت إسرائيل خلال مراحل التفاوض للتأكيد على يهودية الدولة، وتكريس إسرائيل وطناً قومياً لليهود، حيث رأت ليفني في 18 نوفمبر 2007، "أن إقامة الدولة الفلسطينية لن تكون الحلّ القومي فقط للعرب في غزة والضفة الغربية، وليس فقط للاجئين الفلسطينيين، بل أيضاً لعرب إسرائيل، موضحةً أن إسرائيل هي دولة يهودية ديمقراطية، وهذا الأمر رحب به اليمين المتطرف، واعتبر ليبرمان، أن تصريحات ليفني تعزيز لمطلبه لاستصدار قرار من الحكومة الإسرائيلية لإلزام الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية إسرائيل[1]. ثم صرحت بأن الهدف من العملية السياسية مع الفلسطينيين هو "الحفاظ على وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية"، وإن إسرائيل في حديثها عن الوصول إلى الحل الدائم تريد "إحداث اختلال في التوازن الديمغرافي بين العرب واليهود"، وهذا يقتضي التقليل من نسبة العرب في إسرائيل بواسطة إحداث تغييرات حدودية تتمثل في ضم مناطق ذات كثافة سكانية عربية عالية إلى مناطق السلطة الفلسطينية، وذلك مقابل تنازل الفلسطينيين في الحل الدائم عن أراضٍ لصالح إسرائيل، ولكن إصرار فلسطينيي عام 1948 على التمسك بهويتهم الفلسطينية يقلق الإسرائيليين، ومن ثم فإن تقليص الحيز الديمغرافي الإسرائيلي سيؤدي حتماً إلى تقليص حدود النضال السياسي والاجتماعي للفلسطينيين في إسرائيل[2].

إن التسوية التاريخية للوضع القومي الفلسطيني القائمة على نموذج "دولتين"، تبدو اليوم بعيدة، ومع أن تسوية القضية القومية على شكل حل وسط تاريخي شرط لحل قضية العرب في إسرائيل، إن البديل الوحيد من نموذج "الدولتين" الذي يمكن قبوله واعتباره عادلاً، من خلال نموذج الدولة الثنائية القومية فقط، لكن في مثل هذه الدولة لا يمكن التحدث عن أقلية عربية في إسرائيل، بل عن قوميتين: الأولى تشمل اليهود الإسرائيليين، والثانية تشمل الفلسطينيين جميعاً، بمن في ذلك العرب في إسرائيل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا تشكل الأسرلة التامة خياراً فعلياً أمام العرب في إسرائيل وذاك لسببين: أولاً لأنها لا تتضمن حلاً للقضية الفلسطينية، وثانياً لأن إسرائيل ليست دولة الإسرائيليين وإنما دولة اليهود، لذلك فإن أسرلة العرب في إسرائيل معناها نبذهم الأبدي إلى هامش الدولة اليهودية، الأمر الذي يعني تشويههم حضارياً وقومياً، فالفلسطينيون مواطنو دولة إسرائيل، إذاً هم مواطنو دولة تعلن نفسها أنها ليست دولتهم، وهي في الوقت نفسه دولة أناس كثيرين ليسوا مواطنيها، إنهم مواطنو الدولة التي قامت على ضرائب شعبهم، وإنهم أيضاً جزء من الشعب الذي تحاول هذه الدولة أن تغلق قضيته القومية في

(1) محسن صالح، مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين أنابوليس والقمة العربية في دمشق، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008، ص42.

(2) يوسف كامل إبراهيم، أمام استحقاقات مؤتمر أنابوليس يطرحون "تبادل الأراضي" لإسقاط حق العودة، مجلة العودة، العدد الثالث، لندن، 2007، ص26-27.

المناطق المحتلة، بسلب أرضه وثقافته، فإن التناقضات العديدة تحيط بكل مجال من مجالات وجود الفلسطينيين مواطني إسرائيل[1].

ويرى الباحث أن إسرائيل منذ تأسيسها غير راغبة مطلقاً في استيعاب فلسطينيي عام 1948، أو دمجهم وفق مبدأ المساواة الكاملة كمواطنين، إنما اعتبرتهم أقلية غير يهودية، لتزيل عنهم الصفة القومية، وتعمل إسرائيل على ربط علاقتها معهم بالصراع بينها وبين الفلسطينيين، وإسرائيل من خلال رؤية حل الدولتين تطالب بترحيل الفلسطينيين من سكان إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية وذلك لنقاء الدولة اليهودية، ويظهر ذلك من خلال إصرارها على الاعتراف بها كدولة يهودية للتخلص من خطرهم الديمغرافي.

---

(1) عزمي بشارة، الأقلية الفلسطينية في إسرائيل مشروع رؤية جديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 11، بيروت، 1992، ص17-18.

الفصل الرابع

مواقف الأطراف المعنية (إقليمياً ودولياً) من رؤية حل الدولتين

المبحث الأول: تفاعلات رؤية حل الدولتين لدى القوى السياسية في إسرائيل.

المبحث الثاني: تفاعلات رؤية حل الدولتين على الساحة الفلسطينية.

المبحث الثالث: موقف النظام الإقليمي العربي من رؤية حل الدولتين.

المبحث الرابع: المواقف الدولية من رؤية حل الدولتين.

المبحث الأول: تفاعلات رؤية حل الدولتين لدى القوى السياسية في إسرائيل:

تعود جذور القبول الإسرائيلي لرؤية حل الدولتين إلى القلق الديمغرافي من انخفاض عدد اليهود على أرض فلسطين، مقابل الكثافة السكانية الفلسطينية سواء داخل الخط الأخضر أم في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يعني أن إقامة دولة فلسطينية خاصة بالفلسطينيين يمكن أن يُعفي إسرائيل من مسألة اللاجئين عبر تحميل الدولة الجديدة مسؤولية توطين لاجئيها.

إن غياب قيام دولة فلسطينية سيعني أن هؤلاء اللاجئين سيظلون يتطلعون للعودة إلى داخل إسرائيل بوصفه حقاً لهم، فقط مع إقامة الدولة الفلسطينية فإن هذا الحق سيصبح مشكوكاً فيه، إذ إن الأصل وفق الفهم الدولي أن يعود المرء إلى الدولة التي سيحمل جنسيتها وهو مواطن طبيعي فيها، وعليه سيسهل على إسرائيل تسويق هذه الأفكار دولياً لتحويل الضغط الخارجي على الدولة الجديدة في تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين، حتى إن حل الدولتين ذاته لن يتم دون ترتيبات نهائية تنهي ملف اللاجئين، أما كل الحلول الأخرى فلن تحل هذه القضية الشائكة[1].

موقف قادة إسرائيل من رؤية حل الدولتين:

ألقى أولمرت في 14 سبتمبر 2008، خطاباً وُصف بأنه تاريخي، وأعلن أن حلم اليمين الإسرائيلي "أرض إسرائيل الكبرى لليهود" قد انتهى، ودعا إلى إقامة السلام الكامل مع الفلسطينيين، وقال أولمرت: "نحن نبتدع الحجج والذرائع لتبرير سياستنا في التقاعس عن القيام بأي خطوة للسلام مع الفلسطينيين، على أساس "دولتين لشعبين" ولم تكن سياستنا هذه في مصلحة إسرائيل، إن البديل عن الدولتين يعني أن تكون هناك دولة واحدة للشعبين، وقد بدأ الكثير من الفلسطينيين التفكير في حل الدولة الواحدة، وبات العديد من الناس في الغرب، بمن في ذلك أصدقاء لنا هناك وحتى في الولايات المتحدة يتحدثون عن هذا الحل، وتوصلت إلى القناعة بأن علينا أن نتقاسم الأرض مع من فيها، ولا نريد دولة واحدة لشعبين، ونقول بصراحة تامة، أن حل الدولتين لن يوقف الخطر تماماً، ولن يضع حداً نهائياً للتهديدات التي تواجه إسرائيل من الطرف الفلسطيني[2].

---

(1) هنيدة غانم وآخرون، تقرير مدار الاستراتيجي 2011، مرجع سابق، ص 56.

(2) محسن محمد صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009، ص 115-116.

أما بالنسبة **لتسيبي لفني خليفة إيهود أولمرت في رئاسة حزب كاديما، ووزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة**، فتقول: "فيما يتعلق باللاجئين لا شك في أن الدولة الفلسطينية هي الحل الكامل والتام لهم حيثما تواجدوا، أي أن إسرائيل ليست خياراً في إطار الحل"، وهذا المبدأ هو المبدأ الوحيد الملائم للحل، مبدأ دولتين قوميتين، وإلا فلا نكون نتحدث بمفاهيم دولتين قوميتين، وقد كانت النتيجة في رسالة الرئيس بوش والتي تتحدث عن أن الحل يكون من خلال إقامة دولة فلسطينية، ولذلك فإن هذا المبدأ هو من أسباب موافقتنا ورغبتنا في عملية حل الدولتين بغية حل هذه المشكلة، أما فيما يتعلق بالمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل كررت ليفني موقفها منهم، وذلك من خلال لقائها مع طُلاب مدرسة ثانوية في مدينة تل أبيب في يوم 11 ديسمبر 2008، حيث قالت: إن إقامة دولة فلسطينية ستوفر حلاً للتطلعات القومية للمواطنين العرب في إسرائيل، وأضافت "بعد أن تقام دولة فلسطينية سيكون في الإمكان التوجه إلى عرب إسرائيل والقول لهم: أنتم سكان تتمتعون بحقوق متساوية مع اليهود في إسرائيل، لكن الحل القومي بالنسبة لكم هو في مكان آخر، إن المبدأ هو قيام دولتين للشعبين وهذه هي طريقي نحو دولة ديمقراطية[1].

وفي خطاب نيل الثقة من الكنيست في عام 2009، أوضح **رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو** أنه مستعد لتجديد التفاوض بخصوص التسوية مع الفلسطينيين في مجالات الاقتصاد والأمن والاستقرار، دون أن يذكر الدولة الفلسطينية، وذلك خوفاً من معارضة حزبي إسرائيل بيتنا وشاس، الرافضين لفكرة وجود دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وعلى هذه الخلفية جعل بنيامين نتنياهو الإقرار الفلسطيني بيهودية إسرائيل شرطاً للتفاوض، معتبراً أنه شرط للوصول إلى اتفاق، أو للحل النهائي للصراع، وفق رؤيته اليمينية الخاصة المتمثلة بدولة فلسطينية فارغة من أي مضمون، وفي استطلاع للرأي في إسرائيل، اعتبر المستطلعون أن نتنياهو سيء مثل أولمرت، كما أيد 57% منهم حل الدولتين، إلا أنه بالرغم من تدني نسبة مؤيدي سياسة حكومة نتنياهو، فإن خطابه في جامعة بار إيلان أعاد التأييد ولو مؤقتاً لمواقفه على الصعيدين الداخلي والعالمي[2].

من أبرز تكتيكات نتنياهو خلال 2010، هو إعطاء الانطباع بأنه مهتم جداً بعملية السلام، وأنه مستعد للشروع في مفاوضات جدية مع الفلسطينيين حول ذلك في حال رغبوا دون شروط مسبقة، ولكن المهم أن لا تبدو إسرائيل غير مهتمة، ومن المهم أكثر أن ينجح نتنياهو في إعطاء هذا الاهتمام الجدي بالسلام، إن دعاوى نتنياهو للفلسطينيين للجلوس معهم حول

---

(1) هنيدة غانم وآخرون، في معنى الدولة اليهودية، مرجع سابق، ص 142-144.

(2) محسن محمد صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مرجع سابق، ص83.

طاولة المفاوضات مثلها مثل إقراره بمبدأ حل الدولتين، لا يُفهم منها إذا ما كان حقاً مستعد لمناقشة القضايا الجوهرية أم لا، المهم له أن يبدو مؤيداً للسلام(1).

وأعلن نتنياهو في خطاب أمام الكونجرس الأمريكي في 24 مايو 2011، "أنه منذ سنتين التزمت بحل على أساس دولتين (إسرائيلية وفلسطينية) وأنا اليوم أقول إنني مستعد لتقديم تنازلات مؤلمة من أجل تحقيق هذا السلام التاريخي، وإنني أعرف أن السلام الحقيقي سوف يتطلب أن نتخلى عن بعض من وطننا التاريخي، وعلينا أن نفهم أن الشعب اليهودي ليسوا محتلين أجانب، وهذه أرض أجدادنا، وما من تشويه للتاريخ هنا، وهناك حقيقة أخرى فالفلسطينيين تقاسموا هذه الأرض الصغيرة معنا"(2).

وأعلن **شيمعون بيرس رئيس الدولة الإسرائيلية** أنه يرحب بالمباحثات غير المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، وأن المحادثات وعملية التفاوض السياسية بين الطرفين، هي قبل كل شيء مصلحة وحاجة إسرائيلية واضحة، وأشار إلى أنه ثمة استعداد في إسرائيل للتغلب على العثرات التي تعترض طريق المفاوضات السياسية، مضيفاً أن الفجوات في المواقف بين الطرفين هي فجوات صغيرة، وأن إسرائيل معنية بإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، لقد تبنت إسرائيل مبدأ حل الدولتين للشعبين، ومن منطلق ذلك نحن نمد يدينا لسلام صادق وحقيقي مع جيراننا(3).

ومن جهته اعتبر **وزير الجيش الإسرائيلي موشيه يعالون**، أن مساعي وزير الخارجية الامريكي جون كيري لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية قد فشلت، وقال: "الكل يعرف أن الوزير كيري يحاول اعادة الحياة للمفاوضات المباشرة غير المشروطة ولكن ليس هناك أفق لذلك بسبب عناد الفلسطينيين الذين يصرون على شروط مسبقة"، كما أعرب يعالون عن رفضه لمبادرة السلام العربية، كونها تطالب اسرائيل بالتنازل عن الأرض ومن ثم يفكر العرب بإقامة علاقات معها، وعبّر عن تشاؤمه بإمكانية نجاح مهمة كيري في المستقبل(4). وأضاف قائلاً أنا

---

(1) هنيدة غانم وآخرون، تقرير مدار الاستراتيجي 2011، مرجع سابق، ص 33.

(2) النص الكامل لخطاب "نتنياهو" أمام الكونجرس الأمريكي، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، غزة، 2011، ص 252.

(3) تصريح صحافي لشمعون بيرس يؤكد فيه أن إسرائيل معنية بإقامة دولة فلسطينية مستقرة ومستقلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 83، رام الله، 2010، ص 215.

(4) يعالون: جهود كيري لاستئناف المفاوضات فشلت بسبب عناد الفلسطينيين، صحيفة الأيام، العدد 6263، رام الله، 2013/6/15، ص 28.

غير متفائل بما يخص التقدم في مسيرة السلام ويجب الاستعداد لإدارة الصراع وأن لب الصراع هو عدم جدية الفلسطينيين بالاعتراف بحقنا بأن نكون الدولة القومية للشعب اليهودي(1).

قال **وزير الاقتصاد الاسرائيلي "تفتالي بينت" رئيس حزب البيت اليهودي** أن فكرة اقامة دولة فلسطينية في أرض "اسرائيل" قد عفا عليها الزمن وأصبحت في خبر كان، وأنه يجب الانتقال من مرحلة البحث عن الحل الى مرحلة التعايش مع المشكلة(2).

وعبر عن اعتقاده أن قيام دولة فلسطينية غرب نهر الأردن سوف يجلب على إسرائيل 100 عام من الصراع غير المنتهي، وإغراق إسرائيل بملايين اللاجئين الفلسطينيين، فضلاً عن اتساع العزلة الدولية، وأضاف أن حل الدولتين الذي التزم به نتنياهو في خطاب بار إيلان غير قابل للتطبيق(3).

وقال **يوسي سريد وزير التعليم الإسرائيلي الأسبق ورئيس حركة ميرتس سابقا**، خلال مقابلة مع مجلة مدار الإسرائيلية: "يتزايد عدد الذين يتحدثون عن دولة واحدة للشعبين بدلاً من دولتين للشعبين، لكن يبدو لي أن هذه الفكرة سيئة جداً، في الظاهر تبدو فكرة الدولة الواحدة للشعبين رائعة، لكننا لا نعيش في واقع يتيح إمكان تحقيقها، وبرأيي نموذج الدولة الواحدة، وهي ليست دولة قومية، وإنما دولة ثنائية القومية ولن تصمد، هذه وصفة لكوارث، وحتى في المناطق التي تم تطبيق نموذج كهذا فإنه تفكك، وهناك أماكن ما زال هذا النموذج قائم فيها ويريدون تفكيكه، أنا أدرك أن حل الدولة الواحدة هو حل نابع من اليأس، وأنا أتفهم أولئك الذين يطرحونه، لا يوجد أي احتمال لحل في الوقت الراهن، غير أنه بطبيعة الحال يوجد حل لكن ليس هناك من يمكنه تطبيقه، توجد على الطاولة مبادرة السلام لجامعة الدول العربية المدرجة منذ أكثر من عشر سنوات، وهذه أفضل مبادرة وتتضمن كل ما حلمت به إسرائيل طوال الأعوام الماضية، لكن إسرائيل لم تتطرق إليها بشكل جدي، ولكن إذا اتفق الجانبان على حل أو تسوية على أساس حدود العام 1967 مع تقسيم القدس، فسيكون هذا هو الأساس للمفاوضات(4).

وفي حوار أجراه فراس خطيب مع **عامي أيلون، الرئيس السابق لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)**، قال: "إن على إسرائيل أن تفعل كل ما تستطيع فعله من أجل إقامة دولة

---

(1) يعالون: "مبادرة السلام العربية خدعة"، صحيفة فلسطين، العدد 2184، غزة، 2013/6/17، ص 158.

(2) وزير إسرائيلي: حل الدولتين "في خبر كان"، موقع وكالة فلسطين 24 الإخبارية، 2013/06/17، http://www.pal24.net/ViewNews.aspx?ID=6495.

(3) بينت": قيام دولة فلسطينية سيجلب على إسرائيل 100 عام من الصراع، صحيفة فلسطين، العدد 2191، غزة، 2013/06/24، ص15.

(4) يوسي سريد: لا بديل عن تسوية وفق حدود 1967 وتقسيم القدس كأساس للمفاوضات، مقابلة أجراها معه أنطوان شلحت وبلال ضاهر، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 46، رام الله، 2012، ص 58-59.

فلسطينية وأقول اليوم إن قيام دولة فلسطينية هي حاجة حيوية من أجل إعطاء تعبير واضح وصريح للفلسطينيين في الداخل من أجل بدء النقاش حول قضيتهم، فأنا لا أقبل وجود دولة فلسطينية تكون لكل مواطنيها ولا دولة يهودية تكون لكل مواطنيها، أنا مع التقسيم للشعبين(1).

والتصريحات الاسرائيلية في هذا الاتجاه لا تتوقف، وعلينا الانتباه بأن تلك المواقف المتشددة تأتي في وقت يحاول فيه وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري إحياء عملية التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، وفي ظل تمسك الجانب الفلسطيني بشروطه للتفاوض، والشخصيات الاكثر تطرفا في القيادة الاسرائيلية لا يعبرون عن مواقف شخصية وانما هي أدوار يتم توزيعها للمناورة مع الجانب الفلسطيني، فالهدف من اظهار رفض حل الدولتين والتمسك بالقدس عاصمة لدولة اسرائيل هو الضغط على القيادة الفلسطينية حتى تخفّض من سقفها وتلغي شروطها، ولا ننسى أن المناورات الاسرائيلية تتعلق باستئناف عملية تفاوض لا غير، أما متى وكيف تكون الحلول النهائية فذلك صعب إن لم يكن مستحيلاً تقديره، لأن المفاوض الاسرائيلي لا يشعر بقوى ضاغطة سواء عربية أو أجنبية لإلزامه بالاتفاقيات السابقة مع منظمة التحرير الفلسطينية(2).

أما موقف المجلس الوزاري المصغر من عملية التسوية على أساس حل الدولتين، فيتضح في أن غالبية أعضائه يعارضون التوجه للحلول الدائمة، ويرفض غالبية أعضاء المجلس الوزاري المصغر تجميد الاستيطان بأي شكل من الأشكال، وخصوصاً في القدس، وأن غالبيتهم لا يوافقون على تقسيم القدس بل يطالبون بإبقائها عاصمة لدولة إسرائيل، والمهم أن أعضاء هذا المجلس يتعاملون مع هذه الملفات بمنتهى الصراحة بعيداً عن الدبلوماسية الأمر الذي يؤكد أهمية عرض مواقفهم التي من خلالها يؤكدون التزامهم السياسي والأيديولوجي لجمهورهم العريض(3).

موقف الأحزاب الإسرائيلية من رؤية حل الدولتين:

تطرح الأحزاب الإسرائيلية في برامجها السياسية مجموعة من المواضيع السياسية قبل إجراء أي دورة انتخابية جديدة، وفي مقدمتها كيفية إدارة عملية التسوية السلمية، ورؤيتها للدولة الفلسطينية المقترحة، وقضية الاستيطان والمستوطنات، وحدود دولة إسرائيل، وقضية القدس

---

(1) عامي أيلون: لا أقبل دولة فلسطينية لكل مواطنيها ولا دولة يهودية لكل مواطنيها، مجلة قضايا الإسرائيلية، العدد 19، رام الله، 2005، ص 41-44.

(2) عصام شاور، لماذا يرفض الاسرائيليون حل الدولتين؟، صحيفة فلسطين، العدد 2185، غزة، 2013/6/18، ص 7.

(3) هنيدة غانم وآخرون، تقرير مدار الاستراتيجي 2011، مرجع سابق، ص 42-43.

كعاصمة لهذه الدولة، والسياسة الخارجية الإسرائيلية، ومسألة يهودية الدولة وسنلقي الضوء على الأحزاب الإسرائيلية والتي حصلت على أعلى نسبة من الأصوات في انتخابات الكنيست الأخيرة لعام 2013، ومواقفها من رؤية حل الدولتين.

جرت انتخابات الكنيست التاسعة عشرة، في 22 يناير 2013، وشاركت فيها 34 قائمة انتخابية، فاز منها 12 قائمة بمقاعد الكنيست، أما القوائم الباقية فلم تحصل على ما يكفي من الأصوات لتجاوز نسبة الحسم (وهي منذ عام 2004 – 2% من مجموع الأصوات الصالحة)، وكانت هذه النتائج لأهم القوائم على النحو التالي: الليكود بيتنا حصل على 31 مقعداً، ويليه حزب "يوجد مستقبل" حصل على 19 مقعد، وحزب العمل حصل على 15 مقعد، وحزب البيت اليهودي حصل على 12 مقعد، وحزب شاس حصل على 11 مقعد(1).

1- موقف حزبا الليكود وإسرائيل بيتنا:

تجدر الإشارة إلى أن حزب الليكود امتنع عن إصدار برنامجه الانتخابي، كالعادة، لهذه الانتخابات لأن ذلك غير ضروري، كما أسقط الإشارة إلى خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان عام 2009، الذي أعلن فيه موافقته المبدئية على حل الدولتين، لأن هناك أمور أكثر إلحاحاً من ذلك على حد تعبير أحد وزراء الليكود، وكان حزبا الليكود وإسرائيل بيتنا قد قررا قُبيل معركة الانتخابات الأخيرة، توحيد قواهما في هذه الانتخابات وخوضها في قائمة موحدة تجمعهما الاثنين سوية، وقيل في حينه أن ليبرمان كان يمهد للسيطرة على الليكود بكامله، ومن ثم احتلال موقع الزعيم الأكبر في إسرائيل، إلا أن هذا التخطيط، إن وجد سرعان ما تبخر بعد أن قامت النيابة العامة في إسرائيل، إلى تقديم لائحة اتهام ضد ليبرمان إلى المحكمة لارتكابه أعمال غش وسوء ائتمان، خلال عمله كوزير للخارجية، مما دفعه للاستقالة الفورية من منصبه، وفي حالة إدانة ليبرمان بأي من هذه التهم سيصعب عليه العودة إلى الحكم ثانية(2).

أ- موقف حزب الليكود:

يخفي حزب الليكود من برامجه الانتخابية مسألة رؤيته لدولة فلسطينية مستقبلية وذلك لأسباب عقائدية تقليدية، ولضمان نيله تأييداً في الرأي العام داخل إسرائيل، ولكن في واقع الأمر فإن عدداً من قياديي الليكود طرحوا في الماضي مسألة رؤيتهم للدولة الفلسطينية ولكن بخجل كبير، وهناك تيارات في صفوف الليكود ترفض وجود فكرة دولة فلسطينية، وفي مجمل الأمر

---

(1) صبري جريس، انتخابات مجلس الكنيست التاسع عشر (2013) والدوران في الدائرة المغلقة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 251، رام الله، 2013، ص177-179.

(2) صبري جريس، المرجع السابق، ص181.

فإن الليكود يتطلع إلى إسرائيل كدولة يهودية دون علاقة مع مستقبل دولة فلسطينية قد تقوم بأي شكل أو صورة كانت[1].

وقد أعرب بنيامين نتنياهو عن استحالة قيام دولة فلسطينية تتمتع بكل حقوق الدولة، لا في ظل ياسر عرفات، ولا في ظل أي قيادة أخرى لا اليوم ولا غداً، كما أن قرار اللجنة المركزية لحزب الليكود سُيلزم بالفعل أي قائد لليكود في المستقبل بقراره برفض قيام دولة فلسطينية كحل للقضية الفلسطينية، وأن حزب الليكود لم ولن يقبل يوماً بقيام دولة فلسطينية، وأن أقصى ما سيقدمه هو حكم ذاتي بدون سيادة للفلسطينيين، وبالرغم من أن قرار حزب الليكود يعارض قيام دولة فلسطينية، كونها تهدد أمن إسرائيل، إلا أن بعض أعضاء حزب الليكود اعتبروا قيام دولة فلسطينية حسب تصوراتهم الخاصة، بشكل محدد، وبمساحة معينة للدولة الفلسطينية، يعد إنقاذاً لإسرائيل كدولة يهودية[2].

وقال **نائب وزير الجيش الإسرائيلي القطبي الليكودي داني دانون:** "إن الحكومة الإسرائيلية تُعارض حل الدولتين لشعبين"، وأنه لم يجرِ أبداً أي نقاش حول هذه المسألة، وإذا طُرحت للنقاش ستلقى معارضة معظم وزراء الليكود وحزب البيت اليهودي، كما تحدث دانون عن البناء الاستيطاني في القدس المحتلة قائلاً: "إن الحكومة تستطيع البناء بحسب ما تراه وفي كل مكان ترغب فيه، والمجتمع الدولي يستطيع أن يقول ما يشاء، ولكننا نفعل ما نريد"[3].

وأعلن **دان مريدور وهو أحد أبرز وجوه حزب الليكود واليمين الإسرائيلي** الذي يمثله هذا الحزب، خلال مقابلة معه أن اليمين الذي يمثله ويشمل برأيه رئيس الحكومة نتنياهو، يؤيد التقسيم أو ما يسميه حل الدولتين، ولكنه حرص على أن ينوه أن سبب تأييده هنا يعود قبل أي شيء إلى أنه "مهتم بنفسه ومصلحته" وأكد أن الرؤية المتعلقة بتنفيذ هذا الحل تفتقر إلى التناسب المطلوب بين سياسة السلام وإقامة دولة فلسطينية وبين سياسة الاستيطان، وشدد على أنه في هذا الشأن يتحدث باسمه فقط لا باسم الحكومة، وعلى أن إخلاء المستوطنات هو مسألة صعبة[4].

---

(1) انتخابات الكنيست الثامن عشر: البرامج السياسية للأحزاب إسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 77، رام الله، 2009، ص 152.

(2) يوسف عبد الله أبو جزر، موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2009، ص 147-148.

(3) نائب إسرائيلي: حكومة نتنياهو تعارض "حل الدولتين"، صحيفة فلسطين، العدد 2176، غزة،2013/06/09، ص15.

(4) الوزير دان مريدور: أؤيد حل الدولتين لأنني مهتم بمصلحتي، مقابلة أجراها رائف زريق وبلال ضاهر، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 47، رام الله، 2012، ص 53.

ب- موقف حزب إسرائيل بيتنا:

إن هذا الحزب يؤيد نقل مناطق عربية في إسرائيل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية مثل أم الفحم والمثلث مقابل ضم مناطق الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية لدولة إسرائيل، وبوضوح تام يدعو هذا الحزب في برنامجه إلى تطبيق فصل كلي بين المناطق الفلسطينية وبين إسرائيل، وأنّ ضم مناطق عربية إلى السلطة الفلسطينية هو تخفيف من الكثافة السكانية العربية في إسرائيل، وبالتالي تخفيف من حدة شبح الديمغرافيا الذي يلاحق الإسرائيليين ويقض مضاجع السياسيين والأكاديميين على حد سواء، ولا يشير هذا الحزب إلى تطور صورة أو كينونة السلطة الوطنية الفلسطينية لتكون دولة، وإنما يوافق على مثل هذه السلطة تحت إشراف أمني مطلق من قبل إسرائيل(1).

ويتميز هذا الحزب بأيديولوجيته المتطرفة جداً، ويعارض بشدة إقامة دولة فلسطينية، وأقصى ما سيحصل عليه الفلسطينيون في تسوية سلمية هو الحكم الذاتي في أماكن سكناهم(2).

وأن المطالبة بإقامة دولة فلسطينية وكذلك بحق العودة، إنما تهدفان إلى تمويه الهدف الحقيقي، ألا وهو إزالة دولة إسرائيل كدولة يهودية و صهيونية(3).

ومهما يكن فقد رأت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن القائمة المشتركة بين الليكود وإسرائيل بيتنا والتي تم الإعلان عنها بين الحزبين لم تطرح البرنامج السياسي للقائمة المشتركة، وخاصة ما إذا كان هذا البرنامج سيشمل خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان بشان حل الدولتين، وأنه تم إرجاء طرح هذا البرنامج لأن الأمر متعلق بقضية إشكالية للغاية، وأن البرنامج لا مبرر له، فقد حكم الليكود في السنوات الأربع الماضية وبالتالي فإن إنجازاته وسياسته خلال الولاية الأخيرة هي البرنامج الانتخابي للحزب، وعلى الجمهور أن يحكم على الليكود ويصوت له وفقاً لهذه الإنجازات، فالبرنامج الانتخابي لليكود لم يعترف يوماً بإقامة دولة فلسطينية، والبرنامج الجديد يجب أن يتطرق إلى خطاب نتنياهو في بار إيلان واعتماد "حل الدولتين" لكن حزب إسرائيل بيتنا بقيادة ليبرمان يعارض خيار إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل(4). وفي المقابل فإن حزب الليكود على استعداد لتقديم تنازلات في مقابل السلام، على غرار التنازل الذي

---

(1) جوني منصور، الأحزاب الإسرائيلية عشية انتخابات الكنيست ال 17، المرجع السابق، ص 52.

(2) أسعد غانم وآخرون، تقرير مدار الاستراتيجي 2005، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2005، ص 79.

(3) انتخابات الكنيست الثامن عشر، مرجع سابق، ص 153.

(4) تخبط في الليكود حول إدراج خطاب "بار إيلان" في برنامج الليكود الانتخابي، صحيفة فلسطين، العدد 2010، غزة، 2012/12/25، ص 21.

قدمه مناحم بيغن في فترة اتفاق السلام مع الرئيس المصري أنور السادات، تنازل في ظل تسوية سلمية حقيقية وموثوق بها(1).

2- حزب يوجد مستقبل:

قالت صحيفة هآرتس الإسرائيلية **أن "يائير لبيد" زعيم حزب "يوجد مستقبل"**، في كلمة له ألقاها في "كريات موتسكين"، حول وجهة نظره فيما يتعلق بالموضوع السياسي والأمني مع الفلسطينيين، حيث قال إنه "يجب الانفصال نهائياً عن الفلسطينيين، وأن نقيم جداراً بيننا وبينهم" وأضاف لبيد: "لن يكون هناك شرق أوسط جديد، ولكن لن يكون هناك ثلاثة ملايين فلسطيني داخل حدود دولة إسرائيل"، وحسب رأيه: "لا توجد هناك خريطة لإسرائيل بدون مستوطنة أريئيل"، مضيفاً أن "على إسرائيل العودة للمفاوضات مع الفلسطينيين"، وعرض لبيد وجهة نظره حول الحل المستقبلي بقوله: "يعرف كل إنسان عاقل ومنطقي كيف سينتهي الأمر، ستكون هناك دولة فلسطينية، والتجمعات الاستيطانية ستكون جزءاً من إسرائيل"، وأضاف: "شارون تحدّث عن تنازلات مؤلمة، وجميعنا يعرف عمّا تحدّث، كما أن أولمرت تحدث عن ذلك ونتنياهو أيضاً، جميعهم تحدثوا عن خيار الدولتين لشعبين، ولكن الذي لا نعرفه كم من الوقت يجب أن يمر لتحقيق ذلك، وكم من الأشخاص سيموتون لكي نصل إلى ذلك(2)".

رغم انتقادات يائير لبيد المتكررة لنتنياهو وسياسته، باعتبار أنها تسببت في تجميد مسيرة التفاوض مع إسرائيل، إلا أنه يُحَمّل الفلسطينيين أيضاً جانباً من المسؤولية، مع تأييده للاستيطان في الضفة الغربية المحتلة عام 1967، وهو المعضلة الرئيسية أمام السلطة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، ويؤيد لبيد أيضاً حل الدولتين، لكنه يعارض أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المرتقبة(3).

3- موقف حزب العمل:

- يؤمن حزب العمل أن الطريق الذي يمكن من خلاله درء الخطر الذي يتهدد وجود دولة إسرائيل عبر تحويلها إلى دولة ثنائية القومية بدون أكثرية يهودية، يكمن في إقامة دولة فلسطينية، منزوعة السلاح إلى جانب دولة إسرائيل.

---

(1) جوني منصور، الأحزاب الإسرائيلية عشية انتخابات الكنيست ال 17: مراوحة بين الأيديولوجية والصراعات الإثنية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 22، رام الله، 2006، ص 50-51.

(2) يائير لبيد: يجب الانفصال نهائيا عن الفلسطينيين، ولا خريطة لإسرائيل دون "أريئيل"، موقع عرب 48، 2012/10/21، http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=95301

(3) يائير لبيد.."ملك إسرائيل المتوج"!، مجلة القدس، العدد 171، القاهرة، 2013، ص23.

- يعتبر حزب العمل إنهاء السيطرة على الشعب الفلسطيني استنتاجاً أخلاقياً للتاريخ اليهودي، ولمصلحة دولة إسرائيل السياسية و الأمنية.
- يمكن تحقيق هذه الأمور فقط من خلال الاتفاق على الفصل بين الشعبين برضا تام[1].

وينادي الحزب بدولتين قوميتين للشعبين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام، وستقرر الحدود بين الدولتين في المفاوضات بين الطرفين، وإن الكتل الاستيطانية التي يوجد فيها كثافة سكانية يهودية عالية ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية[2].

وفي هذا الشأن، ليس هناك أي مغزى عملي للشعار الإعلامي الذي يرفعه الحزب "دولتين لشعبين"، لأن ما يطرحه الحزب بالنسبة للفلسطينيين أبعد ما يكون عن الدولة، أو حتى عن الكيان القابل للبقاء[3].

ويطرح حزب العمل في برنامجه السياسي موافقته على دولة فلسطينية دون طرح حدودها أو مواقعها سوى الإشارة الواضحة إلى ضم الكتل الاستيطانية، وهذا معناه تقطيع التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية المقترحة وتحويلها إلى دويلات صغيرة دون شكل أو قدرة على العيش والاستمرار[4].

وأفاد موقع صحيفة هآرتس الإسرائيلية، أن حزب العمل يدعو في برنامجه الانتخابي الجديد إلى استئناف عملية السلام مع السلطة الفلسطينية، وأشار الموقع أن وثيقة الموقف السياسي الأمني التي نشرها حزب العمل تقر بأن الحاجة لبلورة تسوية مع الفلسطينيين نابعة من الخوف بأن تتحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، وأن التسوية السياسية هي الأداة الوحيدة القادرة على منع تحول إسرائيل إلى دولة لشعبين، ففي حال لم يتم التوصل لتسوية سياسية فقد تكون في إسرائيل أغلبية غير يهودية، مما يعني نهاية الحلم الصهيوني، وأن تصبح إسرائيل رغم أنفها دولة أبرتهايد، وبالتالي تفقد شرعيتها في نظر العالم كله كدولة للشعب اليهودي **وقالت شيلي يحيموفيتش رئيسة حزب العمل الجديدة** أن طَرْحنا واضح ومطروح على الطاولة، دولتان

---

(1) انتخابات الكنيست الثامن عشر: البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص 155.

(2) رؤية وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس للطريق العملية للحل السلمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 52، رام الله، 2002، ص 217.

(3) سمير صراص، وقائع انقلاب حزب العمل على اتفاق أوسلو، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 53، رام الله، 2003، ص 59.

(4) جوني منصور، الأحزاب الإسرائيلية عشية انتخابات الكنيست ال17، مرجع سابق، ص 52.

لشعبين مقابل دولة ثنائية القومية ونسعى لتحقيق السلام، والحاجة لدولتين لن تكون مرهونة بخطاب الكراهية ضد المستوطنين[1].

4- موقف حزب البيت اليهودي:

يتمسك الحزب بالمبدأ الذي وجه الصهيونية الدينية منذ بداية طريقها، بأن أرض إسرائيل ملك للشعب اليهودي بحسب التوراة، وتسعى لتجسيده كاملاً، ويؤمن الحزب بالمفاوضات السلمية المباشرة مع الدول العربية كلها ومع السلطة الفلسطينية، بناءً على أن المنطقة الممتدة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، لن تقوم فيها سوى دولة إسرائيل، ولن يقام فيها دولة فلسطينية، وأن الأردن هو الدولة الفلسطينية، ويجب أن يجد عرب الضفة الغربية وغزة فيه التعبير عن هويتهم القومية، ويعتبر الحزب اتفاق أوسلو وخطة خارطة الطريق ملغيين نظرياً، وسيعمل على إلغاؤهما عملياً بواسطة قرار إسرائيلي رسمي[2].

ويقوم البرنامج الانتخابي للحزب على أسس الأحزاب الدينية ويتبنى إيديولوجية يمينية صهيونية، ويؤكد على فكرة أرض إسرائيل الكاملة والاستيطان، وتعزيز الهوية اليهودية لدولة إسرائيل[3].

وصرح **رئيس حزب البيت اليهودي الوزير "نفتالي بينت"** بأنه وأعضاء حزبه يعارضون أي مبادرة سياسية مبنية علي مبدأ تبادل الأراضي وإقامة دولة فلسطينية وتقسيم القدس، وجاء تصريح الوزير بينت هذا في إطار مراسم أقيمت في المعهد الديني مركاز هراڤ بمناسبة ذكرى توحيد شطري أورشليم القدس[4].

5- موقف حزب شاس:

يُعتبر حزب شاس أحد أهم الأحزاب الإسرائيلية التي لا تكشف عن تصوراتها ومواقفها من عملية السلام جهراً وبشكل واضح، ترى شاس أن الجانب الاجتماعي، والذي يشمل موضوعي الدين والإثنية، هو الموضوع الأساسي، أما موضوع السلام فهو ثانوي، ولم تتخذ

---

(1) برنامج حزب العمل.. "دولة يهودية ديمقراطية أو دولة أبرتهايد"، صحيفة فلسطين، العدد 2010، غزة، 2012/12/25، ص 21.

(2) انتخابات الكنيست الثامن عشر: البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص 156-157.

(3) غازي السعدي، النظام الانتخابي الإسرائيلي، انتخابات الكنيست 2009 الأحزاب الإسرائيلية وتشكيل الحكومة وبرامجها السياسية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 2009، ص 37.

(4) رئيس حزب البيت اليهودي: نعارض أي مبادرة سياسية مبنية علي تبادل الأراضي، موقع بوابة الأسبوع، 2013/05/08، http://www.elaosboa.com/show.asp?id=7814&vnum=elaosboa&page=internationalnews

شاس توجهاً معيناً وواضحاً نحو عملية السلام وخاصة من موضوع التنازل عن جزء من الأراضي والدولة الفلسطينية وما إلى ذلك، فإن جمهور ناخبي شاس هو يميني من الناحية السياسية بكل معنى الكلمة، وإحدى المعطيات تفيد أن أغلب جمهور شاس يعتقد أن دولة إسرائيل لا تستطيع أن تعيش إلى جانب دولة فلسطينية(1).

ويلاحظ أن المد اليميني في حزب شاس، يشدد على أنه لا يعترف بالشعب الفلسطيني ولا بوجوده في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما لا يعترف بوجود أقلية فلسطينية أو عربية بين ظهراني الدولة، وإنما يرى أنهم أقليات دينية يتوجب التسامح معهم(2).

مواقف الرأي العام الإسرائيلي من رؤية حل الدولتين:

أثبت بحث معمق أجراه معهد دراسات الأمن القومي في شهر مارس 2007، أن 63% من السكان اليهود البالغين في إسرائيل يؤيدون حل "دولتين لشعبين"، لكن ما دامت القيادة الفلسطينية ترفض الاعتراف بصورة واضحة بدولة إسرائيل باعتبارها دولة للشعب اليهودي فلن يكون هناك حل للصراع، وإن إعلان إسرائيل بصورة واضحة، تأييد إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة يُعتبر تنازل تاريخي مهم وذو دلالة، ولكن لا يجوز للشعب اليهودي أن يقدم على هذا التنازل إذا لم يترافق مع إعلان فلسطيني واضح غير قابل للتأويل أن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وأن قبول صيغة "دولتين لشعبين" ينطوي أيضاً على حل لقضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، إذ إنه ليس في وسع الفلسطينيين أن يتنازلوا عن هذا الحق في الظروف الراهنة(3).

إن قبول نتنياهو "مبدأ الدولتين" يعكس تساوقاً مع موقف الأغلبية في صفوف الرأي العام الإسرائيلي، حيث أظهرت نتائج استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجراه "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب مطلع 2009، أن استعداد الجمهور اليهودي للموافقة في إطار تسوية دائمة، على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ازداد بشكل مطَّرد خلال العقدين الأخيرين، إذ ارتفعت نسبة الموافقين من 21% في العام 1987 إلى 61% في العام 2006، ثم هبطت إلى 55% في العام 2007، وانخفضت إلى 52% في العام 2009، ومع ذلك فإن نسبة المؤيدين لحل "دولتين لشعبين" ما زالت مرتفعة ومستقرة، إذ أيد هذا الحل في

---

(1) نبيه بشير، جدلية الدين السياسي في إسرائيل (حركة شاس كحالة دراسية) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2006، ص 73-75.

(2) جوني منصور وآخرون، تقرير مدار الاستراتيجي 2007، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2007، ص 176.

(3) هنيدة غانم وآخرون، في معنى الدولة اليهودية، مرجع سابق، ص 142.

العام 2007 ما نسبته 63% من الجمهور اليهودي، وفي العام 2009 بلغت نسبة المؤيدين 64% وقد فسر مُعدُّو الاستطلاع أن سبب الفوارق يكمن في أن مصطلح "دولة فلسطينية" ما زال يرعب فئات معينة من المجتمع الإسرائيلي، بينما تبدو صيغة حل "دولتين لشعبين" مقبولة لدى أغلبية من الجمهور اليهودي باعتبارها الحل الواقعي الوحيد للصراع(1).

كتب "**بن درور يميني**" **الذي يتولى منصب محرر صفحة الرأي في صحيفة معاريف الإسرائيلية**، حيث قال: "سيكون مؤتمر أنابوليس حلبة صراع على شرعية إسرائيل، ولذا يتوجب على إسرائيل أن تقول نعم لوقف الاحتلال ونعم لدولة فلسطينية ونعم لحل مشكلة اللاجئين بصورة عادلة، الفلسطينيون يقولون لا منذ الآن، فقد أوضحوا أنهم يعارضون صيغة "دولتين لشعبين" وأنهم مستعدون لصيغة "دولتين" فقط، أي دولة فلسطينية مباشرة الآن، ودولة فلسطينية أخرى بعد تطبيق حق العودة"، أما **يهودا بن مئير، الباحث في "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب** فكتب ما يلي: "تقول تقارير صحافية إن الفلسطينيين يعارضون صيغة "دولتين لشعبين" في أية تسوية مستقبلية مع إسرائيل ويصرون على تأييد صيغة "دولتين" فقط، يدور الحديث هنا على لب الصراع لا على مناقشة تتعلق بالصياغة أو بالكلمات، إذا كان هناك موضوع لا يجوز لإسرائيل أن تتنازل فيه أو حتى أن تتناقش في شأنه، تحت أي ظرف وفي أية حال، لأنه يتعلق بوجودنا الحقيقي"(2).

ويشدد **الدكتور ألكسندر يعقوبسون، أستاذ التاريخ العام في الجامعة العبرية في القدس**، على أن مصطلح دولة يهودية يستمد مشروعيته الدولية من قرار التقسيم 181، والذي نص على تقسيم البلاد إلى دولة يهودية ودولة عربية كي يمنح استقلالاً للشعبين اللذين يعيشان فيها، **ويرى البروفسور يورام ميتال، أستاذ الدراسات الشرق أوسطية في جامعة بن غوريون في بئر السبع**، أن موقف بنيامين نتنياهو الذي يعتبر أن الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي هو حجر الزاوية للسلام، يكشف الأساس الأيديولوجي لرئيس الحكومة، والذي يعتقد مثل معظم الإسرائيليين أن المعارضة العربية العامة للاعتراف بهذا المطلب تشكك في مجرد وجود دولة إسرائيلية وتعكس معارضة مبدئية للاعتراف بسيادتها، وهذا الاعتقاد السائد يعود إلى انعدام التمييز بين مجرد الاعتراف بدولة إسرائيل وبين الاعتراف بها كدولة يهودية، وأشار **المعلق الصحافي جدعون عيشت** إلى أن الزعماء السياسيين في إسرائيل الذين يتبنون مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي ينقسمون إلى قسمين: الأول يضم الزعماء الذين يلوحون بهذا المطلب باعتباره شرطاً للمفاوضات وهم يرغبون في عرقلة التوصل إلى اتفاق

---

(1) أنطوان شلحت، فلسطين في برنامج نتنياهو، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 34، رام الله، 2009، ص110.

(2) هنيدة غانم وآخرون، في معنى الدولة اليهودية، مرجع سابق، ص 141.

منذ أول مرحلة من المفاوضات، والثاني يضم الزعماء الذين يضعون هذا المطلب شرطاً للاتفاق وهم يرغبون في عرقلة الاتفاق لاحقاً، ويرى **المعلق الصحافي رفيف دروكر** أن مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية رأى النور لأول مرة خلال ولاية أرئيل شارون في رئاسة الحكومة الإسرائيلية (2001-2005)، واقتنع المسؤولون الأمريكيون بذلك، ومنذ ذلك الوقت فإن الرئيس جورج بوش الابن ووزيرة خارجيته كوندوليزا رايس، والرئيس الحالي باراك أوباما ووزيرة خارجيته هيلاري كلنتون يستعملون هذا التعبير بين الفينة والأخرى، ويضاف إلى ذلك أن قادة إسرائيل كانوا معنيين بطرح شرط مسبق للمفاوضات لا يمكن للفلسطينيين القبول به، ووجدوا ضالتهم في مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وبكلمات أخرى فإن الأهمية الكبرى لهذا المطلب كامنة في جبهة الرأي العام الإسرائيلي(1).

لقد أثارت الردود الرسمية الإسرائيلية على المرونة العربية حفيظة **المفكر الإسرائيلي إيال مجيد** الذي استهجن أن يأتي اليوم الذي يستجدي فيه العرب السلام ويرفضه الإسرائيليون، وقال أن إسرائيل تحاول فرض شروط مسبقة على الفلسطينيين والعرب لأنها غير جادة في التوصل لتسوية سياسية للصراع، مشيراً إلى أنه في كل مرة يستجيب العرب للشروط الإسرائيلية، يقوم صناع القرار في إسرائيل بمحاولة إملاء مزيد من الشروط، ويضيف مجيد أن لسان حال القادة الإسرائيليون يقول للعرب الذين يعرضون عليهم التنازلات: "اتركونا لحالنا لا تزعجونا بالحديث عن السلام، ليس لنا مصلحة في السلام، ليس ضرورياً لنا على الإطلاق وهو غير ذي صلة بحياتنا، ليس لدينا الوقت للاهتمام بما يقوله العرب البائسون الذين يمدون أياديهم ويتسولون"، على حد تعبيره، وقال **وزير الإسكان الإسرائيلي أوري أرئيل**، الذي ينتمي لحزب "البيت اليهودي"، إن مشروع موازنة الدولة لعام 2014 سيتضمن إضافة المزيد من المخصصات لتعزيز الاستيطان اليهودي في جميع أرجاء الضفة الغربية والقدس، وأضاف أن الحديث عن أي مشروع تسوية يُطرح لحل الصراع لا يمكن أن يؤدي إلى وقف وتيرة البناء في مستوطنات الضفة الغربية(2).

ودعا **البروفيسور يهودا شنهاف عالم الاجتماع في جامعة تل أبيب**، إلى تبني خيار الدولة الواحدة معتبراً أن حل الدولتين أصبح غير قابل للتطبيق بفعل السياسات الإسرائيلية، وأن الحل الأمثل للقضية الفلسطينية هو ضمان حقوق المواطنة في ظل دولة ديمقراطية تكون لجميع مواطنيها، وأنه يجب التفكير والنظر للمشهد السياسي العام لكامل منطقتنا، بحيث أصبح اليوم

---

(1) المرجع السابق، ص 150-153.

(2) صالح النعامي، تبادل أراضي؟ حتى الإسرائيليين ملوا التنازلات العربية، صحيفة الرسالة، العدد 1096، غزة، 2013/05/09، ص10.

طرح حل الدولتين هو طرح غير قابل للتطبيق، ويشكل خطورة كبيرة على الفلسطينيين في إسرائيل[1].

ويرى الباحث أن مواقف القادة والأحزاب والرأي العام الإسرائيلي من رؤية حل الدولتين يقوم على عدم تطبيق هذه الرؤية، وما يعزز ذلك الإجراءات الإسرائيلية على الأرض من توسيع الاستيطان وخلق حقائق جديدة وتسريع تهويد القدس وبناء الجدار العازل، وهذا ما يعكس نفسه في الانزياح الثابت نحو اليمين والتصلب في القضايا الجوهرية مثل الموقف من الاستيطان والقدس.

(1) يهودا شنهاف، حل الدولتين بات غير قابل للتطبيق ويجب نسيانه، موقع سما الإخباري، 2013/05/02، http://samanews.com/index.php?act=Show&id=158171

المبحث الثاني: تفاعلات رؤية حل الدولتين على الساحة السياسية الفلسطينية:

كان شعار "إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس على كامل التراب الوطني الفلسطيني" هو شعار الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها، وهذا مُدوّن في وثائق منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والتي قادت الثورة وضمت في إطارها فصائل المقاومة الفلسطينية على اختلاف اتجاهاتها، حيث ارتبط هذا الشعار بمقاومة الاحتلال الصهيوني وإنهائه، وعلى هذا الأساس تمت تعبئة الجماهير الفلسطينية والعربية، والتي قدمت التضحيات السخيّة في سبيل تحقيق هذا الهدف (تحرير فلسطين وإقامة الدولة).

ثم نشأت معطيات جديدة وثار الجدل في الساحة الفلسطينية حول تقييمها لحرب أكتوبر 1973 وقرأتها القيادة السياسية الفلسطينية بأنها حرب تحرير، قد يُمكّنها من اقتراب تحقيق حلم الدولة، فطرحت برنامجها المرحلي عام 1974 والقاضي بإقامة الدولة الفلسطينية على أي شبر يتم تحريره كخطوة على طريق البرنامج الاستراتيجي، أدّى هذا الطرح إلى انشقاقات واسعة في صفوف تنظيمات المقاومة، ووصل حجم الاختلاف إلى تخوين البعض لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها فرّطت بحلم الدولة على كامل التراب الوطني الفلسطيني، وقاطعت عدد من الفصائل منظمة التحرير وذلك لرفضها البرنامج المرحلي، خرجت مصر من دائرة الاجماع العربي بعد مبادرة الرئيس السادات عام 1977، ثم التحولات على إثر حرب الخليج الأولى عام 1980، والاجتياح العسكري الإسرائيلي على لبنان عام 1982، وخروج منظمة التحرير إلى بلدان الشتات، وبداية تراجع النفوذ الاشتراكي عام 1990، مما أدى الى خسارة منظمة التحرير لهذه القوة الداعمة، حيث طرحت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988 مبادرة السلام الفلسطينية وعبّرت عن رغبتها في الوصول لتسوية عادلة على أساس الاعتراف بإسرائيل مقابل انسحابها من الضفة الغربية وقطاع غزة، والقبول بحل قضية اللاجئين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، وتم الإعلان عن إقامة دولة فلسطين في وثيقة الاستقلال[(1)].

ثم أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في 15 نوفمبر 1988، وهو يوم مشهود في تاريخ النضال الفلسطيني، قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف تكون دولة للفلسطينيين ولتصبح جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، ولتعلن التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، معلنةً بذلك بداية عهد جديد[(2)].

---

(1) زينب الغنيمي، الدولة الفلسطينية بين الوهم والواقع وما بينهما، مجلة تسامح، العدد 29، رام الله، 2010، ص 86- 87.

(2) عادل محمود رياض، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1991، ص 5.

وهكذا مرت فكرة إقامة الدولة الفلسطينية، عبر عدة مراحل، حيث بدأت المرحلة الأولى بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 181 في 29 نوفمبر 1947، والذي نص على إمكانية إقامة دولتين، عربية ويهودية في فلسطين، ولكن تنفيذ إسرائيل لجزء من القرار وتخليها عن تطبيق جزئه الآخر جعل كل التصرفات المستندة إلى هذا القرار غير شرعية ولاغية، لأن الاكتفاء بإقامة دولة إسرائيل فقط مع رفض الاعتراف بضرورة إقامة دولة عربية في فلسطين، يعرض للشك شرعية قيام دولة إسرائيل، علماً بأن الطابع الشرعي والملزم للقرار مثار للجدل، وقد طرحت مجموعة من القرائن التي تؤكد عدم تمتع القرار 181 بالقوة القانونية الإلزامية(1).

أولاً: موقف القيادة السياسية الفلسطينية:

تحدث **الرئيس الفلسطيني محمود عباس** عن ثمانِ نقاط، واعتبرها مرجعيات وأسساً لعملية السلام، تحدد سقفاً لا يجوز له ولا لأي رئيس فلسطيني قادم أن يتجاوزها، وقد تضمنت ما يلي:

1. قرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع، وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، ورؤية حل الدولتين على أساس قرارات مجلس الأمن 242 و338 و1515، مع الاستفادة من كل تقدُّم حصل في المفاوضات في كامب ديفيد وطابا وأنابوليس.
2. الحدود تستند إلى الوضع الذي كان سائداً ما قبل الرابع من يونيو 1967، وإمكانية إجراء تبادل للأراضي بالقيمة والمثل دون المساس بالحقوق المائية أو التواصل الجغرافي والربط ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين مع ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة.
4. حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين كما ورد في مبادرة السلام العربية التي أصبحت جزءاً من خارطة الطريق.
5. لا شرعية لبقاء المستوطنات فوق أراضي الدولة الفلسطينية.
6. ترتيبات أمنية يقوم بها طرف ثالث على الحدود ما بين دولتي فلسطين وإسرائيل.
7. حل قضية المياه حسب القانون الدولي، وحق الدولة الفلسطينية في السيطرة على مصادرها المائية وعلى أجواءها وكل ما تملك فوق الأرض وتحتها.
8. إغلاق ملف أسرى الحرية، وإطلاق سراحهم جميعاً(2).

---

(1) حنا عيسى، الأسس القانونية لقيام الدولة الفلسطينية "2" القرار 181 ما له وما عليه، مجلة فلسطين الثورة، العدد 935، بيروت، 1993، ص 27.

(2) محسن محمد صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مرجع سابق، ص 125-126.

وأعلن الرئيس عباس في خطابه في الأمم المتحدة، عندما قدم طلب انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة في سبتمبر 2011، حيث قال: "يشرفني باسم الشعب الفلسطيني أن أقدم هذا الطلب من دولة فلسطين لانضمامها إلى الأمم المتحدة، يقدم طلب الانضمام هذا على أساس الحقوق الطبيعية والقانونية والتاريخية للشعب الفلسطيني ويستند إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 الصادر في 29 نوفمبر 1947، وإعلان استقلال دولة فلسطين في 15 نوفمبر 1988، واعتراف الجمعية العامة بهذا الإعلان في القرار 177/43 الصادر في 15 ديسمبر 1988، وفي هذا الإطار تعلن دولة فلسطين التزامها العمل من أجل تحقيق حل عادل ودائم وشامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يعتمد على رؤية دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمان، التي وافق عليها مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة والأسرة الدولية، وكل القرارات ذات الصلة التي أصدرتها الأمم المتحدة"[(1)].

وخلال مقابلة صحفية أجرتها صحيفة الأيام في رام الله مع الرئيس عباس بتاريخ 16 أبريل 2012، قال فيها: "إسرائيل تجعل حل الدولتين غير ممكن من خلال الاستيطان، وهي تحاول بكل وسائلها أن تقضي عليه، ولكن بالنسبة لنا فإن خيارنا الأول والأخير هو حل الدولتين، ونعتبر أن الاستيطان غير شرعي وسيبقى غير شرعي، وبالنتيجة فإنه مهما فعلت إسرائيل سيبقى حل الدولتين قائماً، وكما قلت فإن استيطانها يجب أن ينتهي[(2)].

وقال **رامي الحمد الله رئيس حكومة تسيير الاعمال الفلسطينية**: "إن الاحتلال يعيق إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي في الارض الفلسطينية، ويغلق نافذة حل الدولتين، مشدداً في ذات الوقت على ضرورة تواصل التحركات السياسية لتحقيق السلام في المنطقة، بما يتيح المجال أمام المضي قدماً في تعزيز عملية التنمية في دولة فلسطين"[(3)].

وقد وزع **الدكتور صائب عريقات مسؤول ملف المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية**، الوثيقة التي أعدها من أجل الذهاب إلى الأمم المتحدة في سبتمبر 2011 للاعتراف بالدولة الفلسطينية جاء فيها: "أن العالم أجمع يدرك اليوم أن الحل الوحيد القابل للتطبيق هو حل الدولتين على حدود الرابع من يونيو 1967 وبالتالي فإن الاعتراف بدولة فلسطين على حدود 1967 وبعاصمتها القدس الشرقية، يؤدي إلى الحفاظ على خيار الدولتين،

---

(1) نص طلب انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة في سبتمبر 2011، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، غزة، 2011، ص273.

(2) تصريح صحافي للرئيس الفلسطيني محمود عباس يقول فيه أن حل الدولتين خيار السلطة الفلسطينية الأول والأخير وإن حل السلطة غير وارد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 91، رام الله، 2012، ص1.

(3) الحمد الله: الاحتلال يعيق تحقيق النمو الاقتصادي ويغلق نافذة حل الدولتين، موقع وكالة معاً الإخبارية، 2013/06/27، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=609050.

خاصة، وأن الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو تستمر في سياسة الإملاءات وخلق الحقائق على الأرض، والإجراءات أحادية الجانب، مما يسارع في تآكل خيار الدولتين، وأمام هذه السياسة الإسرائيلية فإن الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود 1967، بات يشكل حماية لخيار الدولتين(1).

وأكدت **اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية** في بيان لها، عقب اجتماعها بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، أن أي بحث في التبادل المحدود للأراضي بذات القيمة والمثل، لا يمكن أن يتم إلا بعد التزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 بأكملها، وفي إطار حل شامل يضمن قيام دولة فلسطين فوق جميع أراضيها المحتلة، وعاصمتها القدس الشريف، كما رفضت اللجنة التنفيذية أي تحايل أو التفاف على مطلب الوقف التام لجميع النشاطات الاستيطانية، حيث إن الاستيطان بأكمله غير شرعي، ويهدد بتقويض حل الدولتين، ويهدف إلى تمزيق وحدة وترابط أراضي دولة فلسطين وعزلها عن مدينة القدس(2).

ثانياً: موقف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية من رؤية حل الدولتين:

1- موقف حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) من رؤية حل الدولتين:

أكدت **اللجنة المركزية العليا لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح** خلال دورة اجتماعاتها في عمان من 30 يونيو 2005 وحتى 2 يوليو 2005، على المواقف السياسية الثابتة لحركة فتح من حيث قرارها بخيار السلام كخيار استراتيجي يستند إلى قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات والتعهدات المبرمة ورؤية الرئيس بوش الابن بشأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، واعتبار عملية الانسحاب من غزة وشمال الضفة جزء من خطة خارطة الطريق وخطوة في مسيرة السلام، ورفض أية مواقف أو إجراءات إسرائيلية قد تمس هذا الموقف الاستراتيجي، مما يُحمل الجانب الإسرائيلي والأطراف الدولية المعنية كامل المسؤولية عن أية تجاوزات، والتأكيد على أن مسيرة السلام تُعني إنهاء الاحتلال بشكل كامل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، لأن تحقيق ذلك يؤدي للسلام في المنطقة(3).

---

(1) نص وثيقة عريقات للاعتراف بالدولة الفلسطينية بالأمم المتحدة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، غزة، 2011، ص 258.

(2) التنفيذية: تبادل الأراضي بعد الانسحاب لحدود الـ 67، موقع فلسطين أون لاين، 2013/5/13، http://www.alqudsonline.com/contentdetails.asp?ContentId=9106.

(3) بيان للجنة المركزية العليا لحركة فتح بشأن أعمال دورة اجتماعاتها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 63، رام الله، 2005، ص 179.

ورفض **القيادي في حركة فتح الأسير مروان البرغوثي** القرارات التي اتخذتها اللجنة المركزية لحركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية بقبول مبدأ تبادل الأراضي، وقال: "إن أية تعديلات على حدود عام 1967 يعتبر مساً بالثوابت الوطنية، وتقديم تنازلات مجانية للاحتلال الإسرائيلي"، وأضاف البرغوتي في رسالة سُربت من سجنه بمناسبة الذكرى الـ65 للنكبة الفلسطينية: "إن حق العودة للاجئين هو حق أصيل ومقدس ولا يخضع للمساومة مطلقاً، وشعبنا لم يفوض أحد للتنازل عن هذا الحق الذي كفلته القرارات الدولية وبخاصة القرار 194[(1)].

2- موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من رؤية حل الدولتين:

تنطلق الجبهة الشعبية في مواقفها من إقامة الدولة الفلسطينية، إلى قرارات الشرعية الدولية باعتبارها السند القانوني والسياسي لإقامة الدولة، وتعتبر الجبهة الشعبية قرارات مجلس الأمن 242 و 338 من قرارات الشرعية الدولية بعد أن أشارت أدبيات الجبهة وموقف مسؤوليها إلى رفض واضح لتلك القرارات، ولكن منذ البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية أصبحت الجبهة تؤمن بالحل المرحلي، أي بإقامة الدولة الفلسطينية ضمن حدود الرابع من يونيو 1967، كما أكدت الجبهة على رفضها للحلول الجزئية والانتقالية ومشروع الدولة المؤقتة التي نصت عليها خارطة الطريق، وصولاً إلى تطبيق القرارات الدولية من خلال عقد مؤتمر دولي للضغط على إسرائيل لاحترام قرارات الشرعية الدولية لقيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس[(2)].

3- موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من رؤية حل الدولتين:

يتمثل موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بالاتي:

- تفكيك المستوطنات الإسرائيلية من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- إقامة دولة فلسطين مستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967 وعاصمتها القدس.
- الاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية 242 و338 وقرار 194 الخاص بعودة اللاجئين.
- السيادة الكاملة لدولة فلسطين على أرضها ومياهها وأجوائها ضمن حدود الرابع من يونيو 1967.
- الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود[(3)].

(1) مروان البرغوتي، أي تعديلات على حدود 67 "تنازلات مجانية" للاحتلال، صحيفة فلسطين، العدد 2101، غزة، 2013/5/15، ص9.

(2) هنادي هاني إسماعيل، الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012، ص89-90.

(3) هنادي هاني إسماعيل، المرجع السابق، ص90-91.

ثالثاً: موقف الفصائل الفلسطينية الإسلامية من رؤية حل الدولتين:

1- موقف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من رؤية حل الدولتين:

قال **خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس** في مقابلة مع وكالة رويترز في دمشق بتاريخ 10 يناير 2007: "أنا كفلسطيني اليوم أتحدث مع مطلب فلسطيني وعربي بأن تكون عندي دولة على حدود 1967، صحيح أن هناك كياناً أو دولة اسمها إسرائيل على بقية الأراضي الفلسطينية، وأنا لا أتعامل مع هذا الأمر الواقع من منطلق الاعتراف أو الإقرار به، هذا أمر واقع نشأ من ظروف تاريخية ونحن اليوم نتحدث عن استعداد فلسطيني عربي للقبول بدولة على حدود 1967، وإن حماس ستتحدى الشروط الغربية بأن تعترف رسمياً بإسرائيل لحين تلبية المطلب الخاص بإقامة دولة فلسطينية[1].

وقال أيضاً في كلمة له في دمشق بتاريخ 25 يونيو 2009: "إن البرنامج الذي يمثل الحد الأدنى لشعبنا وقبلناه في وثيقة الوفاق الوطني كبرنامج سياسي مشترك لمجمل القوى الفلسطينية، هو قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس ذات سيادة كاملة على حدود الرابع من يونيو عام 1967، بعد انسحاب قوات الاحتلال وإزالته جميع المستوطنات منها، وإنجاز حق العودة[2].

وفي تصريح صحافي له عقب لقائه بالعاهل الأردني بتاريخ 29 يناير 2012 قال: "إنها مناسبة لأقول لكم إن حماس حريصة على أمن الأردن واستقراره ومصالحه، ونحترم أصول العلاقة، والعلاقات السياسية بالتراضي كما هي العلاقات الإنسانية، ونحترم حدود وسقوف أي علاقة يحددها الطرفان"، وأضاف: "نود أن نقول إن حركة حماس ترفض رفضاً قاطعاً كل مشاريع التوطين والوطن البديل، وتُصر على استعادة الحقوق الفلسطينية غير منقوصة لتكون فلسطين هي فلسطين، والأردن هو الأردن، والدولة الفلسطينية هي الدولة الفلسطينية، والدولة الأردنية كذلك بمفهومها الذي نعرفه"[3].

ونفت **حركة المقاومة الإسلامية حماس**، ما نشرته بعض وسائل الإعلام من مزاعم بأن خالد مشعل فوض العاهل الأردني بإبلاغ أوباما قبول حماس بمبدأ حل الدولتين، وقالت الحركة

---

(1) حديث صحافي خاص لرئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس خالد مشعل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 69، رام الله، 2007، ص 191.

(2) كلمة لخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 78، رام الله، 2009، ص 174.

(3) محسن محمد صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص 152.

في بيان صحافي صادر عن مكتبها الإعلامي: "إننا في حركة حماس نؤكد أنه لا أساس من الصحة لتلك المزاعم، فلم يتم التطرق لموضوع حل الدولتين، خلال لقاء مشعل ووفد الحركة مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني"، وأوضحت الحركة أن مشعل طرح مواقف حركة حماس ورؤيتها المعروفة حول القضية الفلسطينية وحقوق شعبنا، وكذلك الموقف والرؤية تجاه الدولة الفلسطينية المستندة إلى الثوابت(1).

وأكد **عضو المكتب السياسي في حركة المقاومة الإسلامية حماس الدكتور موسى أبو مرزوق**، أن لا أحد يملك شرعية التنازل عن شبر من أرض فلسطين، ولا إلغاء حق عودة أي فلسطيني لوطنه، وقال: "للمفاوضات وجهان، وجه المفاوض الفلسطيني يشترط وقف الاستيطان، والإفراج عن الأسرى، ودولة بحدود عام 1967، والوجه الآخر المفاوض الصهيوني، لا شروط لاستئناف المفاوضات عنده، ولكن هناك لاءات معروفة سابقاً، لا عودة لحدود عام 1967، لا للتفاوض حول القدس، ولا بد من اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة"، وأضاف: "تحركات جون كيري خطيرة واستراتيجيته مدمرة للحق الفلسطيني تحت عنوان حل الدولتين" (2).

2- موقف حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين من رؤية حل الدولتين:

أصدرت **حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين** بياناً ترفض فيه مبادرة السلام العربية بتاريخ 28 مارس 2007، وقالت إن أي مبادرة أو أي قرارات تصدر عن أي قمة أو أي دولة أو أي هيئة، تمس بما أجمعت عليه الأمة من أن الكيان الصهيوني كيان استيطاني غاصب وباطل، لا شرعية ولا حق له في الوجود، ويُحَرَّم الاعتراف به على أي جزء من فلسطين، وهي مبادرات وقرارات باطلة ومرفوضة، ولا تمثل إلا أشخاص من يوقعون عليها، وليست مُلزمة لجماهير الأمة التي ترفض الاعتراف بإسرائيل وترفض التطبيع، وتصر على إبقاء الصراع حياً ومفتوحاً حتى تحقيق وحدة الأمة ونهوضها لتحقيق النصر(3).

رابعاً: موقف فلسطينيي أراضي الـ 1948 من رؤية حل الدولتين:

بيّن استطلاعاً للرأي أُجريَ عام 2008، مرفق بدراسة تحليلية أجراها **البروفسور سامي سموحة من جامعة حيفا**، أن 41% من الفلسطينيين في إسرائيل أعلنوا عن قبولهم بوجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية مقابل 56.6% في عام 2003، وكشف الاستطلاع أن

---

(1) بيان صحفي صادر عن المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 2013/1/30.

(2) أبو مرزوق: تحركات كيري لفرض حل الدولتين مدمرة للحق الفلسطيني، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/5/6، http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=134328.

(3) بيان لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، ترفض فيه مبادرة السلام العربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 70، رام الله، 2007، ص 170.

تغييراً عميقاً في المواقف السياسية لفلسطينيي عام 1948 قد بدأ يظهر بقوة في أعقاب الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، وازداد أكثر في أعقاب الحرب على غزة، إذ تعالت الأصوات المنادية بحل سريع لإقامة دولتين، حيث إن إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل أصبح مطلباً لأغلبية الفلسطينيين في إسرائيل، ليس فقط لأن قيام مثل هذه الدولة يمكن أن يؤدي إلى حل مشكلة باقي أبناء الشعب الفلسطيني عن طريق إقامة وطن قومي لهم، وإنما يعد حلاً من شأنه أن يساعد في تحسين وضع الفلسطينيين، فالفلسطينيون في إسرائيل غير مستعدين للانتقال إلى دولة فلسطينية تقام في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكونهم متمسكين بانتمائهم الراسخ إلى أرضهم الفلسطينية التي أقيمت عليها إسرائيل عام 1948[1].

ويرى **الشيخ رائد صلاح** أن الحديث عن حل الدولتين يأتي للخروج من ورطة الاستيطان، وإسرائيل لم تفاوض الفلسطينيين قط، بل كانت دائماً تدير صراعاً مع الفلسطينيين والعرب، وما حل الدولتين إلا ذرّ للرماد في العيون، وفي التفكير الاستراتيجي يأتي طرح حل الدولتين غير قابل للتطبيق مباشرة مع الحديث عن يهودية الدولة، وكأن لسان حالهم يقول: العمل على حل الدولتين يعني يهودية الدولة، وبالتالي تطبيق التهجير، وعليه فالحديث عن يهودية الدولة في ظل ظروف الحل عن الدولتين يأتي في سياق استراتيجية لدولة يهودية من أهم مكوناتها نقاوة العرق اليهودي، والهدف منه ترحيلنا[2].

وقال **نديم روحانا مدير المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل**، أن الصهيونية في إطارها العام سعت صراحة إلى إقامة دولة يهودية اقصائية في فلسطين، وبموجب ذلك لم تضم هذه الدولة السكان الأصليين في تعريفها الوطني، وعليه قد تبدو هذه الخاصية في صالح حل التقسيم إلى دولتين يهودية وفلسطينية، ولكن التوصل إلى حل الدولتين سيترك مجموعة كبيرة من الفلسطينيين داخل إسرائيل يعانون من عدم المساواة، وقد يؤدي مثل هذا التقسيم وفي ظروف معينة إلى مزيد من التطهير العرقي وجرائم الحرب، وفي حال تقسيم فلسطين إلى دولتين ينبغي التفاوض مع السكان الأصليين الفلسطينيين، وسيرفض الفلسطينيون في إسرائيل التفاوض على التنازل عن حقوقهم بالمساواة، وستؤدي المطالبة بهذه الحقوق إلى مطالبة بدولة ثنائية القومية، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين، وهو التقسيم الذي لن تقبله إسرائيل[3].

---

(1) محسن محمد صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مرجع سابق، ص 87-88.

(2) إبراهيم أبو جابر وآخرون، الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، مرجع سابق، ص 14.

(3) نديم روحانا، الحالة الكولونيالية: هل حل التقسيم ممكن في فلسطين؟، رؤية بديلة حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وسياسات الشرق الأوسط، موقع مركز المعلومات البديلة، 2011/06/21، http://www.alternativenews.org/arabic/index.php/2010-08-16-09-08-09/2010-08-16-09-13-25/3443-2011-06-21-22-26-23

وفي ورقة معنونة "الموقف من التسوية السلمية ومن قضية الدولة الفلسطينية" قال **الدكتور جمال زحالقة – عضو المكتب السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي بالكنيست:** "تتبنى جميع القوى السياسية تقريباً في الداخل، برنامجاً واحداً من التسوية الدائمة للقضية الفلسطينية ويستند هذا البرنامج على الشرعية الدولية والإجماع العربي الرسمي والثوابت الوطنية الفلسطينية، وينطلق الموقف من التسوية القائمة على حل الدولتين ودعم حق العودة(1).

ويرى الباحث أن الفلسطينيون مختلفون في قبول رؤية حل الدولتين، فالقيادة الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية ترى أن الحل الوحيد القابل للتطبيق هو حل الدولتين القائم على الاعتراف بدولة فلسطين على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية 242 و338 وقرار 194 الخاص بعودة اللاجئين، والسيادة الكاملة لدولة فلسطين على أرضها ومياهها وأجوائها لأن تحقيق ذلك يؤدي للسلام في المنطقة، وأن حركة حماس ترى أن هذا الحل يمثل الحد الأدنى للشعب الفلسطيني، وترى قبوله دون الاعتراف بإسرائيل، في حين أن حركة الجهاد الاسلامي ترى أن لا شرعية ولا حق لإسرائيل في الوجود، وتُحَرِّم الاعتراف بها على أي جزء من فلسطين، ويقوم موقف فلسطينيي عام 1948 على تأييد الحل على أساس الدولتين، ولكنهم غير مستعدين للعيش داخل الدولة الفلسطينية، وهم متمسكون بأرضهم وبحقهم بالمساواة ودعم حق عودة اللاجئين.

(1) استراتيجية التواصل مع فلسطينيي 48 (ندوة)، مجلة شؤون عربية، العدد118، القاهرة، 2004، ص237.

المبحث الثالث: موقف النظام الإقليمي العربي من رؤية حل الدولتين:

أكد أقطاب النظام الإقليمي العربي على دعمهم لمبدأ حل الدولتين، فقد أصدر **الرئيس المصري السابق حسني مبارك**، بيان في ختام أعمال قمة شرم الشيخ بتاريخ 3 يونيو 2003، قال فيه: "التقينا اليوم بالرئيس جورج بوش لدفع قضية السلام قُدماً إلى الأمام، ولقد أعطى الرئيس بوش دفعة لعملية السلام بطرحه رؤية لإقامة دولتين إسرائيلية وفلسطينية تعيشان في أمن وسلام، إن هذه الرؤية تعني أنه إلى جانب دولة إسرائيل القائمة ستقوم دولة للفلسطينيين، إننا نرحب بخارطة الطريق التي انبثقت عن هذه الرؤية وتبنتها المجموعة الرباعية خصوصاً أنه تم قبولها من كلاً من الحكومة الإسرائيلية والحكومة الفلسطينية، ونُعرب بصفة خاصة عن تقديرنا لالتزام الرئيس بوش القوي بتطبيقها تطبيقاً تاماً"[(1)].

وتحدث مبارك، في مناسبة السادس من أكتوبر بتاريخ 5 أكتوبر 2010، "إننا نسعى إلى سلام عادل ودائم وشامل ينهي احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية ويعيد الحقوق لأصحابها، ويضع نهاية لمعاناة الشعب الفلسطيني ويقيم دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية بمسجدها الأقصى وحرمه الشريف، ونحن في مصر نبذل قصارى الجهد كي لا تنهار المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل على صخرة المستوطنات، ولكي لا تضيع الفرصة الحالية السانحة للسلام، كما ضاعت فرص كثيرة من قبل، لذلك فقد دعونا لأن تركز المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة على ترسيم الحدود الدائمة لدولة فلسطين المستقلة على أساس حدود 1967، لأن ذلك من شأنه حسم العديد من باقي قضايا الوضع النهائي بما في ذلك المستوطنات[(2)].

وكذلك أعرب **وزير الخارجية المصري السابق أحمد أبو الغيط** في حديث صحافي في باريس بتاريخ 12 نوفمبر 2010، أن المسار الفلسطيني متوقف نتيجة للموقف الإسرائيلي المتعنت الذي لا يساعد الإدارة الأمريكية في مساعيها، ويسعى دائماً إلى أن يضع الجانب الفلسطيني في مأزق متكرر، والجانب الإسرائيلي لاحظ أن الفلسطينيين متمسكون بوقف الاستيطان، فوضع حجر عثرة في مواجهة المفاوضات عن طريق الاستمرار في الاستيطان، وأشار إلى أنه طرح سؤالاً في واشنطن هل تسعى إسرائيل فعلاً إلى سلام متوازن وعادل أم إلى أحد شيئين: إطالة الوقت وإضاعته للسماح لنفسها بمناورات ومراوغات تكسب بها عشرين عاماً

---

(1) بيان للرئيس حسني مبارك في اختتام أعمال قمة شرم الشيخ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55، رام الله، 2003، ص 166.

(2) خطاب للرئيس حسني مبارك في مناسبة السادس من أكتوبر يطالب فيه بترسيم حدود دولة فلسطين على أساس حدود 1967، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 84، رام الله، 2010، ص 202.

أخرى كالتي كسبتها منذ مدريد وأوسلو، أو تسوية بشروطها تخدم أهدافها وتمكنها من التحكم بالطرف الفلسطيني في دولة صغيرة، وأضاف أن الخيارين لا يمكن أن يقبلهما أحد، لا الطرف الفلسطيني ولا العرب ولا المجتمع الدولي خصوصاً أن تكون هناك دولة فلسطينية مقطعة الأوصال ضعيفة تعيش في ظلال إسرائيل وحمايتها وتحت سيطرتها الكاملة(1).

ولا يختلف الموقف الأردني عن الموقف المصري فقد أعلن **الملك عبد الله الثاني ملك الأردن**، كلمة بمناسبة إعادة إطلاق المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين قال فيها: "السلام حق لكل مواطن في منطقتنا، وتحقيق السلام الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين هو شرط تحقيق الأمن والاستقرار لجميع الدول في الشرق الأوسط، ذلك أنه مدخل السلام الإقليمي، الذي سيؤدي إلى علاقات طبيعية بين إسرائيل و 57 دولة عربية ومسلمة تؤيد مبادرة السلام العربية، والوصول إلى هذا السلام سيكون أيضاً خطوة فاعلة لتحييد قوى الشر والعنف التي تهدد شعوبنا، ويجب أن نبذل كل جهد ممكن من أجل معالجة جميع قضايا الوضع النهائي، بهدف التوصل إلى حل الدولتين، الحل الوحيد الذي يضمن حقوق الطرفين، والحل الوحيد الذي سيوجد المستقبل الذي تستحقه منطقتنا، مستقبل يضمن السلام الذي يتيح لكل أب أن يربِّي أطفاله دون خوف، ويوفر لجيل الشباب فرصة التقدم والإنجاز(2).

وشدد العاهل الأردني، على مركزية القضية الفلسطينية التي يشكل عدم ايجاد حل عادل لها، عاملاً رئيسياً لعدم الاستقرار في المنطقة، وأن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتمكين شعوب المنطقة من العيش بأمان وسلام، وقال أن نافذة تحقيق السلام بدأت تضيق، ما يستدعي تنسيق الجهود من جميع الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بإحياء العملية السلمية، والمضي قدماً بها وصولاً إلى السلام العادل والشامل(3).

وجاء الموقف السعودي في حدود الدعم العربي لرؤية حل الدولتين، ففي كلمة **لوزير الخارجية السعودي سعود الفيصل** أمام مؤتمر أنابوليس بتاريخ 27 نوفمبر 2007، قال: "لقد آن الأوان لإنهاء هذا الصراع وتمكين شعوب المنطقة من توجيه طاقاتها نحو السلام والنماء بدلاً من الحروب والدمار، وهذا هو السبب الأساسي لانعقاد هذا الاجتماع المهم وهو معيار نجاحه

---

(1) حديث صحافي لوزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط عن لبنان، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 85، رام الله، 2011، ص 195.

(2) كلمة للملك عبد الله الثاني في مناسبة إعادة إطلاق المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 83، رام الله، 2010، ص 221.

(3) الملك الأردني: حل الدولتين السبيل الوحيد لتحقيق السلام، موقع صحيفة المنار، 2013/4/23، http://www.manar.com/page-4-ar.html.

النهائي، وقد عبرت الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة الرباعية الدولية عن الالتزام بالعمل لتحقيق تسوية نهائية للصراع العربي الإسرائيلي ضمن إطار زمني محدد، ونحن سنضع وفاؤهم بهذا الالتزام على المحك، إن مرجعية المفاوضات على كافة المسارات هي قرارات مجلس الأمن 242 و 338 و 1379 و 1515 وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، ومن الضروري أيضاً إذا أردنا لمفاوضات الوضع النهائي أن تنجح أن تطبق إسرائيل بعض الخطوات الأساسية مثل تجميد كافة الأنشطة الاستيطانية والإفراج عن الأسرى، ووقف بناء الجدار، وإزالة الحواجز ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، لقد آن الأوان لأن تضع إسرائيل ثقتها في السلام بعد أن راهنت طويلاً على الحرب دون نجاح، وعلى إسرائيل والعالم إدراك أن السلام والاستمرار في احتلال الأراضي العربية أمران متعارضان لا يمكن تحقيقهما معاً(1).

ولا يختلف الموقف القطري عن الموقف السعودي فقد صرح **وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم آل ثاني** إن الدول العربية تؤمن بخيار "السلام" الاستراتيجي، مضيفاً إن هناك دعماً عربياً لحل على أساس الدولتين "على حدود عام 1967 مع تبادل طفيف للأراضي ومتفق عليه"، جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقده بن جاسم ووفد الجامعة العربية في العاصمة الأمريكية واشنطن، بعد لقائه مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري لبحث أفق إحياء مفاوضات التسوية، وأعرب بن جاسم، حسبما نقلت وكالة الأنباء القطرية "قنا"، عن أمله بأن يفتح هذا الاجتماع إلى طريق "سلام شامل بين العرب والإسرائيليين مبني على اتفاق عادل بين الطرفين"، موضحاً أن الاجتماع الذي حضر نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن جانباً منه، كان "مثمراً وجيداً"، وأوضحت "قنا" أن الاجتماع بحث آخر مستجدات المبادرة العربية وجهود لجنة مبادرة السلام برئاسة قطر، وتم استعراض آليات التنسيق وتكاتف الجهود لبلورة موقف عربي مشترك وموحد من عملية السلام المراد تفعيلها ودفعها للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة ودائمة للقضية الفلسطينية(2).

ومن الجدير بالذكر أن جملة المواقف القطرية العربية قد انعكست على قرار الإجماع العربي فقد قال **رئيس جامعة الدول العربية نبيل العربي:** أن أي تبادل للأراضي بين إسرائيل

---

(1) كلمة لوزير الخارجية السعودي سعود الفيصل أمام مؤتمر أنابوليس، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 72، رام الله، 2007، ص 179.

(2) بن جاسم: حل الدولتين مع تبادل طفيف متفق عليه للأراضي، موقع صحيفة السبيل الأردنية، 2013/04/30، http://www.assabeel.net/arab-and-international/arab-news/139438/

والسلطة الفلسطينية يجب أن يقوم على قاعدة تساوي القيمة والمساحة وبرضاء الطرفين، وأضاف إلى أن واشنطن تحاول منذ عشرين عاماً إدارة الصراع لا حله كما تعد دائماً(1).

وفي هذا الإطار عقدت **اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية** اجتماعاً بتاريخ 8 أكتوبر 2010، في مدينة سرت برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لدولة قطر، حيث حملت اللجنة الوزارية الحكومة الإسرائيلية مسئولية توقف المفاوضات المباشرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي في واشنطن في 2 سبتمبر 2010، نتيجة لاستمرارها في سياستها الاستيطانية غير المشروعة وما يترتب عليها من تداعيات خطيرة، والتأكيد على أن استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة يتطلب الوقف الكامل للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، وثمنت اللجنة المواقف التي أعلنها الرئيس أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 سبتمبر 2010، بشأن الحقوق الفلسطينية، والتأكيد على استعدادها الكامل للتعاون مع الإدارة الأمريكية لترجمة ما جاء في هذا الخطاب من مواقف إلى واقع ملموس بما في ذلك الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة، ودعوة الولايات المتحدة إلى الاعتراف بدولة فلسطين على حدود 4 يونيو 1967 بعاصمتها القدس الشرقية(2).

وتبنى الموقف العربي الرسمي المبادرة العربية للسلام وتم تشكيل لجنة لمتابعة المبادرة العربية، ودعا إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين، وذلك طبقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، كما قررت اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية التوجه إلى الأمم المتحدة لدعوة دولها الأعضاء للاعتراف بهذه الدولة، وحشد التأييد الدولي لهذه الخطوة في كلاً من الجمعية العامة والأمم المتحدة(3).

أما الموقف السوري فقد اختلف قليلاً عن موقف الإجماع العربي، وتعامل مع القضية بحذر، فقد صرح **فاروق الشرع وزير الخارجية السوري السابق** في حديث صحافي له في بروكسل بتاريخ 7 نوفمبر 2001، في رده على السؤال الذي وجه له، هل تعتبر دعوة الرئيس جورج بوش الابن إلى الاعتراف بدولة فلسطينية مؤشراً لحصول شيء جدي وعملي؟ أجاب

---

(1) العربي: تبادل الأراضي يجب أن يقيد بالمساحة والقيمة ورضا الطرفين، صحيفة فلسطين، العدد 2151، غزة، 2013/5/15، ص3.

(2) بيان للجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية بشأن تطورات الموقف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 85، رام الله، 2011، ص 194.

(3) هنادي هاني إسماعيل، مرجع سابق، ص71.

الشرع: "لا أعتقد أنه سيكون هناك شيء عملي ملموس، فنحن أمام توجه ومؤشر، ولربما أخذ هذان التوجه والمؤشر مع المدى الزمني بعض الأشكال على الأرض، وهذا يتوقف في الدرجة الأولى على الموقف الأمريكي وقدرته على الضغط على إسرائيل، وبدون الضغط عليها لا سلام ولا حل ولا عملية سلام وإذا استمر شارون بهذه الطريقة فلن يكون هناك أفق حل للحديث عن عملية سلام"(1).

وفي ذات السياق صرح **الرئيس السوري بشار الأسد** خلال مؤتمر صحافي له بشأن خطة السلام السعودية في بيروت بتاريخ 28 مارس 2002: "أن مبادرة السلام التي طرحتها السعودية على مؤتمر القمة العربية تمثل خطوة أولى يجب أن تتبعها خطوات، موضحاً أنها بحاجة إلى آلية لكي تصبح مبادرة فاعلة، نحن وافقنا على المبادرة والآخرون أيدوها، وإن الفارق بيننا وبين الآخرين أننا نعتقد أنها خطوة أولى ومطلوب آلية عمل لتنفيذها، وإن الولايات المتحدة لم تكن قادرة على لعب دور الراعي، وإذا لم تكن هناك رعاية فلن يكون هناك سلام، وإن سوريا اختلفت مع بعض الدول العربية وغير العربية بشأن جهود السلام في المنطقة، وأن الوقت أثبت صحة موقف بلاده"(2).

ويرى الباحث أن المواقف الإقليمية ترى في تحقيق السلام الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين شرط لتحقيق الأمن والاستقرار لجميع الدول في الشرق الأوسط، ذلك أنه مدخل السلام الإقليمي، ومن الضروري أيضاً إذا أردنا لمفاوضات الوضع النهائي أن تنجح أن تنسحب إسرائيل إلى حدود عام 1967، والاعتراف بالدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

---

(1) حديث صحافي لوزير الخارجية السوري فاروق الشرع بشأن البحث في موضوع الإرهاب في مؤتمر الشراكة الأوروبي المتوسطي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 49، رام الله، 2002، ص 157.

(2) مؤتمر صحافي للرئيس بشار الأسد بشأن خطة السلام السعودية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 51، رام الله، 2002، ص 188.

المبحث الرابع: المواقف الدولية من رؤية حل الدولتين:

دعا **سكرتير الأمم المتحدة السابق كوفي عنان**، حين مشاركته في جلسة مجلس الأمن حول الشرق الأوسط إلى حل "يحترم حقوق اللاجئين الفلسطينيين ويتساوق مع حل الدولتين وطابع الدولة في المنطقة"[1]. **واعتبر روبرت سيري، مبعوث الأمم المتحدة في القدس** أن استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات "يقوض احتمال استئناف المفاوضات والتوصل إلى حل الدولتين في الصراع"، وذلك بعد أن أعلنت الحكومة الإسرائيلية بعد خطاب الرئيس محمود عباس في سبتمبر 2011 أمام الأمم المتحدة، عن بناء 1100 وحدة سكنية في القدس الشرقية، وتُعد هذه الخطوة تحدياً للمجتمع الدولي وللرباعية الدولية واستهتاراً بالأمم المتحدة[2].

وأعلن **جيفري فيلتمان مساعد الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة للشئون السياسية،** خلال جلسة مجلس الأمن والتي خُصصت لبحث الوضع في الشرق الأوسط، عن دعم الأمم المتحدة لاستئناف مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولبدء مفاوضات حل الدولتين وبناء الدولة الفلسطينية، ثم دعا إلى وقف الاستيطان الإسرائيلي قائلاً: "نشعر بالقلق من استمرار الاستيطان لمعارضته القانون الدولي"[3].

أما موقف اللجنة الرباعية الدولية من رؤية حل الدولتين فقد اعتبر أن الحل الوحيد للصراع الإسرائيلي الفلسطيني القابل للتطبيق يكمن في اتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967، ويحل كافة قضايا الوضع النهائي، ويلبي تطلعات كلا الطرفين في قيام وطنين مستقلين من خلال دولتين لشعبين إسرائيل ودولة فلسطين مستقلة ومتواصلة جغرافياً وقابلة للحياة، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، وأكدت اللجنة الرباعية أن السلام العربي الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية بالوسائل السلمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً لهذه الأسس، هما في صميم مصلحة الطرفين ودول المنطقة والمجتمع الدولي[4].

---

(1) طال بيكر، الدعوة للاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ترجمة عمر عاشور، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، غزة، 2011، ص 103-104.

(2) ناهض زقوت، قراءة سياسية في خطاب الرئيس في الأمم المتحدة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، غزة، 2011، ص 59.

(3) فيلتمان: ندعم حل الدولتين والوضع المالي لفلسطين في خطر، موقع الكوفية برس، 2013/04/25، www.kofiapress.net/ar/node/131133.html

(4) بيان للجنة الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط بحث حكومة إسرائيل على تجميد الاستيطان، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 79، رام الله، 2009، ص 177.

وفي اجتماع للجنة الرباعية حول السلام في الشرق الأوسط، عُقد في نيويورك بتاريخ 23 سبتمبر 2011، أكدت تصميمها على البحث فعلياً وجدياً عن حل شامل للصراع الإسرائيلي العربي على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي 242 و338 و1397 و1515 و1850 ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق والاتفاقات التي توصل إليها الجانبان من قبل، وتؤكد اللجنة الرباعية التزامها بسلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط والبحث عن حل كامل للنزاع الإسرائيلي العربي، وتؤكد مجدداً أهمية المبادرة العربية[(1)].

ويتساوق موقف دول الاتحاد الأوروبي مع رؤية حل الدولتين، على الرغم من الاختلاف الواضح في محددات وحوافز السياسة الأوروبية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي عموماً، والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص إلا أن هناك أرضية مشتركة تجمع بين الدول الأوروبية وتشكل النواه لموقفها الجماعي، والمتمثلة في الحفاظ على وجود إسرائيل كدولة والحفاظ على أمنها، وكانت درجة ارتباط الدول الأوروبية بالمشروع الصهيوني قد تفاوتت من دولة إلى أخرى، إلا أن عوامل كثيرة جداً قد جعلت من الحفاظ على وجود إسرائيل وأمنها مصلحة أوروبية مشتركة، وهذه المصلحة ليست مصلحة سياسية فحسب، ولكنها ذات جذور حضارية ودينية وثقافية، فصورة إسرائيل لدى الرأي العام الأوروبي لا تزال إجمالاً أفضل بكثير من صورة العرب[(2)].

وقد أصدر الاتحاد الأوروبي بياناً مهماً أكد فيه على أنه لم يسبق أبداً أن اعترف بضم شرقي القدس، وأنه من أجل تحقيق السلام الحقيقي، فإنه لا بد من إيجاد حل من خلال التفاوض لوضع القدس كعاصمة مستقبلية للدولتين، وأكد البيان أن المستوطنات والجدار العازل وهدم المنازل، هي كلها ممارسات غير شرعية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة في طريق السلام، وتهديد يجعل الحل القائم على دولتين أمراً مستحيلاً، ودعا إلى استئناف عاجل للمفاوضات التي ستؤدي ضمن إطار زمني متفق عليه، إلى حل قائم على وجود دولتين: دولة إسرائيل، ودولة فلسطين مستقلة، وديمقراطية، ومتواصلة الأراضي جغرافياً، وقادرة على البقاء، لتعيشا جنباً إلى جنب في سلام وأمن[(3)].

ووضعت حكومة السويد عندما كانت تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي مسودة وثيقة تدعو إلى تقسيم القدس بين إسرائيل ودولة فلسطينية مستقبلية، وأهم ما جاء في نص هذه

---

(1) نص إعلان اللجنة الرباعية حول السلام في الشرق الأوسط، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، غزة، 2011، ص 274.

(2) سامي يوسف أحمد، موقف المجموعة الأوروبية من القضية الفلسطينية، مجلة تسامح، العدد 26، رام الله، 2009، ص 56.

(3) محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مرجع سابق، ص 123.

الوثيقة أن مجلس الاتحاد الأوروبي يعرب عن قلقه العميق للجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط، ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى الاستئناف العاجل لمفاوضات تقود ضمن إطار زمني متفق عليه إلى حل الدولتين مع قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية وتعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل(1).

وقال **اندرياس رينيكيه، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط،** نحن ندعم مبادرة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، وقال أنه في العام الماضي ازدادت مخاوفنا من أن خيار حل الدولتين في خطر، وبالفعل فإن وزراء الخارجية الأوروبيين قالوا أنه إذا لم تكن هناك مبادرة فاعلة في العام 2013 فإننا نخاطر باختفاء خيار حل الدولتين وذلك لسببين، الأول الأوضاع المالية الصعبة للسلطة الفلسطينية، أما الأمر الثاني فهو النشاطات الاستيطانية، وقال أن كل وزراء الخارجية الأوروبيين الـ 27، أكدوا على أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافياً، لأنه ببساطة الأرض يلتهمها الاستيطان(2).

ومن الجدير بالذكر أن هذا التوجه قد أثر على السياسات المنفردة لمعظم الدول الأوربية، فقد قال **طوني بلير رئيس الحكومة البريطانية السابق،** في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس محمود عباس في لندن بتاريخ 21 فبراير 2007، "بالطبع أنا أدعم فكرة حكومة وحدة وطنية والمهم إن كانت ستكون حكومة تقدم حلاً إلى الشرق الأوسط فلا بد أن تستند هذه الحكومة إلى حل الدولتين، ويجب أن نوضح أن الرئيس عباس وضع وطرح رؤية فلسطينية وهي رؤية توجد بها دولة فلسطينية تعيش بسلام مع جارتها وبالتنمية الاقتصادية التي يمكن أن تحدث في دولة فلسطين، وهو سيعمل بجد لها وهو يعلم أن نبذ العنف والعمل مع إسرائيل هو الطريق الوحيد لتحقيقها"(3).

وأدان **وزير الخارجية البريطاني وليم هيج،** مواصلة البناء في المستوطنات وقال هيج في بيان صحافي: "بينما نثمن جهود الحكومة الإسرائيلية لتلافي شرعنة الاستيطان، فإن القرار بنقل مستوطنين من البؤر العشوائية وبناء وحدات إسكان جديدة لهم في المستوطنات يشكل سابقة خطيرة كون هذه البؤر غير شرعية وفق القانون الدولي ويجب إزالتها فوراً، وأكد أن بناء

---

(1) نص وثيقة السويد بشأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية والقدس عاصمة لها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 80-81، رام الله، 2010، ص 266.

(2) المبعوث الأوروبي: نخاطر باختفاء حل الدولتين إذا لم تكن هناك مبادرة فاعلة في العام 2013، موقع صحيفة الأيام، 2013/5/9، http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=215151.

(3) مؤتمر صحافي مشترك للرئيس محمود عباس ورئيس الحكومة البريطانية طوني بلير يؤكدان فيه ضرورة تحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط على أساس الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 70، رام الله، 2007، ص 172.

المستوطنات يشكل عقبة للسلام ويجب أن يتوقف مباشرة وفق التزامات إسرائيل بخارطة الطريق التي حددت في عام 2003"، وقال هيج: "إن مواصلة النشاط الاستيطاني وخرق إسرائيل للقانون الدولي هو عمل استفزازي ويقوض فرص السلام بين إسرائيل وفلسطين ويجعل من تحقيق حل الدولتين صعباً كما يجعل من الصعب على أصدقاء إسرائيل الدوليين الدفاع عن أعمال الحكومة الإسرائيلية[1]. ثم أكد هيج في مقام آخر أن احتمالات تطبيق حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني انعدمت تقريباً بسبب التوسع في النشاط الاستيطاني اليهودي في الأراضي المحتلة محذراً إسرائيل من أن ذلك يفقدها تأييد المجتمع الدولي، وستجعل من المستحيل تطبيق حل الدولتين[2].

وفي هذا الإطار أدانت فرنسا بناء وحدات استيطانية جديدة في الضفة الغربية، وقال **الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية برنار فاليرون**، في بيان صحافي: "تدين الإعلانات التي قام بها رئيس الوزراء ووزير الإسكان الإسرائيليان، المتعلقة ببناء عدة عشرات من وحدات السكن الجديدة في مستوطنات الضفة الغربية، حيث إن بعضها بعيد عن خطوط 1967، في وقت من المهم فيه تحاشي الاستفزازات قبل كل شيء واستئناف الحوار بين الأطراف"، وأضاف: "تدعو رئيس الوزراء نتنياهو إلى الامتناع عن تنفيذ هذه الإعلانات، ونذكر بأن الاستيطان في كل أشكاله هو غير شرعي بنظر القانون الدولي، ويدمر على الأرض أسس حل الدولتين ويشكل حاجزاً أمام السلام"[3].

وصرح **الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي** أن فرنسا تؤمن بالسلام وبنهاية هذا الصراع الذي دام طويلاً، وأن المسألة مسألة إرادة وشجاعة، وأن فرنسا تريد تشجيع الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية على متابعة المفاوضات بتصميم، والسير قُدماً نحو تسوية نهائية، وأنه يجب القيام بتغييرات ملموسة ميدانياً وعدم انتظار إحراز تقدم سياسي حاسم"، ثم أعلن: "أن موقف فرنسا المبدئي بشأن الوضع النهائي للقدس، هو أن مستقبل القدس يجب أن يندرج في إطار تسوية يتم التفاوض عليها بين الأطراف وفقاً للقانون الدولي، وأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دون قدس تكون عاصمة لدولتين[4].

---

(1) فرنسا وبريطانيا تدينان التوسعات الاستيطانية في الضفة، صحيفة فلسطين، العدد 1815، غزة، 2012/6/9، ص 8.

(2) بريطانيا: فرص حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني تلاشت تقريبا، موقع أمد للإعلام، 2013/1/22، http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=110639.

(3) فرنسا وبريطانيا تدينان التوسعات الاستيطانية في الضفة، صحيفة فلسطين، مرجع سابق ص 8.

(4) حديث صحافي للرئيس نيكولا ساركوزي يعتبر فيه أن قدر القدس هو أن تصبح عاصمة للدولتين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 74-75، رام الله، 2008، ص 179.

وكذلك طالبت **المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل** في الخطاب الذي ألقته باسم حكومتها في البرلمان الاتحادي لمناقشة أعمال قمة الدول الصناعية الثماني، مطالبة إسرائيل بوقف كامل للاستيطان وتنفيذ حل الدولتين، وفي إشارة إلى أزمة الشرق الأوسط المستمرة والجهود السياسية المبذولة حالياً وإصرار إسرائيل على مواصلة توسيع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، شددت ميركل على ضرورة حض الأطراف المختلفة على تقديم تنازلات في الأمور المختلفة، بما في ذلك الاستيطان، وقالت: "لدي قناعة تامة بضرورة وقف كامل للاستيطان، وإلا فإننا لن نصل إلى حل الدولتين المنشود، أي دولة إسرائيل اليهودية ودولة فلسطينية قادرة على العيش في أمان"(1).

وأكد **الرئيس الألماني يواخيم جاوك** دعم بلاده لمبدأ "حل الدولتين" على أساس حدود عام 1967، كما أكد دعم ألمانيا لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة"، ثم خلص إلى القول "بالنتيجة، يجب إحقاق حل الدولتين وتطبيقه مع الحقوق التاريخية وحقوق الطرفين، ونحن نأمل في أن يستفيد الشعبان من هذه الفرصة ولا يضيعوها على أنفسهم"(2).

من الجدير بالذكر أن فرنسا وألمانيا تشكلان قاطرة الاتحاد الأوروبي، وأن هذين البلدين لعبا دوراً كبيراً في عهدي شيراك وشرويدر في معارضة السياسة الأحادية التي انتهجتها إدارة بوش في معالجة الأزمات الدولية، وأبديا موقفاً متحفظاً باتجاه صدق النوايا الأمريكية إزاء العالم العربي وقد اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور كبير في دعم عملية التسوية بين إسرائيل والعرب، ولكن هذه الجهود جوبهت بالعراقيل من قِبل إسرائيل وأمريكا ولذلك بقيت قاصرة ومحدودة التأثير في مجال حل الصراع العربي الإسرائيلي، وفي مجال ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة(3).

ولا يختلف الموقف الروسي عن موقف بقية دول الأوربية من رؤية حل الدولتين، وإن بدا أكثر دعماً للحقوق الوطنية الفلسطينية، فقد أعلن **الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين** خلال حديث صحافي عشية زيارته للقاهرة بتاريخ 2 أبريل 2005، "إن للشعب الفلسطيني حقه الطبيعي في إقامة دولته المستقلة، وبطبيعة الحال لكي تتحقق هذه الفكرة أو تُعلن يجب أن تصبح هذه الدولة قابلة للحياة، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تعرف الأطراف أن عليهم إدراك كيف

---

(1) ميركل تجدد دعوة إسرائيل إلى وقف تام للاستيطان وحل الدولتين، موقع جريدة القدس، 2009/07/03، http://www.alquds.com/news/article/view/id/103342

(2) الرئيس الألماني يؤكد دعم حل الدولتين، موقع جريدة الاتحاد، 2012/06/01، http://www.alittihad.ae/details.php?id=53605&y=2012&article=full

(3) ماجد كيالي، مشاريع الإصلاح في المنطقة: تنافسات خارجية.. وتجاذبات إقليمية، مجلة شئون عربية، العدد 119، القاهرة، 2004، ص 57- 58.

يتوصلون إلى الحلول الوسط، وأعتقد أن الفرص متاحة فعلاً للحلول الوسط، كما إنني على ثقة تامة على أن الرئيس محمود عباس يسعى إلى السلام الحقيقي، وعلينا جميعاً أن نبذل الجهود الحقيقية من أجل مساعدته، وإقناع كل الفصائل والقوى السياسية في أراضي السلطة الفلسطينية بالتعاون معه لما فيه مصلحة للشعب الفلسطيني"[1].

وفي بيان مشترك لجمهورية روسيا الاتحادية والمملكة الأردنية الهاشمية صدر في عمان بتاريخ 13 فبراير 2007، تؤكد الدولتان على محورية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وضرورة حل هذا الصراع على أساس الدولتين ومعالجة قضايا الحل النهائي على أساس مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق وقرارات مجلس الأمن، باعتبار ذلك المفتاح الرئيسي لمعالجة أهم الأزمات الإقليمية التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، وأنهم سيواصلون جهودهما من أجل تحقيق التسوية العادلة والدائمة والشاملة في الشرق الأوسط[2].

وأكد **الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف** بأن الموقف الروسي ثابت مع الحق والعدل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، كما أكد على أن هذه المواقف ليست شعارات، وإنما هي مواقف مشفوعة بدعم سياسي، حيث إن روسيا لها بصمة واضحة لدى الشعب الفلسطيني وهي مع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأن التوصل إلى السلام الشامل والعادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين ممكن فقط بشرط إقامة الدولة الفلسطينية[3].

يرى الباحث أن موقف اللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي وروسيا يتمثل في حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال اتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967، ويحل كافة قضايا الوضع النهائي، ويلبي تطلعات كلا الطرفين في قيام وطنين مستقلين من خلال دولتين لشعبين إسرائيل ودولة فلسطين مستقلة ومتواصلة جغرافياً وقابلة للحياة، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

---

(1) حديث صحافي للرئيس فلاديمير بوتين عشية زيارته للقاهرة يتناول الوضع في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 63، رام الله، 2005، ص 187.

(2) بيان مشترك لجمهورية روسيا الاتحادية والمملكة الأردنية الهاشمية يؤكد ضرورة حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 69، رام الله، 2007، ص 196.

(3) هنادي هاني إسماعيل، مرجع سابق، ص70.

الفصل الخامس

مستقبل رؤية حل الدولتين: بين إمكانات التحقيق والبدائل المحتملة

المبحث الأول: عراقيل تحقيق رؤية حل الدولتين.

المبحث الثاني: البديل الممكن لرؤية حل الدولتين.

المبحث الأول: عراقيل تحقيق رؤية حل الدولتين:

التسوية السياسية القائمة على رؤية حل الدولتين لم تكن ممكنة التطبيق أو قابلة للحياة منذ التوسع الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية والقدس لعام 1967، حيث هناك مأزق يعترض التوصل إلى حل سياسي ينجم عنه دولتان مستقلتان ومتجاورتان تعيشان جنباً إلى جنب في منطقة الشرق الأوسط، حيث إن الفكرة الصهيونية قائمة على أن فلسطين التاريخية، من نهر الأردن إلى البحر المتوسط، يجب أن تكون دولة واحدة تحت السيادة الإسرائيلية، كما أن إنهاء الاحتلال ليس على جدول الحكومة الإسرائيلية، والقوى السياسية في إسرائيل موحدة في رفضها قيام دولة فلسطينية عملية، وقابلة للحياة، ومتصلة الأراضي تعيش جنباً على جنب مع إسرائيل، لذلك لن يتحقق السلام ما دامت عملية التسوية لا تتضمن أساسيات عادلة لحل القضية الفلسطينية.

في الوقت الذي يرى كثير من المراقبين أن في الإمكان التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي، على أساس أن حل الدولتين لا يزال الأفضل بين الخيارات السيئة لحل الصراع، ولا يزال البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية يستحق دعم الأكثرية الفلسطينية، وهي ما زالت قادرة على إدارة حملتها التفاوضية بكرامة وجدارة، وتستحق فعلاً كل الدعم للوصول إلى اتفاق مع إسرائيل يحمل في طياته دولة فلسطينية قابلة للحياة، وقادرة على الدفاع عن نفسها، تكون عاصمتها القدس الشرقية(1).

وأنه منذ أن وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على فكرة قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، ظهرت حركة داخلية ضمن المجتمع الإسرائيلي تسير في نفس الاتجاه، حيث بدأت مجموعات عدة من دعاة السلام برفع شعار "دولتان لشعبين"، ولا شك أن قبول حق الآخر بإقامة دولة قد مثل انعطافاً هاماً بالنسبة إلى المجتمعين، لكن مشكلة العبارة تكمن في التأويلات المتعددة لها، الشعار بالنسبة للفلسطينيين واضح جداً، ويعني دولة فلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك في إطار القرارات الدولية وخاصة القرار رقم 242، أما بالنسبة إلى الإسرائيليين فإنها أكثر تعقيداً، لقد رفع اليسار الإسرائيلي هذا الشعار خلال فترة طويلة، ويحظى اليوم بقبول من الطبقة السياسية بما فيها تيارات منتمية إلى اليمين، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يفسر اليمين الإسرائيلي فكرة حل الدولتين، ولا سيما أنه يرفض تفكيك المستوطنات والانسحاب من القدس الشرقية، وبالتوافق مع الموقف الإسرائيلي تطرح الولايات

(1) المأزق الفلسطيني الراهن: كيف وصلنا إلى هنا وما العمل؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 74-75، رام الله، 2008، ص 13.

المتحدة الأمريكية حل الدولتين دون تحديد حدودهما، أو اعتبار القرار 242 كأساس لحل الصراع[1].

ومع ذلك يمكن القول إن هناك جملة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على مستقبل رؤية حل الدولتين، ومن هذه العوامل:

1. الانحياز الأمريكي لإسرائيل تجاه رؤية حل الدولتين:

انتهجت الإدارة الأمريكية سياسة مهادنة لسياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967 رغم انتقاداتها لما يحدث، ورغم مطالبتها من إسرائيل بتقديم كشف تفصيلي لما يتم بناؤه، ورغم اعتبارها أن هذه المباني مخالفة للقانون الدولي، وأنها خطوات عملية يمكن اعتبارها عقبة في طريق السلام، وتظهر هذه الحقيقة في العديد من المواقف، وأبرزها الانتقادات التي أعلنتها وزيرة الخارجية السابقة كونداليزا رايس عند زيارتها لإسرائيل، حين سُئلت عن موقفها من المستوطنات، حيث اكتفت بالقول: "ما نحن بحاجته في هذه المرحلة هو القيام بخطوات تقرب بين الجانبين، وأي أعمال قد تبعد هذا التقارب لا نجد أنفسنا بحاجة إليها"، وبالتالي فإن اقتصار الموقف الأمريكي على التصريحات في معظم الأحيان أوصل رسالة إلى إسرائيل، أن بإمكانها الاستمرار في بناء المشاريع الاستيطانية دون أن يكون ذلك مسبباً حرجاً دولياً للشركاء الأمريكيين، وإذا ما استمر الواقع الميداني للتوسع الاستيطاني على حاله، فسيكون له تبعات بعيدة المدى على أي اتفاق سياسي إسرائيلي فلسطيني، خاصة فيما يتعلق بالقدرة والإمكانية على تحقيق الحل النهائي للصراع، المتمثل في إيجاد دولتين لكلا الشعبين، ولا يقف الانحياز الأمريكي عند حدود الصمت عن الاستيطان، ولكنه يتعداه إلى الصمت عن الممارسات الإسرائيلية في القدس، والتواطؤ مع الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين وحق العودة، والقول بإمكانية العودة التامة إلى حدود 1967 غير قابلة للتطبيق، والاعتقاد بأن القرارات الدولية ذات الصلة لا تدعم مثل هذه الفكرة[2].

ويضاف إلى ذلك أن دعوات بوش الابن والتي نادى فيها بقيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، تم صوغها، بصورة متعمدة، كمقترحات فارغة لم تطلب شيء من إسرائيل، فعقب تصريحات أدلى بها بوش ومسؤولون آخرون في أواخر عام 2001، ودعوا فيها إلى قيام دولتين، طمأنت الإدارة الأمريكية إسرائيل، بصورة سرية، وعلى نحو أثلج صدر شارون، إلى إنه

---

(1) بيدرو بربيجر، الصراع العربي الإسرائيلي مئة سؤال وجواب، ترجمة إبراهيم صالح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 147-148.

(2) عبد الحميد الكيالي، قراءات إسرائيلية استراتيجية، ترجمة عدنان أبو عامر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009، ص 78-82.

ليس لديها خطة لتحقيق حل كهذا، كما أن مبادرة بوش الرئيسية التي طرحها في يونيو 2002، والتي عرض فيها رؤيته لقيام دولتين، لم يكن وراءها أي مضمون وكان تصريحه هذا موضع بعض الخلاف داخل الإدارة الأمريكية، بين الذي اعتقدوا أنه يتوجب على الولايات المتحدة، في أقل الأحوال، أن تقوم بمبادرة نحو السلام، وبين المسؤولين الذين يكنون ولاء شديد لإسرائيل والذي عارضوا بشدة طلب أي تنازلات منها، ونتيجة ذلك لم توضع أي خطط من أجل تنفيذ رؤية بوش الابن، وعلى الرغم من الرحلات العديدة التي قامت بها رايس إلى المنطقة، لم تبذل هي أو بوش أي جهد لزحزحة إسرائيل عن مواقفها المتشددة، ولم يقدما أي دعم للحد الأدنى من المطالب الفلسطينية[1].

ومما يتصل أن الرؤية الأمريكية لم تتضمن جدولاً زمنياً لتنفيذها، ولم يطالب إسرائيل بوقف أعمالها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية ومدينة القدس الشرقية، وحتى الأفعال الاسرائيلية والمجازر التي تلحقها بالشعب الفلسطيني لم يدنها، بل والأنكى من ذلك أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن صرح: "أن قيام دولة فلسطينية بحلول عام 2005 أمر يصعب تحقيقه في ظل الحقائق التي تجري على أرض الواقع، **إلى جانب مجموعة من الدلالات لهذا التصريح أهمها:**

أولاً: أن بوش الابن وللمرة الأولى منذ طرْح خارطة الطريق، قد اعترف صراحة بموت هذه الخريطة، طالما أن الدولة الفلسطينية لن ترى النور.

ثانياً: أن بوش الابن قد قضى على محاولات إقامة الدولة الفلسطينية انطلاقا من محاولته تسويغ ما يحدث على أرض الواقع باعتباره عقبة في وجه قيام هذه الدولة.

ثالثاً: أن بوش الابن قد أقر بحق إسرائيل في تحديد ملامح الدولة الفلسطينية، وذلك من خلال اعترافه بما يجري على أرض الواقع، بل وشرعنته لحساب إسرائيل.

رابعاً: لم يعد بوش الابن مجرد راعٍ لطرفي الصراع، ولكنه بات منحازاً للإسرائيليين، يدعم موقفهم ويساهم في تعزيز رؤيتهم للدولة الفلسطينية.

وبدلاً من أن يدين بوش الابن أفعال إسرائيل ومجازرها بحق الفلسطينيين، خرج بهذا التصريح لينسف كل محاولات إقامة الدولة الفلسطينية، ويسوغ جرائم إسرائيل بدءاً من بناء الجدار العازل، وانتهاءً بخطة فك الارتباط عن غزة، باعتبار ذلك حقائق تجري على أرض الواقع[2].

---

(1) كاثلين كريستيسون، نهاية حقبة سوداء: فلسطين – إسرائيل في عهد بوش الابن، مرجع سابق، ص 102.

(2) خليل العناني، بوش يدفن مشروع الدولة الفلسطينية، مجلة البيان، العدد 201، لندن، 2004، ص74.

ولا شك أن سياسة إدارة بوش الابن، التي رسمها ونفذها عدد من صناع السياسات، تقوم على التماثل والتلاقي شبه التام في المصالح المشتركة لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، سواء فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو بمنطقة الشرق الأوسط، وأنها تهدف إلى القضاء على أي إمكانية لتحقيق استقلال فلسطيني حقيقي في دولة ذات سيادة وقابلة للحياة، إن السياسات المرسومة ترمي لتعزيز المصالح الإسرائيلية، وتقويض أي أمل بقيام دولة فلسطينية، ومن المرجح أن تستمر هذه الحالة خلال فترة إدارة الرئيس باراك أوباما[1].

ورغم أن إدارة الرئيس باراك أوباما، لم تتخلَ عن مصطلح حل الدولتين، كأساس لحل القضية الفلسطينية، فإن **تماراويتيس نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى** قد حذرت من أن النافذة لحل الدولتين لن تبقى مفتوحة إلى الأبد، وقالت: "ولهذا نحن نقر بأن اللحظة الحالية ملحة، وعلينا أولاً بذل كل ما بوسعنا لضمان استئناف المفاوضات، وثانياً علينا النظر إلى الأرض لنرى ماذا سنفعل للمحافظة قدر الإمكان على حل الدولتين، ولهذا طلبنا تجميد الاستيطان ولم نحصل على كل ما نريد لكننا حصلنا على شيء يساعد"، كما لم يتردد **نائب الرئيس الأمريكي جون بايدن** من الوقوف أمام لجنة شئون العلاقات الأمريكية الإسرائيلية (ايباك) في واشنطن، وترديد ذات الدعوة إلى إسرائيل وقال: "على إسرائيل العمل باتجاه تحقيق الحل القائم على دولتين، لن يعجبكم ما سأقول، ولكن عليكم التوقف عن بناء مزيد من المستوطنات وتفكيك المواقع العشوائية والسماح للفلسطينيين بحرية التنقل"، حيث إن نتنياهو يناقض حل الدولتين وتصريحات الإدارة الأمريكية، ووعد بوش الابن بإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة[2].

وعندما بدأ **جون كيري** مساعيه الرامية إلى إطلاق عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين عبر تقديمه خطة اقتصادية تتضمن تطوير حقول الغاز قبالة شواطئ غزة والسماح للفلسطينيين باستغلال حقول البوتاس شمال البحر الميت، والسماح للسلطة الفلسطينية بتهيئة البنية التحتية في المنطقة المصنفة C، والواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، كما وتشمل إقامة محطة لتنقية المياه في غزة وبناء مطار دولي فلسطيني قُرب أريحا، وانسحاب إسرائيلي من منطقة لقية شمال البحر الميت لمصلحة السيادة الفلسطينية، وأكد سميح شبيب المحلل السياسي، استحالة تطبيق خطة كيري الاقتصادية لتواصل الاستيطان، وأن القيادة الفلسطينية لن

---

(1) كاثلين كريستيسون، نهاية حقبة سوداء: فلسطين–إسرائيل في عهد بوش الابن، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 78، رام الله، 2009، ص 100.

(2) محمد إبراهيم المدهون، تلاشي حل الدولتين – قراءات استراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد الخامس، 2010، ص 93-94.

تقبل المغريات الأمريكية للعودة إلى طاولة التسوية، وتوقَّع شبيب إخفاق خطة كيري لأنها ستصطدم بالتعنت الإسرائيلي على الأرض، وأن إسرائيل لن تقبل بتنفيذ مشاريع تُخرج الاقتصاد الفلسطيني من التبعية الإسرائيلية، أما القيادة الفلسطينية فتقول أنها متمسكة بمطالبها السياسية وغير مستعدة لتقديم أي تنازلات، مؤكدة صعوبة تحقيق تقدم اقتصادي دون تقدم سياسي(1).

ومن نافلة القول أن حل الدولتين يتطلب سياسة أمريكية قوية نحو إسرائيل، وهو مسعى سيجده أوباما شائكاً بالفعل، إذ من بين **أهم متطلبات تحقيق حل الدولتين:**

- نهاية تامة وسريعة، ومضمونة للاحتلال العسكري الإسرائيلي من كل الأراضي التي احتلت عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية.
- إعادة الأراضي التي احتلها المستوطنون إلى الفلسطينيين، والتعويض الكامل للفلسطينيين عن خسارة استخدامهم للأرض خلال فترة الاستيطان.
- ترحيل المستوطنين من الدولة الفلسطينية، إذ لا يحق لإسرائيل الإصرار على حكم أيٍ كان داخل الدولة الفلسطينية.
- ضمان حرية الحركة بدون تدخل إسرائيلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والسيطرة الفلسطينية الكاملة على المجال الجوي، والمياه، والأرض، والحدود، والهجرة، والتجارة.
- السيادة السياسية والاقتصادية التامة والمساواة للدولة الفلسطينية(2).

2. العراقيل الإسرائيلية أمام حل الدولتين:

تشير مختلف المعطيات إلى عدم جاهزية الجانب الإسرائيلي لمفاوضات الحل النهائي، ولا إلى التسوية السياسة العادلة والدائمة، وإنما يسعى إلى كسب الوقت لأسباب داخلية وخارجية واستراتيجية وأيديولوجية متعددة، **ومن أهم العوامل التي تقف وراء عدم الجاهزية للحل السياسي وفق رؤية حل الدولتين ما يلي:**

1. تزايد نفوذ القوى المتطرفة داخل المجتمع الإسرائيلي.
2. الإجماع الذي تحظى به قضية المفاوضات النهائية داخل إسرائيل على قاعدة الرفض المطلق، خصوصاً ما يتعلق بحق عودة اللاجئين، والقدس والانسحاب الكامل إلى حدود 4 يونيو 1967، والسيادة الكاملة للدولة الفلسطينية.

---

(1) خطة كيري .. طُعم أمريكي للفلسطينيين، صحيفة الرسالة، العدد 1103، غزة، 2013/6/3، ص4.

(2) أسعد غانم وآخرون، حل الدولة الواحدة للصراع العربي الإسرائيلي بلد واحد لكل مواطنيه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 132-133.

3. عدم استقرار الوضع الحكومي في إسرائيل، مما يجعل القدرة على أخذ قرار استراتيجي في الكنيست الإسرائيلي غير ممكنة من الناحية العملية.

4. استمرار الدعم الأمريكي وضعف الضغوط الدولية، ونجاح المحاولات الإسرائيلية في امتصاص أي تحرك دولي ضاغط، واستمرار حمايتها من القضاء الدولي عبر الأمم المتحدة[1].

5. التوسع الاستيطاني حيث أدى إلى إيجاد حقائق جديدة على الأرض بشكل متزايد، ومعطيات ميدانية استراتيجية ذات تأثيرات بعيدة المدى، وفي حال استمر الأمر على حاله خلال الفترة القادمة، فإنه سيترك آثاره الحتمية على إنهاء أي أمل بتحقيق حل سياسي بين إسرائيل والفلسطينيين، هذا الحل القائم أساساً على رؤية الرئيس بوش الابن، مما يعني عملياً ترسيخ الانفصال واقعياً على الفلسطينيين، وبالتالي فإن إقامة الدولة الفلسطينية بات أمراً مستحيلاً[2].

6. مطلب نتنياهو الاعتراف بيهودية الدولة كمعيق لتحقيق رؤية حل الدولتين:

فقد اشترط بنيامين نتنياهو الاعتراف بيهودية الدولة وبإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، ووضع هذه القضية على رأس سلم أولويات التفاوض وسابقة على المواضيع الجوهرية الأخرى مثل القدس، اللاجئين، الاستيطان والحدود، ويدرك نتنياهو جيداً معنى مطلب الاعتراف وانعكاساته على مجمل القضايا الجوهرية، فالاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة معناه تنازل فلسطيني عن حق العودة، كما أنه يحصل على اعتراف فلسطيني بالرواية التاريخية الإسرائيلية وما يسمى بالحقوق اليهودية في القدس والضفة الغربية، يفهم نتنياهو أن الفلسطينيين يُدركون ذلك، لهذا فهو يدرك أن مطلب الاعتراف معناه إفشال المفاوضات حتى قبل بدئها، علماً بأن الحديث يدور عن إطار اتفاق للتسوية الدائمة يضمن الالتزام بروح مبدأ الحل القائم على مبدأ دولتين لشعبين، وإذا كانت الدولة الفلسطينية للشعب الفلسطيني فإن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، وبالنسبة لنتنياهو فإن جوهر الصراع هو الرفض الفلسطيني المتواصل للتسليم بحق اليهود في أن تكون لهم دولة قومية خاصة بهم، وهذا سابق لكل عناصر الصراع الأخرى كاللاجئين والأرض

(1) جواد الحمد، آفاق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية 2007–2008، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 39، عمان، 2007، ص 161–162.

(2) عبد الحميد الكيالي، مرجع سابق، ص 70.

وغيرها، ولا يمكن أن تقوم دولة للفلسطينيين خاصة بهم فيما لا تكون دولة إسرائيل خاصة باليهود[1].

ومن هنا فإن من الواضح في السياسة الإسرائيلية أن الأسس التي تقوم عليها حكومة نتنياهو ترفض رؤية حل الدولتين، وأن استراتيجيته تقوم على استبدال رؤية حل الدولتين بفكرة السلام الاقتصادي، وهذا ما يفسر تصميم حكومته على قضية المفاوضات بدون شروط، ومحاولة إظهار أن السلطة الفلسطينية هي العقبة أمام التوصل إلى حل وليس إسرائيل، ومن هنا بات الترويج لرؤية حل الدولتين على أنه وهم، ومن الأفضل البحث عن بدائل أخرى لهذا الحل، وأنسب ما يمكن أن توصف به المرحلة الحالية هي "إدارة الأزمة" بدل البحث عن الحلول الجذرية التي من شأنها أن تفجر الصراع[2].

وقد اعتبر **الجنرال** "**غيورا أيلاند**" **والذي كان رئيساً لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي،** أن حل الدولتين أصبح يشكل معادلة صفرية للطرفين، بمعنى أن تحقيق هذا الحل سيضر بمصالح طرف معين ولا يمكن أن يحقق هذا الحل مصالح الطرفين، وأن حل الدولتين لم يكن كذلك في الماضي، إلا أن التطورات السياسية والتاريخية أدت إلى تحويل هذا الحل إلى معادلة صفرية، ويُعتقد أن حل الدولتين سيؤدي إلى عدم استقرار في المنطقة ويقترح بدل الذهاب إلى حل الدولتين إقامة فدرالية أردنية فلسطينية، ويعتقد **البروفسور إفرايم عنبار مدير مركز بيغن – السادات للدراسات الاستراتيجية** أن منظومة الدولتين قد فشلت، وظهر فشلها منذ البداية وليس بسبب التطورات السياسية، ويُحمِّل عنبار القيادة الفلسطينية سبب فشلها في الحصول على دولة وتكمن أهمية أقواله أن التشكيك في منظومة الدولتين بدأ يتسارع في داخل النخبة الاستراتيجية والفكرية الإسرائيلية، ولكن مقابل ذلك لم يكن تنامي دعم فكرة الدولة الواحدة بل البحث عن مخارج لا تُعطي دولة للفلسطينيين، مما يقود للاستنتاج بأن الهروب الكبير الذي تبحث عنه هذه الأطروحات هو الهروب من حق الفلسطينيين السياسي في دولة وليس تعذر تحقيقه[3].

وفي مقابلة خاصة مع **رئيس الكنيست الأسبق وأحد القادة السياسيين لحزب العمل أبراهام بورغ** قال: "حل الدولتين لفظ أنفاسه الأخيرة ولا بد من التفكير بالحل المدني، وفي

---

(1) مهند مصطفى، استراتيجية نتنياهو التفاوضية: المصالحة مقابل التسوية السياسية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 45، رام الله، 2012، ص 83-85.

(2) حسين ساهر بني جابر، أثر نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009 على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2011، ص 104-105.

(3) هنيدة غانم وآخرون، تقرير مدار الاستراتيجي 2011، مرجع سابق، ص 56-57.

مقدمتها فقدان الإمكان الواقعي والعملي لتطبيق حل الدولتين، وتفاقم التطرف اليميني داخل إسرائيل وتبدد اليسار الصهيوني"[1].

ويرى **عوديد عيران رئيس معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب**، أن الظروف السياسية لدى إسرائيل والفلسطينيين لن تمكن من التوصل الى اتفاق بين الجانبين في الفترة المقبلة، ولذلك يقترح التوصل الى ما يصفه باتفاقيات جزئية أو مرحلية، إلى حين تصبح الظروف مواتية للتوصل الى اتفاق دائم، وأضاف أنا أعتقد أنه لا يوجد حل آخر عدا حل الدولتين، لأن أي حل آخر هو حل غير جيد لكلا الطرفين[2].

ومما لا شك فيه أن إسرائيل تهدف من خلال تعنتها ومراوغتها في تحقيق رؤية حل الدولتين إلى:

1- دفع الفلسطينيين شعباً وسلطة إلى اليأس من إمكانية إحراز مكاسب سياسية أو عملية عن طريق النهج الذي تعتمده فصائل المقاومة.
2- الضغط على الفلسطينيين في ظل اختلال ميزان القوى لصالح إسرائيل، بغرض الحصول على تنازلات جوهرية منهم في المفاوضات.
3- السعي إلى خفض سقف التطلعات الفلسطينية، ومحاولة حسم النقاش حول الجوانب الرئيسية للتسوية للاكتفاء بالحلول الإسرائيلية المعروضة[3].

وخلاصة القول في الموقف الإسرائيلي هو أن شكل ومضمون الدولة الفلسطينية التي يخطط لها الإسرائيليون لا يقوم على أساس القرارات الدولية، ومن ثم فهو لا يلبي تطلعات الشعب الفلسطيني، ومن ثم لا يمكن القبول به أساساً لحل الدولتين، فحينما وافقت منظمة التحرير الفلسطينية في نوفمبر 1988، وخلال الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني للتصويت على القبول بالقرارين 242 و 338، كان الجميع مقتنع بأن المجتمع الدولي سيضمن للفلسطينيين إقامة الدولة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشرقية، ولا بد من التأكيد أن مفهوم الدولة عند الطرفين مختلف وفي تعارض تام بين المفهومين، إذ كان الفلسطينيون يظنون بأنهم سيقيمون الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام

---

(1) أبراهام بورغ: حل الدولتين لفظ أنفاسه الأخيرة ولا بد من التفكير بالحل المدني، مقابلة أجراها معه أنطوان شلحت وبلال ظاهر، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 43-44، رام الله، 2011، ص 39-40.

(2) عوديد عيران، أي حل آخر عدا "حل الدولتين" لن يكون جيداً للطرفين، مقابلة أجراها بلال ضاهر، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 34، رام الله، 2009، ص89.

(3) إبراهيم عبد الكريم، هل إسرائيل جاهزة للتسوية السياسية؟، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 39، عمان، 2007، ص 123.

1967، بما فيها القدس الشرقية، على أن تكون هذه الأراضي خالية من الوجود العسكري الإسرائيلي، والمستوطنات أو المستوطنين، فالخطأ الذي وقع فيه مخططو أوسلو هو إرجاء القضايا الأساسية للصراع، ونقلها إلى مفاوضات لاحقة سميت بمفاوضات الوضع النهائي، ولم يكونوا يدركون بأن إسرائيل ستساومهم على هذه القضايا وتفرض شروطها، شروط المنتصر والقوي، والفلسطيني هو الطرف الضعيف، ومن هنا نرى أن حل الدولتين المطروح محكوم عليه بالفشل الذريع، لكن حتى لو فرض هذا الحل على الفلسطينيين، في مفاوضات غير مباشرة أو مباشرة نتيجة الضغط الأمريكي والعربي، وانحياز أمريكا إلى إسرائيل، فلا أحد يستطيع أن يفرض على الشعب الفلسطيني التنازل عن حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره لبناء دولته حسب قرارات الشرعية الدولية(1).

3. الصعوبات التي تواجه تطبيق رؤية حل الدولتين:

- يفترض نموذج حل الدولتين العودة إلى حدود ما قبل العام 1967 مع تبادل أراضي في نطاق ضيق متفق عليه، وإنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تتصل بممر يقطع أراضي تحت السيادة الإسرائيلية، هذا الحل يفترض حدوداً معترف بها تفصل بين الدولتين، ويبدو تخطيط الحدود وحمايتها الفاعلة مهمة شبه مستحيلة، بسبب التدخل المشترك للسكان، خصوصاً في منطقة القدس.
- المشكلة الرئيسية في إنشاء دولتين منفصلتين هي كون الأرض غير قابلة للقسمة بسبب حجمها الصغير وتقارب بيوتها، ومدنها وبلداتها، واعتماد الجميع على طرق مشتركة، وهواء، وماء، ومطارات، وموانئ، وشواطئ.
- إن القدس والأماكن المقدسة التي تمثل رمزاً غير قابل للقسمة من وجهة نظر إسرائيل، وفي نظر اليهود والمسلمين.
- إن حل الدولتين يفترض أن إسرائيل هي دولة اليهود، والاعتراف بإسرائيل كذلك طُرح بالفعل في المفاوضات، وتكمن المشكلة في أن 21% من مواطني إسرائيل فلسطينيون وهم لا يستطيعون أن يقبلوا وضعهم الحالي الأدنى الخاضع للتمييز، وهذا يعني أن حل الدولتين يبقى على الصراع القومي داخل حدود الدولة اليهودية، ولا يستطيع احتواءه بوسائل ديمقراطية للتمثيل المتساوي.

---

(1) عمر عاشور، قراءات استراتيجية – حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعارض المفاهيم – الحلول البديلة، مرجع سابق، ص 124-126.

- أن اعتبارات الأمن في الخطاب الإسرائيلي، تؤكد أنه ليس من المحتمل الافتراض أن الإسرائيليين سيسمحون لجيرانهم الفلسطينيين بإنشاء قوة عسكرية على أساس سيادي، ففي جميع المفاوضات، يعتبر تجريد الدولة الفلسطينية من السلاح شرطاً إسرائيلياً مسبقاً وواضحاً، وهو ما يجعل إسرائيل قادرة على أن تعيد احتلال الدولة الفلسطينية، وهو أقرب إلى الاحتمال، ومن ثم فإن الدولة الفلسطينية لن تصل قط إلى مستوى الدولة المستقلة التي تحمي نفسها، ومن الواضح أن غالبية الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يتمسكون بحل الدولتين، يرون ذلك عبر وجود العداء وفقدان الثقة [1].
- أن الدبلوماسية الدولية الحالية، ليست فعالة بشكل يمكن أن تقود إلى إنجاح حل الدولتين، فقد اتخذت إسرائيل العديد من الخطوات الملموسة منذ احتلال عام 1967 والتي زادت من صعوبة نجاح حل الدولتين، وقد ساهم المجتمع الدولي في تعجيل القضاء على حل الدولتين كخيار قابل للحياة، وبخاصة بعد الإجراءات السياسية القاسية التي أُتخذت ضد السلطة بعد أن شكلت حماس الحكومة في مارس 2006، فهذه الدول لم تُعاقب حماس فحسب، ولكنها عاقبت أيضاً المؤسسات الفلسطينية، وقد حدت الولايات المتحدة من إمكانية تطبيق مبادرة الدول العربية للسلام عام 2002، التي تتبنى حل الدولتين، وبقي الجانبان منذ ذلك الحين غير قادرين وغير راغبين في السعي لتحقيق هذه المبادرة بأي طريقة متناسقة[2].
- ومسار المفاوضات لا يمكن أن ينجح، حتى إذا مارست الإدارة الأمريكية الضغط على إسرائيل للقبول بحل الدولتين، وفرضت عليها جدولاً زمنياً للتوصل إلى التسوية النهائية، واتفاقاً يقيم للفلسطينيين دولة مستقلة وسيادية على حدود 1967، ويعيد اللاجئين إلى ديارهم التي طردوا منها عام 1948، وفي حال استمرار متابعة هذا المسار، فإن المسألة برمتها تكمن في ضرورة عدم المواربة فيما يتعلق بمدى الاستعداد الفلسطيني والعربي للقبول بتسوية مع إسرائيل تجتزئ من مطالبهم الأصلية، المجتزأة أساساً، والتي دخلوا على أساسها عملية المفاوضات[3].

---

(1) ليف لويس غرينبرغ، الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني: رؤية مستقبلية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 34، رام الله، 2009، ص44-45.

(2) ناثان ج. براون، الوهم يتبدد لا حل الدولتين ممكن.. ولا حل الدولة الواحدة، صحيفة العرب الأسبوعي، القاهرة، 2008/6/28، ص 20.

(3) علي الجرباوي، المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: المأزق والحل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 78، رام الله، 2009، ص 31-32.

- ومما لا شك فيه أن طرح شعار دولتين لشعبين، في ظل ميزان القوى الحالي وشبه الإجماع الرسمي العالمي، لا يعتبر حلاً أكثر واقعية للصراع، فإن كان بالإمكان تسويق حل الدولتين كحل عملي وواقعي قبل ثلاثين عاماً، فمن الصعب تسويقه كذلك الآن، فحقبة السلام التي كانت باعتراف معظم المراقبين ولجان حقوق الإنسان، حقبة تأييد للاستعمار وتكثيف التطهير العرقي المتدرج بامتياز، لقد فشل مشروع الدولتين على أرض الواقع في معالجة أسس الصراع، الأخلاقية والسياسية والقانونية، وتعاني إسرائيل من مرض الثقة بالنفس، وتشعر بالتهديد المحدق بوجودها وهي في قمة قوتها، إلا أنها تدرك أن إمبراطوريات أكبر وأعتى منها شأناً قد اندثرت، وبسرعة نسبية في القرن الماضي، ولأن بقاء القضية الفلسطينية في صميم الوجدان والهوية العربية وتمتع هذه المنطقة بالثروات الطبيعية الهائلة، يشكلان عاملين رئيسيين يقيان الفلسطينيين خطر التدمير أو التهجير الكامل، إن بعض النخب القانونية في إسرائيل تعي أن الأساس القانوني لتقسيم فلسطين حسب القرار 181 لعام 1947، ليس جائزاً وأنه باطل بسبب ما قامت به إسرائيل من انتهاكات خطرة لأسسه، وقيامها بالتهجير القسري للفلسطينيين، الأمر الذي يسقط أي شرعية لادعاءاتها المستمدة من القرار 181[1].
- أن نموذج الدولتين لشعبين استند إلى فرضيتين رئيسيتين، لم تتحقق أي منها، الفرضية الأولى هي أن التسوية التاريخية بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الوطنية الصهيونية في متناول اليد، وأن الدولة الفلسطينية المقرر قيامها ستعيش بسلام إلى جنب إسرائيل، أما الفرضية الثانية مفادها أن الحركة الوطنية الفلسطينية ستختار إذا ما أتيحت لها الفرصة بإقامة دولة لنفسها، فمواقف الطرفين تجاه المواضيع الجوهرية متباعدة جداً عن بعضها وأن جسر الفجوة في مواقف الجانبين شبه مستحيل، ويتبين أن هاتين الفرضيتين لا تنسجمان مع الواقع السياسي الراهن[2].

---

(1) عمر البرغوثي، الدولة الديمقراطية العلمانية هي الحل الوحيد الممكن والأمثل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 76، رام الله، 2008، ص 23.

(2) إفرايم عنبار، صعود وهبوط نموذج دولتين لشعبين، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 33، رام الله، 2009، ص 108-109.

4. المتغيرات السياسية التي تساهم في فشل خيار رؤية حل الدولتين:

- إن القوى والأحزاب الدينية هي أكثر الأطراف الإسرائيلية تعطيلاً لأي تسوية سلمية مع الشعب الفلسطيني تتضمن إخلاء مستوطنات، أو عودة إلى حدود الرابع من يونيو لعام 1967(1).
- تعاظَم النفوذ السياسي للقوى الدينية في إسرائيل، واتَّسع النشاط الاستيطاني بشكل يهدد فرص التوصل الى تسوية مع الفلسطينيين، ويظهر الدافع الديني جلياً في الاستيطان المحموم حول القدس خلال فترة ما بعد عام 2000، مما يجعل الدافع الإسرائيلي للحديث عن تسوية، مجرد محاولة للانسجام مع الرؤية الدولية لحل الصراع.
- الادعاء الإسرائيلي بعدم وجود شريك وأبدية الصراع في ظل وجود قوى يمينية متطرفة في إسرائيل سيشجع المستوطنين على المزيد من الاستيطان، وتهويد معالم القدس الشرقية، وهذا بدوره يضعف الآمال نحو التوصل الى تسوية مع الفلسطينيين.
- انحياز السياسة الأمريكية نحو المواقف الإسرائيلية، وعدم جديتها نحو التقدم لحل الصراع وفق رؤية خيار حل الدولتين، حيث اعتمد الموقف الأمريكي منذ عام 2000 على الأفكار الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بمسألة القدس، مما أسهم في فشل المفاوضات خلال السنوات اللاحقة.
- غياب الدور الأوروبي عن مسألة الصراع، وتدخله المحدود منذ مؤتمر مدريد لصالح الأمريكان، وهذا الدور يعزز بقاء الوضع الراهن فيما يخص احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، ويؤكد على محدودية الدور الأوروبي، ومنذ اعتداءات 11 سبتمبر 2001، تحولت السياسة الأوروبية من دور المراقب إزاء الصراع الفلسطيني لدور الشريك التام مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الرباعية الدولية، والتي تشكلت عام 2002 لمتابعة المفاوضات وتقديم معايير جديدة خارج إطار قرارات الأمم المتحدة.
- تعقيدات الوضع الفلسطيني الداخلي منذ بداية مفاوضات أوسلو، حيث لعبت قوى المعارضة دوراً معرقِلاً، عبرت عن نشاطات حالَت دون التوصل إلى اتفاق، وشكلت في كثير من المراحل مبرراً للطرف الإسرائيلي في عدم التزامه بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة(2).

---

(1) أحمد رفيق عوض، أثر القوى الدينية الإسرائيلية على احتمالات التسوية السلمية، مجلة أوراق فلسطينية، العدد 1، رام الله، 2013، ص 65.

(2) يحيى سليم أبو عودة، جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل وأثرها على اتجاهات التسوية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص306-308.

لقد فقدت الدولة الفلسطينية، عملياً، كل مقوماتها الممكنة، وبات الحديث عنها من قبيل الأماني، فخطاب الضمانات الذي وقعه بوش الابن لمصلحة شارون حَمَل الكثير من مفردات وأد هذه الدولة الفلسطينية، حيث جري اقتطاع ما يقرب من 45% من أراضي الضفة الغربية، وأُلغيَ حق العودة، دون أن يُدرك الرئيس بوش الابن خطورة ما أطلق من تصريحات بشأن الدولة الفلسطينية، إنه لا يقع فقط في مأزق مزدوج ومتناقض لتصريحاته السابقة التي أكَّد فيها التزامه برؤيته للدولتين، ولكنه أيضاً يدفع بالقضية تجاه الموت الحقيقي، فلا سلام بدون دولة فلسطينية ولا أمن لإسرائيل بدون ضمانات إقامة مثل هذه الدولة(1).

ومن هنا يرى الباحث أن تراجع فكرة رؤية حل الدولتين لا يمكن أن يلغي المطالب الفلسطينية التي ينظر إليها العالم بتعاطف على أنها حق فلسطيني وفق منظومة حق كل شعب في تقرير مصيره، وعليه يجب البحث عن مخرج يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة هذا الحق، وعلى إسرائيل أن تلجأ لهذا الخيار لأن كل الخيارات البديلة لن تكون ذات جدوى على المدى البعيد، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى **ست حقائق سياسية رئيسة هي:**

1. استمرار تعنت حكومة إسرائيل وعدم توفر الرغبة لديها في المضي في تسوية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وفق المفهوم الفلسطيني لهذه الدولة، وسعي إسرائيل لاستخدام المفاوضات ورقة تغطية لمواصلة فرض سياساتها الخاصة يدفع الجانب الفلسطيني إلى البحث عن خيارات أخرى.
2. استمرار تمسك المفاوض الفلسطيني بالتوصل إلى حل نهائي يقضي إلى قيام الدولة المستقلة وفق خط الرابع من يونيو عام 1967، يجعل الفجوة بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي غير قابلة للتجسير.
3. استمرار مراوحة الموقف الأمريكي، والموقف الأوروبي في مربع الضغط اللفظي على إسرائيل من دون وجود مؤشرات إلى إمكان انتقاله إلى مربع الضغط العملي من أجل القبول بالرؤية الفلسطينية إزاء قضايا الحل النهائي يجعل إمكانية استجابة إسرائيل لمطلب الدولتين أمراً مستحيلاً.
4. ضعف الموقف العربي وعدم فعاليته في الضغط على الموقفين الأمريكي والأوروبي وفق معادلة المصالح المتبادلة من أجل إحداث تغيير في الموقف الدولي يكون قادراً على الضغط على الموقف الإسرائيلي، مما يجعل الموقف الفلسطيني مكشوفاً ومجرداً من العمق الاستراتيجي ومن كثير من الأوراق السياسية القابلة للمساومة على طاولة المفاوضات، ما سيؤدي حتماً إلى فشل مساعي التسوية على أساس حل الدولتين.

---

(1) خليل العناني، مرجع سابق، ص75.

5. أن إسرائيل تتمسك بنظرية القوة باعتبارها المدخل الرئيس للتسوية وإصرارها على تحقيق التسوية على أساس طرف منتصر وطرف مهزوم، في الوقت الذي تصر فيه على استبعاد دور المجتمع الدولي وجميع قرارات الشرعية الدولية، يجعل من مشروع الدولة الفلسطينية مجرد دولة صورية وكيان وهمي تديره وتؤثر فيه سياسات الكيان الإسرائيلي وهو ما لا يمكن أن يقبله الطرف الفلسطيني(1).

6. لقد كان اغتيال الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في 11 نوفمبر 2004 الحدث الأهم على الإطلاق بالنسبة للساحة الفلسطينية، حيث غيّر الكثير من حسابات الإسرائيليين والأطراف المعنية بعملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، ومن المؤكد أن التخلص من ياسر عرفات كان مطلباً إسرائيلياً وأمريكياً، وهناك من توقّع ذلك وقال أن هناك إشاعات مصدرها إسرائيل تدّعي أن حماس تحاول الاستفراد بالسلطة في حال تم الانسحاب الإسرائيلي من غزة، أو تعرض السيد ياسر عرفات لأي مكروه، و لكن الأيام أثبتت صحة هذه الإشاعة، وفرضت إسرائيل رؤيتها للحل بالقوة، حيث تطلب ذلك إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، أتت في إطار استكمال المشروع الإصلاحي للسلطة الفلسطينية بكافة مؤسساتها، واستجابة للمشاريع والمقترحات الأمريكية والأوروبية التي تبنتها المجموعة الرباعية، ففاز السيد محمود عباس بالانتخابات الرئاسية، وفازت حماس بالانتخابات التشريعية، وكان من الواضح أن هذا الوضع سيؤدي إلى الانقسام الفلسطيني، وخاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي (أحادي الجانب) من قطاع غزة، والصراع على السلطة بين فتح وحماس، واستيلاء حماس على القطاع مما أتاح المجال أمام إسرائيل للتخلص من التزاماتها، ووضع الآمال الفلسطينية في إقامة دولة فلسطينية بناءً على رؤية حل الدولتين أمراً غير قابل للتحقيق(2).

---

(1) خليل شاهين، المشهد الفلسطيني: نحو قراءة تُعيد الاعتبار إلى الخيارات البديلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 84، رام الله، 2010، ص 160.

(2) يوسف العاصي الطويل، مرجع سابق، ص195-196.

المبحث الثاني: البديل الممكن لرؤية حل الدولتين:

إذا كانت موازين القوى، وحالة عملية التسوية، وسياسة فرض الأمر الواقع التي ينتهجها اليمين الإسرائيلي وخصوصاً التوسع في الاستيطان، دفعت العديد من الباحثين والمفكرين الفلسطينيين والعرب الإسرائيليين إلى اعتبار فكرة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة مستحيلة التحقق في المنظور القريب، ولا تمثل حلاً جذرياً وعملياً للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والدعوة إلى دولة ثنائية القومية على كل أرض فلسطين التاريخية أو دولة ديمقراطية علمانية موحدة، يتعايش فيها العرب واليهود من دون اضطهاد أو تمييز عرقي أو ديني يندرج في هذا الإطار، والتفكير فيها ضرب من تشغيل الفكر في قضايا نظرية غير قابلة للتطبيق.

والواقع العملي يقول بأن هناك أربعة بدائل إسرائيلية للوصول إلى اتفاقية بديلة لحل الدولتين، وإن هذه البدائل هي التي تشجع إسرائيل على تعطيل التوصل إلى تسوية نهائية بالشروط المطروحة، وذلك بالرغم من أن إسرائيل تعي جيداً أن هذه البدائل ليست مطروحة ولا مقبولة أساساً من الجانب الفلسطيني، وهذه البدائل هي:

1. الخيار السائد بإطالة أمد المفاوضات إلى أجل غير مسمى، بادعاء إحراز تقدم، والاستمرار في ذات الوقت في التوغلات الإسرائيلية والاعتداءات مع قليل من الأعباء على إسرائيل واحتفاظها بمنافع مالية عالية نتيجة لاستمرار الاحتلال.
2. حل الدولتين الشكلي (الدولة ذات الحدود المؤقتة) في حين تقوم إسرائيل بتأجيل وتشتيت القضايا التاريخية والاحتفاظ بالسيطرة الدائمة.
3. فصل أحادي الجانب من قبل إسرائيل.
4. إلحاق الضفة الغربية وقطاع غزة لكل من الأردن ومصر [1].

ولما كانت هذه البدائل غير مقبولة عند الفلسطينيين، فإن الفلسطينيين يستطيعون سد الطريق أمامها بالتحول إلى استراتيجية بديلة تقوم على أربعة مرتكزات رئيسة، هي:

1. إيقاف وإنهاء الخيار التفاوضي الذي بدأ في العام 1991 في مؤتمر مدريد، لدعم اتفاق تفاوضي حقيقي.
2. أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على أن يصبح الاحتلال مكلفاً، بحيث يصبح ثمن بقاءه أعلى من ثمن رحيله، وأن يشكل عبئاً على المصالح الإسرائيلية المستقبلية، المتمثلة في تنصل إسرائيل من تحمل مسئولياتها الكاملة.

---

(1) الخيارات الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي(وثيقة خاصة)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 76، رام الله، 2008، ص 189.

3. اعتماد المقاومة الشعبية وتقديمها على المفاوضات كوسيلة أساسية للفلسطينيين لمضاعفة كلفة استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وجعل احتمالية الانفصال من جانب واحد حسب الإملاءات الإسرائيلية غير قابلة للتطبيق.
4. التحول من رؤية حل الدولتين إلى حل الدولة الواحدة سواء كانت ثنائية القومية أو ديمقراطية موحدة، كخيار استراتيجي مفضل لدى الفلسطينيين، مما يشكل تحدياً لوجود دولة إسرائيل(1).

مما سبق نجد أن التحول من رؤية حل الدولتين إلى رؤية حل الدولة الواحدة سيكون لها أنصارها في المجتمع الفلسطيني، نظراً لأن حل الدولتين يتم إفشاله إسرائيلياً، وهو ما سيعود القضية إلى نقطة البدايات، دولة واحدة سواء كانت ديمقراطية علمانية أم ثنائية القومية، وهذا الحل بكل تأكيد ينسجم مع كون فلسطين كمكان وموقع وجغرافي واقتصاد وتاريخ، ولعل فشل أوسلو في تحقيق قيام دولة فلسطينية قادرة على الحياة والاستمرار سيؤدي حتماً إلى محاولة جموع الفلسطينيين البحث عن حل يوحد طاقة كل الفلسطينيين وإمكانياتهم وبكل تأكيد لن يخرج هذا الجهد عن فكرة الدولة الواحدة، وهذا الحل يعني حتماً ممارسة كل الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير، وهذا الحل سيضع حداً لتشتت الشعب الفلسطيني(2).

إن البديل الفلسطيني الأكثر واقعية، لحل القضية الفلسطينية في حال فشل رؤية حل الدولتين، رغم الرفض الإسرائيلي يكمن في العودة لخيار رؤية حل الدولة الواحدة، وسيمثل هذا الحل مدخلاً واقعياً لحل قضية اللاجئين على أساس الحقوق، لذا فإننا مطالبون بالتفكير الجدي والبحث عن رؤية موحدة تستند لهذا الخيار الذي أصبح ممكناً وواقعياً أمام انهيار حل الدولتين، والمطلوب فلسطينياً طرح رؤية للحل السياسي للصراع تتبنى هذا الخيار(3).

وعلى الفلسطينيين أن يقفوا أمام تعدد الخيارات السياسية، فيعلنون قبولهم بحل الدولتين، وفي نفس الوقت يعلنون قبولهم بحل الدولة ثنائية القومية، وبحل الدولة العلمانية، وهذا يمنح الفلسطينيون هامش مناورة تاريخي ليس بالقليل، ولا يقلل من أهمية هذا المقترح أن إسرائيل لا تقبل في أحسن الأحوال، إلا بحل الدولتين، فإسرائيل غير مستعدة لأي حل لا يضمن لها أغلبية يهودية واضحة، وسيطرة شبه مطلقة على الأرض والمعابر، والحدود والمياه والجو، وفي المقابل فإن تعدد الخيارات الفلسطينية سيربك الموقف الإسرائيلي وسيمنح الفلسطينيون أفقاً سياسياً على المدى البعيد، الأمر الذي لا يملكه الإسرائيليون، وعليه على الفلسطينيين أن يكونوا واعين

(1) الخيارات الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي(وثيقة خاصة)، مرجع سابق، ص 189.
(2) حسام خضر، موت خيار الدولتين، مجلة البيادر السياسي، العدد 902، القدس، 2006، ص 37.
(3) حسام خضر، المرجع السابق، ص 37.

لمكامن قوتهم هذه، وإنه بالرغم من أن الفلسطينيين تحت الاحتلال، ومعرضين للاعتقال والتشريد، فأنهم لا يزالوا يملكون الكثير من مفاتيح الضغط للوصول لحل القضية وتقرير المصير[1].

ومما لا شك فيه أن فكرة الدولة الديمقراطية الموحدة أو ثنائية القومية يمكن أن تتحول إلى أفكار عملية فقط في حال تخلت أغلبية يهودية عن الدولة اليهودية، ووقوع مثل هذا التحول غير مرئي، ولا في المستقبل المنظور، وتشير الدلائل الموضوعية جميعها إلى أن المجتمع الإسرائيلي يميل نحو مزيد من التطرف القومي والتعصب الديني، إلا أن نمو التيار القومي المتعصب يدفع أغلبية المجتمع الإسرائيلي إلى عدم رؤية هذه التطورات، وعدم التفكير في حلها الآن[2].

ومهما يكن من أمر فإن بإمكان الباحث أن يفحص خيارات الحل على أساس الدولة الواحدة، على النحو التالي:

أولاً: حل الدولة الديمقراطية العلمانية:

تقوم هذه الفكرة بالأساس على نفي صيغة الدولة اليهودية عن إسرائيل، وهي تعني اندماج اليهود والعرب في دولة واحدة تكون لجميع مواطنيها بغض النظر عن أي من الاختلافات التي تعود للدين أو العرق أو القومية، وهي تتأسس على أساس الفرد، ويعتبر جميع أفرادها متساوين في الحقوق والواجبات، ومتساوون أيضاً أمام القانون، من خلال دولة تضمن المساواة والحرية الشخصية والاندماج الاجتماعي والثقافات المتعددة، ويعتبر هذا الشكل من الدولة من أرقى أشكال النظم السياسية للدول[3].

يعود حل الدولة الواحدة إلى جذور تاريخية عميقة في الفكر السياسي اليهودي، ظهر مع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، وكان يهودا ماغنس، أول رئيس للجامعة العبرية، المُنظِّر الأساسي للدولة ثنائية القومية، أما اليمين الإسرائيلي فلم يكن يتحدث عن دولة ثنائية القومية بل عن دولة إسرائيلية، على "أرض إسرائيل التاريخية"، شهدت الفترة التي أعقبت انتفاضة الأقصى في عام 2000، ظهوراً مجدداً لفكرة الدولة الواحدة في الجانب الإسرائيلي قادها مفكرون وكتاب إسرائيليون مثل ميرون بن بنفينستي وحاييم هنغبي اللذين باتوا ينظرون

---

(1) هنيدة غانم وآخرون، في معنى الدولة اليهودية، مرجع سابق، ص 69-70.

(2) ممدوح نوفل، الدولة الفلسطينية المستقلة خيار واقعي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 36، رام الله، 1998، ص 11.

(3) يوسف صبحي الأستاذ، الأحزاب السياسية العربية في إسرائيل ودورها في الكنيست 1967-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص 123.

للدولة الواحدة كبديل بدأ يفرض نفسه على الواقع الإسرائيلي الفلسطيني، وفي مقال مطول نشره بنفينستي في نهاية العام 2009 عاد وأكد على ضرورة تبني خيار الدولة الواحدة لأنه الحل الأكثر واقعية لحل الصراع بين الجانبين، إلا أنه بعد خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان وقبوله بشكل مبدئي لحل الدولتين، طرأت تحولات داخل اليمين الإسرائيلي، ولكن من خلال الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، وتتلخص أفكار اليمين في ضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية وإعطاء الجنسية والمواطنة الإسرائيلية للفلسطينيين في إطار الدولة اليهودية[1].

إن الحل الذي يطرحه أصحاب ذلك الخطاب للصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو إقامة دولة واحدة ديمقراطية وعلمانية، حدودها كامل فلسطين التاريخية، أما من يحق لهم الانتماء لهذه الدولة كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، فهم جميع من يعيش اليوم فيها، مضافاً إليهم اللاجئون الفلسطينيون الذين من حقهم العودة إلى قراهم ومدنهم التي هُجروا منها عام 1948، قد ينظر البعض إلى خطاب الدولة الواحدة على أنه خطاب وسطي توفيقي، بل وفيه ظلم للفلسطينيين، كونه من حيث النتيجة يساوي بين الفلسطينيين أصحاب الأرض، والإسرائيليين الذين اغتصبوها، أي بين الضحية والجلاد، وربما يراه آخرون خطاباً متطرفاً كونه يرفض ما يُجمع عليه العالم، ألا وهو حل الدولتين، ويتمسك بحق عودة جميع اللاجئين، فهو ليس خطاباً توفيقياً ما دام أنه يقوم على مبدأ استعادة الحقوق كاملة، كما أنه ليس متطرفاً، لأنه ينطلق من قراءة الواقع، ويسعى لتغييره بالوسائل المتاحة، ويمكن القول أن خيار الدولة الواحدة الديمقراطية هو الأكثر راديكالية، بالمقارنة مع الخيارات المطروحة على الساحة الفلسطينية، فإن دعاة خيار الدولة الواحدة الديمقراطية أفراد أو هيئات، ربما يكونون اليوم الوحيدين، الذين يمكن وصفهم بالراديكاليين[2].

لقد اختفى حل الدولة الواحدة من الأجندة اليهودية الصهيونية، في إثر الانتصار الواضح والحاسم لنهج دافيد بن غوريون الانفصالي، الخاص بدولة مستقلة لليهود، ثم ظهر حل الدولة الواحدة مجدداً بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في ستينيات القرن العشرين، وتبين فيما بعد أن منظمة التحرير الفلسطينية تخلت عن فكرة الدولة الواحدة لمصلحة حل الدولتين، وذلك في إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988، وبصورة أوضح في اتفاق أوسلو، وعليه فإن الفلسطينيين أخذوا يتبنون فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية، وبهذا الاعتبار، فإن هذه الفكرة تشبه اتفاق أوسلو حيث كونها تمثل اعترافاً واضحاً من جانب الفلسطينيين بالوجه القومي للوجود

(1) هنيدة غانم وآخرون، تقرير مدار الاستراتيجي 2011، مرجع سابق، ص 58.

(2) مجدي حماد، مرجع سابق، ص 163-165.

اليهودي في فلسطين، إلا أنها، وهنا الفارق بينها وبين اتفاق أوسلو، ترفض حل الدولتين، إن جانباً من الزخم الدافع نحو حل الدولة الواحدة هو سياسي، ويتمثل في الفشل المطبق لعملية أوسلو التي قامت إلى حد ما على حل الدولتين، وبما أن اتفاق أوسلو فشل فإن الفشل قد أصاب حل الدولتين أيضاً، لقد جعلت إسرائيل وسياستها التوسعية حل الدولتين مستحيلاً من الوجهة العملية، وتفيد أقوى الحجج التي يسوقها أنصار عملية أوسلو وحل الدولتين بأن تلك العملية تمثل ما كان ممكناً تحقيقه في ظل موازين القوى المختلفة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وكان حلاً براجماتياً، بل الحل الوحيد والمعقول، لكن أنصار الدولة الواحدة يذهبون إلى القول أنه ما دام واضحاً أن حل الحد الأدنى هذا ليس قابلاً للتحقيق، فلا بد من طرح حل آخر على الطاولة يتمثل بحل الدولة الواحدة(1).

إن جاذبية حل الدولة الواحدة، سواء كانت دولة واحدة لشعبين أو دولة ديمقراطية علمانية مع شعار شخص واحد، صوت واحد، يحل الكثير من المشاكل، اللاجئين والقدس والجدار، والحدود، والديمقراطية والتعايش والمساواة في الحقوق، لأنه يقترح نماذج مختلفة عن حل الدولتين، والمخاطر أن علاقات القوة ليست لصالح الدولة الفلسطينية، ما لم يُعتبر مرحلة انتقالية لدولة واحدة ثنائية القومية، والصعوبة الرئيسية تكمن في حل الصهيونية باعتبارها الأيديولوجية الاستعمارية وإصرارها على وضع تصور للدولة اليهودية بوصفها دولة يهودية، وليس الدين أو جانباً من جوانب الثقافة(2).

وعدالة حل الدولة الواحدة من المنظور الفلسطيني تكمن أساساً في الوقائع التالية:

1. إن حل الدولتين لا يتعامل بجدية مع شطرين رئيسيين من الشعب الفلسطيني، المتمثل في فلسطينيي عام 1948، واللاجئين خارج فلسطين التاريخية، بينما يتوافق حل الدولة الواحدة بصورة أفضل مع هاتين المجموعتين، ويوفر ملاذاً استيعابياً وشاملاً لها في إطار يسمح بتوحيد الشعب الفلسطيني من جديد.
2. إن حل الدولة الواحدة يصون سلامة فلسطين التاريخية وتكاملها ككيان واحد، يزيل جميع الحدود الاصطناعية التي تقسم الشعب الفلسطيني، أما أن يقدم إلى الفلسطينيين 22% فقط من أرض فلسطين التاريخية، فلا يلبي مقتضيات العدالة، وإنما يتركهم معزولين عن

---

(1) رائف زريق، حل الدولة الواحدة؟ من الصراع حتى الموت إلى جدلية السيد–العبد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 86، رام الله، 2011، ص 129–131.

(2) جميل هلال، فلسطين.. إلى أين؟ حل الدولة أم الدولتين، ترجمة أحمد البشاري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 49–50.

وطنهم وعن بقية شعبهم، إن حل الدولتين يسمح بوحدة اليهود، في الوقت الذي يمزق وحدة الفلسطينيين.

3. إن حل الدولة الواحدة يمنح الفلسطينيين فرصة أفضل لنيل حقوقهم، وكذلك حصتهم من الخير الجماعي كمواطنين في هذه الدولة.

4. إن حل الدولة الواحدة يستجيب لتحسين حال الفلسطينيين الذين لا يجازفون بخسارة أي شيء[1].

إن حل الدولتين حتى إذا سلمنا بأنه حل محتمل، مصمم كي تكون إسرائيل دولة ذات أغلبية يهودية، ولهذا لن يفلح في تحقيق أي من الحقوق والمصالح الفلسطينية، بل إنه سيمنح إسرائيل تفويضاً مطلقاً للتمييز ضد المواطنين الفلسطينيين، ثم إن إنشاء دولة فلسطينية سيلغي عملياً حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وإن هناك عوامل متعددة حولت حل الدولتين إلى سراب ومن أهم هذه العوامل قسوة الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وقد آن الأوان للاعتراف بأن تقسيم فلسطين إلى كيانين سياسيين ليس عدلاً ولا عملياً، وإنه كان على مر العقود ملهاة تحرف الأنظار عما يحتاج إليه السلام العادل والدائم، عوضاً عن اللهاث وراء سراب حل الدولتين، فإن رؤية الدولة الواحدة تقوم على مبادئ الديمقراطية والمساواة، دولة لكل مواطنيها تُبنى على مؤسسات وممارسات متسقة مع القانون الدولي، يستجيبان لحقوق مواطنيها وحاجاتهم كافة، وإن رؤية الدولة الواحدة هي الفكرة الوحيدة التي تتمتع بالقوة والوضوح الأخلاقي لتجاوز ما يحيط بالأزمة حالياً، والتي تقدم للمنطقة سلاماً عادلاً ودائماً[2].

ومن هنا يمكن القول أنه قد حان الوقت لكي يعلن المجتمع الدولي أن الظروف التي تسببت بها ممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة أسقطت حل الدولتين بالكامل، وأنه من الضروري البدء بالبحث جدياً في الخيارات المتبقية للوصول إلى تسوية نهائية تضمن السلام والعدالة لكافة الأطراف المعنية، وتتمثل في إقامة دولة ديمقراطية علمانية متعددة الثقافات، على كامل أراضي فلسطين التاريخية، وينظر إلى حل الدولة الواحدة على أنه نقيض لحل الدولتين، ولكن بما أن الأخيرة تحظى اليوم بإجماع دولي كأساس لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يعتبر عدد من المراقبين فكرة الدولة الواحدة محاولة لتقويض الجهود المبذولة على الصعيد الدولي في سبيل إيجاد حل للصراع، فلو انسحبت إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967،

---

(1) رائف زريق، مرجع سابق، ص131-132.

(2) نصير عاروري وهاني فارس، إعلان بوسطن في شأن الدولة الواحدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 79، رام الله، 2009، ص 125.

وسمحت بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وقبلت بحق عودة اللاجئين، لما تردد الجميع في دعم هذه التسوية، ولكن للأسف، فالواقع ينم عن ظروف مختلفة(1).

ثانياً: حل الدولة ثنائية القومية:

يعتبر هذا الخيار حلاً وسطاً بين الانفصال والاندماج، بعدما بات من الواضح صعوبة تحقيق الانفصال بين الطرفين من خلال رؤية حل الدولتين ويمكن القول بأن الفلسطينيين بقواهم الحالية غير قادرين على حسم المسألة وإلحاق الهزيمة بإسرائيل، كما لا يمكن لإسرائيل أن تبقى قوة احتلال للأبد، إضافة إلى أن الواقع الديمغرافي المتداخل والمصالح الاقتصادية والتجارية وغيرها تفرض صيغة الدولة الواحدة بدلاً من الانفصال(2).

يدعو هذا السيناريو إلى إقامة دولة اتحادية على جميع أراضي فلسطين التاريخية، على أساس المساواة السياسية التامة بين اليهود والفلسطينيين، يمارس كلاً منهما تقرير المصير والحكم الذاتي الكاملين في معظم جوانب الحياة المجتمعية، وبعد تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يتم إقرار الهجرة المستقبلية لليهود والفلسطينيين على نحو مشترك وبالتساوي بين المجتمعين القوميين يتم توزيع معظم الموارد، ومنها الأراضي وفقاً لمبادئ النسبية والحاجة، ويتم تحويل الدولة إلى دولة لا مركزية جغرافياً، وتكون القدس عاصمة مفتوحة ومتصلة ومشتركة، وعلى الرغم من عدم احتمال أن توافق عليه أي جماعة يهودية رئيسة على المدى القريب، نظراً لأنه يرقى إلى حد الخسارة الكبيرة للقوة، بمعنى نهاية السيادة اليهودية والانهيار الحاد للسيطرة اليهودية على الأرض والموارد، نظراً إلى أن قيام دولة ثنائية القومية وديمقراطية لا يمكن أن يتم إلا باتفاق الطرفين، فإن المعارضة اليهودية الكاسحة ستجعل هذا القرار غير محتمل إلى حد كبير، في هذا الوقت بالذات(3).

مع تراجع احتمالات تحقيق حل الدولتين، بدأت فكرة الدولة الواحدة مزدوجة القومية تحظى بمزيد من الاهتمام، كثيراً ما كان الاهتمام بمثل هذه الدولة هامشياً بفعل أثر الحركات القومية الصهيونية والفلسطينية الرافضة لمثل ذلك الطرح ففي الأعوام الأخيرة تلقف العديد من المفكرين الفلسطينيين هذه الفكرة، لكن التوجه الإسرائيلي العام لا يزال يعتبرها بمثابة الخطر الذي قد يستهدف جوهر المشروع الصهيوني، ويشبه حل الدولة الواحدة الفكرة الشيوعية التي

---

(1) هاني فارس، حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي: دولة لكل مواطنيها، مجلة المستقبل العربي، العدد 375، بيروت، 2010، ص 76-77.

(2) يوسف صبحي الأستاذ، مرجع سابق، ص 122.

(3) أورن يفتاحئيل، الإثنوقراطية سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين، ترجمة سلافة حجاوي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله، 2012، ص 377- 378.

كانت مثلاً أعلى وجد فيه العديد من الناس ما هو أفضل من الواقع المرير، ولكن بمرور الوقت قاد إلى ممارسات ذات انعكاسات خطيرة على كل من اعتنقه، إن فكرة حل الدولة الواحدة بدأت تبرز بالفعل، لكنها تبقى إلى الآن مجرد فكرة مشوهة أو خيالية التصور، فالدولة الواحدة التي ستنشأ لن تقوم على أساس قوميتين تتشاطران الأرض نفسها، على أساس تعاوني متساوٍ، لكنها ستكون بدلاً من ذلك دولة ينعم فيها البعض بالحريات الليبرالية والامتيازات الديمقراطية مع استمرارهم في القلق بشأن أمنهم في حين يحرم الآخرون من الحرية والأمن على حد سواء، وبكلمات أخرى، إذا قامت دولة واحدة في المستقبل للإسرائيليين والفلسطينيين سوياً فإنها لن تقوم على التعايش المتساوي بل على علاقات تتسم بالسيطرة من جهة والمقاومة من جهة أخرى[1].

ويرتكز الاعتراض الصهيوني على فكرة ثنائية القومية على الرغبة في إبقاء إسرائيل دولة لكل اليهود في أي مكان في العالم، وليست دولة لجميع مواطنيها، أي أن اليهود لهم وحدهم الحق في العودة لإسرائيل، في حين لا حق للاجئين الفلسطينيين في العودة، لأن من شأن ذلك أن يهدد غلبة اليهود الديمغرافية[2]. في حين يعتبر أصحاب المواقف الحمائمية في إسرائيل، وأماكن أخرى من العالم أن الدولة ثنائية القومية هي النتيجة الحتمية في ظل استمرار الوضع القائم، وذلك بسبب اتجاهات ديمغرافية، ففي ضوء معدل الولادة المرتفع لدى السكان العرب سيتحول اليهود إلى أقلية إلى جانب أن النفوذ السياسي الكبير للمستوطنين يخلق وضعاً يصبح فيه التقسيم غير ممكن وهذه المؤشرات ستحوّل إسرائيل فعلياً إلى دولة ثنائية القومية[3].

ويبدو أن مثل هذا الحل قد بدأ يشق طريقه حتى لدى بعض قوى اليمين الإسرائيلي، فقد قال "**إوري إلتسور" أحد الأشخاص البارزين في معسكر اليمين الاستيطاني، وهو الرئيس الأسبق لمجلس المستوطنات**، في محاضرة خلال ندوة عقدتها مبادرة جنيف عام 2009، "الحل الأسوأ هو على ما يبدو الحل الصحيح: دولة ثنائية القومية، على أساس ضم كامل للضفة الغربية، وجعل الفلسطينيين مواطنين كاملين"، وقال إلتسور في مقابلة أجرتها معه صحيفة هآرتس الإسرائيلية في حينه: "إن الوضع القائم هو طريق مسدود، ولا يمكنه أن يستمر إلى الأبد، والمشاكل التي تواجهها إسرائيل في السنوات الخمس الأخيرة سببها أن العالم قد سئمنا"، وهو يقول لنا: " أنتم قلتم لنا: إن هذا الاحتلال هو حالة مؤقتة، وها هي 46 عاماً قد مرت على الحالة المؤقتة، ونحن مستعدون لأن نوافق على عشر سنوات أخرى، لكننا نريد أن نعرف كيف ستتطور الأمور"، ويرى فريق من الإسرائيليين أنه لم تعد هناك إمكانية لتطبيق حل الدولتين، أي

---

(1) ناثان ج. بروان، مرجع سابق، ص 20

(2) جميل هلال، فلسطين.. إلى أين؟ حل الدولة أم الدولتين، مرجع سابق، ص 294.

(3) إفرايم عنبار، صعود وهبوط نموذج دولتين لشعبين، مرجع سابق، ص 113.

إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، ويدعو إلى تطبيق حل الدولة الواحدة بين النهر والبحر، ما يعرف أيضاً باسم الدولة ثنائية القومية: العربية واليهودية، وتنتمي الأغلبية العظمى في هذا الفريق إلى معسكر "أرض إسرائيل الكاملة"[1].

وعلى الرغم من عدم طرح فكرة الدولة ثنائية القومية لدى الجانب الفلسطيني بجدية كافية في الوقت الراهن، فإن هذا لم يَحُل دون صدور بعض التوجهات عن بعض الباحثين الفلسطينيين، وعلى سبيل المثال، **أعرب المفكر السياسي إدوارد سعيد** عن أن اتفاق أوسلو وما تمخض عنه من نتائج لم يؤديا إلى حل الصراع القائم في فلسطين، ودليلاً على نهاية حل الدولتين، وأن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي أكثر ارتباطاً أحدهما بالآخر، على الرغم من إعلان كلاً منهما حاجته لدولته المنفصلة، والتحدي هو إيجاد طريقة سلمية للتعايش كمواطنين متساوين في الأرض نفسها، وفي هذا السياق أيضاً، يأتي رأي يشترك فيه **الباحثان أسعد غنام وسارة أوزاكي لازار**، عبرا فيه عن تصورهما لحل بديل عن حل الدولتين، ورفضا فكرة دولتين منفصلتين، وقالا إن المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي، يمكن أن يعيشا جنباً إلى جنب، ويمارسا حكماً ذاتياً خاصاً بكلاً منهما، على أن يشتركا في اقتسام السلطة والقيادة على كامل فلسطين التاريخية، وتكون القدس عاصمة للدولة المنشودة، **أما عضو الكنيست السابق عزمي بشارة**، فيدعو إلى دولة ثنائية القومية، فهو يرى أن يُشكل الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع فلسطينيي عام 1948، كياناً سياسياً فلسطينياً واحداً، ضمن كيان سياسي أكبر ثنائي القومية، فيه كيان سياسي يهودي وكيان سياسي عربي، يشكلان معاً كياناً يهودياً عربياً ذا برلمانين من جهة وبرلمان مشترك من جهة أخرى، ويضيف قائلاً أنا لا أتحدث هنا عن دولة ديمقراطية علمانية وإنما عن دولة ثنائية القومية، أي عن نظام شبه فدرالي بين كيانين قوميين[2].

مما لا شك فيه أن بناء دولة ثنائية القومية في فلسطين يوفر لكل من الجماعتين القوميتين الفلسطينية والإسرائيلية، خصائص ومزايا لا تتوفر في حل الدولتين القائمة على كيانين سياسيين منفصلين، إسرائيل وفلسطين، فالحل القائم على وجود دولتين منفصلتين هو حل متخبط، وغير مستقر تتجاذبه عوامل المد والجزر، ويقدم عرض دولة فلسطينية مستقلة للإسرائيليين حلاً لما يطلقون عليه الحاجات الأمنية، من خلال انفصالهم المادي عن

(1) هشام منور، اليمين الإسرائيلي وإحياء حل الدولة الواحدة، صحيفة فلسطين، العدد 2170، غزة، 2013/6/3، ص14.

(2) كمال الخالدي، فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين: خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصود؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 37، رام الله، 1999، ص 10-12.

الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع ذلك فإن طول الحدود بين الدولتين في أي مشروع ستكون تكلفته كبيرة، ولا تشكل قيام دولة فلسطينية مستقلة استراتيجية معقولة للفلسطينيين، لأن احتمال الحصول على دولة سيكون ذا تكلفة لهم، وتكون فائدتهم منها منخفضة جداً، ولا سيما بالنسبة إلى من يتطلع إلى مزايا دولة ثنائية القومية، باستثناء أولئك الذين يعتبرون أن الاستقلال والسيادة يفوقان كل المزايا، وانتقد بعض المفكرين اليهود دعوة بعض الحركات اليسارية إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فاعتبر أولئك المفكرون أن في تقسيم فلسطين على هذه الشاكلة خيانة وتخلياً عن مسئولية اليهود الأخلاقية نحو اللاجئين الفلسطينيون[1].

ومما سبق يمكن أن نخلص إلى أن حل الدولة ثنائية القومية حل ممكن إذا أخذنا في اعتبارنا المسائل التالية:

1. حل الدولة ثنائية القومية ليس مطروحاً لكي يتم تسويقه حالاً، وإنما يجب أن يُطرح كحل بعيد المدى، يتم تطويره في ضوء وصول حل المشكلة الفلسطينية، من خلال دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى طريق مسدود.
2. يساهم في حل سياسي لمشكلة اللاجئين وإرجاعهم إلى وطنهم الأصلي على أساس المساواة والتكافؤ.
3. دولة ثنائية القومية، يكون فيها الفلسطينيون في إسرائيل مواطنين متساويين من جهة، وجزء من الكل الفلسطيني من جهة أخرى، ومن الممكن أن تكتمل هويتهم من ناحية المواطنة ومن ناحية الانتماء القومي.
4. دولة ثنائية القومية ستنتهي فكرة الدولة اليهودية النقية، إن الحلول للمشكلات القومية والإثنية لم تكن في أي حال نتيجة موافقة الأغلبية أو المجموعة المسيطرة، وإنما موافقة فلسطينية إسرائيلية.
5. أن الدولة ثنائية القومية، ليست إجهاضاً لفكرة المشروع الوطني الفلسطيني، وإنما هي توسيع له بحيث يشمل الفلسطينيين وإسرائيل، ويقوم على كامل فلسطين التاريخية[2].

وإذا كانت الوطنية الفلسطينية ومشروعها الوطني جاءت لتحقيق الحقوق الجماعية الأساسية، كالسيادة وحق تقرير المصير والعودة والهوية الفلسطينية، معنى ذلك أن مفهوم

(1) المرجع السابق، ص 16-19.

(2) أسعد غانم، دولة فلسطينية – إسرائيلية ثنائية القومية: نحو حل اتحادي للمسألة الفلسطينية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 41، رام الله، 2000، ص 24-26.

التقسيم المطروح حالياً على شكل حل الدولتين لا يوفر أهم الحقوق الأساسية الفلسطينية، فإن دولة ثنائية القومية، على ما تتضمنه من ترتيبات ومبادئ ضمن مصالحة تاريخية تُحق الحقوق الفلسطينية الأساسية وتعترف بالغُبن التاريخي اللاحق بالفلسطينيين وتسعى إلى تصحيحه، يمكنها أن تشكل مدخلاً لطرح مشروع سياسي جديد يحقق المطالب والحقوق الأساسية للفلسطينيين والإسرائيليين[1].

انطلاقاً مما سبق، يجب الاعتراف بأن جوهر الصراع يتمحور حول غياب المساواة، واللاتوازن الجسيم في القوة والحقوق، وأي حل، سواء كان مستنداً إلى دولتين أم إلى دولة واحدة، لن ينجح ما لم يضمن المساواة، وإن الاتفاقيات الموقعة محكوم عليها بالإخفاق بسبب عدم التوازن والتماثل في القوة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وهو ما فاقمه الاصطفاف الأمريكي إلى جانب إسرائيل، واستخدام حق النقض (الفيتو) في الأمم المتحدة لحماية إسرائيل من المساءلة الدولية، وفي ظل عدم اتخاذ الإدارة الأمريكية الحالية موقف متوازن وجريء، يبقى المستقبل أمام الفلسطينيين غامضاً ومحفوفاً بالخطر، أمام رؤية حل الدولتين، لقد حان الوقت الذي يحتاج فيه الفلسطينيين إلى إعادة تقييم تجربتهم، ومراجعة خياراتهم، ورسم طريقهم في مواجهة المستقبل[2]. من خلال بناء استراتيجية رئيسية، **تتمثل فيما يلي:**

1. العمل على صياغة استراتيجية فلسطينية، في حال فشل المفاوضات الحالية، حتى لو استعملت فقط كتهديد استراتيجي لإجبار إسرائيل على التفاوض بجدية، وهي الاتفاق على وضع البديل عن اتفاق التفاوض والعمل على الإعلان عنه بأقرب وقت ممكن.
2. تحديد الشروط المقبولة للتفاوض على دولة فلسطينية مستقلة تماماً على حدود 1967، والتفسير بشكل واضح لا لبس فيه فإن هذا العرض هو أفضل ما يمكن أن تحصل عليه إسرائيل بما في ذلك ضمانات لأمنها المستقبلي مع الدول العربية المجاورة.
3. اعتبار الخطاب الفلسطيني هو قاعدة وإطار النقاشات الدولية فيما يتعلق بالمستقبل الفلسطيني، والتوضيح للأطراف الإقليمية والدولية أن الفلسطينيين ملتزمون بالحلول التفاوضية، في حين لا تلتزم إسرائيل بذلك، لقد استمر الفلسطينيون بالالتزام بعرضهم التاريخي للعام 1988، ورفضت إسرائيل احترامه ولهذا السبب فإن الاحتجاجات الإسرائيلية لم تعُد ذات مصداقية للفلسطينيين، لم تعطِ إسرائيل خيار للفلسطينيين سوى

(1) هنيدة غانم وآخرون، في معنى الدولة اليهودية، مرجع سابق، ص 91.

(2) أسعد غانم وآخرون، حل الدولة الواحدة للصراع العربي الإسرائيلي بلد واحد لكل مواطنيه، مرجع سابق، ص 137- 138.

البحث باتجاه آخر لتحقيق تطلعاتهم الوطنية، فيما تتحمل إسرائيل كامل المسؤولية في حال فشل المفاوضات[1].

ويرى الباحث أن على الفلسطينيين أن لا يسمحوا لإسرائيل بمواصلة انتهاكاتها وسيطرتها تحت غطاء التظاهر بمفاوضات غير جادة، وأن لا تتخيل أن هناك بدائل أفضل متاحة أمامها من رؤية حل الدولتين، وعلى إسرائيل أن تقرر إذا ما كانت ستقبل أو ترفض عرض التفاوض المحدد زمنياً حول رؤية حل الدولتين، والذي من الواضح أنه في مصلحتها العليا، ويجب على إسرائيل والأطراف الإقليمية والدولية أن تفهم وبشكل نهائي أن الشعب الفلسطيني عاقد العزم وثابت في مطالبه المشروعة في حق تقرير مصيره وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفي حقهم في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، وأن الفلسطينيين موحدون في أهدافهم الاستراتيجية.

(1) الخيارات الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي(وثيقة خاصة)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 76، رام الله، 2008، ص 190-191.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

جاء تصور بوش الابن في رؤيته لحل الدولتين متفقاً مع متطلبات الأمن الإسرائيلي ومتفقاً في ذات الوقت مع الادعاءات الإسرائيلية، والتي وجدت قبولاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقاء إسرائيل، التي ترى في كفاح الفلسطينيين لتحرير أرضهم نوع من الإرهاب، أما حدود هذه الدولة وعاصمتها وسيادتها ومؤسساتها وكافة الأمور المتعلقة بكونها دولة كسائر الدول فهو ما سيتم التفاوض فيه والتوصل إليه في إطار التسوية النهائية، وهكذا تركت رؤية بوش الابن ملامح الدولة الفلسطينية التي تشكل واحدة من أهم قضايا الصراع المعلقة في الشرق الأوسط دون تحديد، وكان يُنتظر من الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن حسم ملامحها ورسم حدودها، وبقيت عُرضة لمناقشات ومفاوضات أخرى لن تخلو من مماطلات واشتراطات وتسويف من جانب إسرائيل.

إذاً ليس الهدف من حل الدولتين اليوم أن يكون وسيلة لتحرير الفلسطينيين واستعادة حقوقهم، بل على العكس تماماً، فالهدف هو احتواؤهم واجبارهم على التخلي عن حقوقهم الأساسية كي يتسنى لإسرائيل البقاء كـ"دولة يهودية"، وهذا لا يعني بأن كل من يُحبذ حل الدولتين يرغب في حرمان الفلسطينيين من حقوقهم، ولا لأنهم يؤمنون بأنه أكثر الحلول عدلاً، ولكنه الحل الأكثر واقعية للتسوية وحل الصراع أو على الأقل تأجيله، وهو سهل الحدوث ولا يتطلب سوى التصديق على تقسيم سبق له أن حدث وأسفر عن بروز كيانين سياسيين منفصلين جغرافياً، إحداهما هو دولة إسرائيل "اليهودية" والآخر دولة فلسطينية قيد الانتظار، وقد تناول الباحث موضوع رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وخلص إلى عدة نتائج وتوصيات.

أولاً: النتائج:

1. ترجع الجذور التاريخية لرؤية حل الدولتين ولفكرة التسوية السياسية إلى أوقات مبكرة من الصراع العربي الصهيوني، حيث قدمت اللجنة الملكية البريطانية بيل أول وثيقة رسمية بريطانية تطرح إمكانية قيام (دولتين في فلسطين)، واحدة عربية وأخرى يهودية، على أساس مبدأ التقسيم.
2. بروز البعد الديني في عهد الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن بشكل صارخ كان نتيجة وجود المحافظين الجدد ذوي الميول اليمينية المتشددة، ووقوع أحداث الحادي عشر من

سبتمبر 2001، كل ذلك ساعد على أن تعطي دفعة قوية للمعتقدات الدينية لأن تُملي أفكارها على السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية.

3. فشلت مساعي التسوية الأمريكية في ظل انتفاضة الأقصى عام 2000 نتيجة افتقارها إلى الالتزام بالشرعية الدولية، ومحاولتها وضع مرجعية خاصة لعملية التسوية، وعدم ممارسة ضغوط حقيقية من جانبها على إسرائيل، ويُعزى فشل معظم مساعي التسوية إلى التعنت والمراوغة الإسرائيلية.

4. كل الادارات الأمريكية المتعاقبة أدوارها مكملة لبعضها البعض لصالح إسرائيل، وتعتبر ولاية الرئيس بوش الابن هي الفترة الأكثر دعماً للموقف الإسرائيلي على حساب الفلسطينيين ومتجاهلةً للشرعية الدولية، حيث تميزت ولايته بعدم تحقيق أي إنجاز عملي لحل القضية الفلسطينية، وسعت لإدارة الصراع بما يخدم مصالحها، وظلت رؤيته حبراً على ورق، تنتظر الرئيس باراك أوباما وتصوره لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

5. استمرار إسرائيل في تعزيز ادعائها أن القدس هي العاصمة "الأبدية والموحدة للشعب اليهودي"، يضع حداً لإمكانية تقاسم المدينة بالتساوي بين دولتين منفصلتين، مما يؤدي إلى جعل قيام الدولة الفلسطينية الموعودة وتقاسم القدس أمراً مستحيلاً يقوض فرص نجاح حل الدولتين.

6. إصرار إسرائيل على استمرار الاستيطان يهدد بانهيار فرصة رؤية حل الدولتين، ويمثل خطراً حقيقياً على إمكانية تحقيق هذه الرؤية وإقامة الدولة الفلسطينية في المستقبل القريب، وبناء الجدار عبارة عن ترسيم حدودي من طرف واحد لمنع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة بدون سيطرتها على مواردها الطبيعية.

7. إسرائيل لن توافق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة تلبي الطموحات الوطنية الفلسطينية، وفي حال قيامها ستكون هذه الدولة حسب المواصفات الإسرائيلية، وما قبولها بإقامتها إلا تهرب من الضغوط الدولية، ولكي تظهر أمام الاسرة الدولية بأنها غير معارضة لرؤية حل الدولتين.

8. لاتزال إسرائيل ترفض القبول بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، بذريعة أن مثل هذا الحل يشكل خطراً على هوية الدولة، ويعكر نقاوة "الدولة اليهودية"، وتصر على أن تُحل قضية اللاجئين في إطار الدولة الفلسطينية المستقبلية وفق رؤية حل الدولتين.

9. تطالب إسرائيل من خلال رؤية حل الدولتين بترحيل الفلسطينيين من سكان إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية الموعودة وذلك لنقاء "الدولة اليهودية"، ويظهر ذلك من خلال إصرارها على الاعتراف بها "كدولة يهودية" للتخلص من خطرهم الديمغرافي.

10. يقوم الموقف الإسرائيلي على عدم تطبيق رؤية حل الدولتين، ويعزز ذلك بتوسيع الاستيطان وخلق حقائق جديدة على الأرض وتسريع تهويد القدس وبناء الجدار العازل.

11. القيادة الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية ترى أن الحل القابل للتطبيق هو حل الدولتين القائم على الاعتراف بدولة فلسطين على حدود 1967 وبعاصمتها القدس الشرقية.

12. ترى المواقف الإقليمية في تحقيق رؤية حل الدولتين شرط لتحقيق الأمن والاستقرار لجميع الدول في الشرق الأوسط، وأن على إسرائيل الانسحاب إلى حدود عام 1967، والاعتراف بالدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

13. يستند الموقف الأمريكي إلى ضرورة تطبيق رؤية حل الدولتين التي تقوم على أساس دولتين: فلسطين قابلة للحياة، وإسرائيل آمنة، وقوبلت الجهود الأمريكية بالتعنت الإسرائيلي، وأن موقف اللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي وروسيا يدعو إلى تطبيق رؤية حل الدولتين من خلال دولتين لشعبين يعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام.

14. تراجعت التسوية السياسية القائمة على رؤية حل الدولتين ولم تكن ممكنة التطبيق أو قابلة للحياة بسبب استمرار تعنت حكومة نتنياهو وعدم توفر القدرة والرغبة لديها في المضي في تسوية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وسعت إسرائيل لاستخدام المفاوضات كورقة لتغطية مواصلة فرض رؤيتها بقوة الاستيطان والتهويد، وعلى إسرائيل أن تلجأ لهذا الخيار لأن كل الخيارات البديلة لن تكون ذات جدوى على المدى البعيد.

15. أثبتت الدراسة أن حل الدولة ثنائية القومية سيكون حلاً بديلاً لرؤية حل الدولتين، في حال فشل المفاوضات ورفض الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منح تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم.

ثانياً: التوصيات:

على ضوء الدراسة، وما تم استخلاصه من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

1. العمل على كسب الرأي العام الأمريكي من خلال جماعات ضغط عربية تؤثر في تغيير موقف مؤسسات صنع القرار الأمريكي.

2. أن يتم رصد الأعمال العنصرية الإسرائيلية، لكشف إسرائيل أمام الرأي العام الغربي والعالمي، ومن على المنابر العالمية والدولية، واعتبار إسرائيل دولة تمييز عنصري وفضح الممارسات الإسرائيلية على الأرض التي تعيق تنفيذ رؤية حل الدولتين.

3. تعزيز صمود أهل القدس، من خلال توفير الدعم الحقيقي والمتواصل لهم، على اعتبار القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المنشودة.
4. السماح بزيارة القدس وتشجيع العرب والمسلمين على القيام بالسياحة الدينية للمدينة، لاستعادة الوعي بأن مدينة القدس هي جوهر الصراع، ولا بد من حراك شعبي وجماهيري من أجل منع تهويد القدس.
5. التمسك بالثوابت الفلسطينية المرتكزة على انهاء الاحتلال ووقف الاستيطان في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية كشرط أساسي لاستئناف عملية التسوية.
6. العمل على إعادة تفعيل قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وعدم القبول بأي حلول لا تستند إلى القرارات الدولية لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.
7. التمسك بقرار حق العودة والمطالبة بتطبيقه، باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان كما تنص على ذلك مواثيق الشرعية الدولية، وأنه غير قابل للتقادم.
8. أن ترفض القيادة الوطنية الفلسطينية مشاريع التبادل السكاني ونقل مناطق عربية في إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية الموعودة، والتأكيد على حق فلسطينيي عام 1948 في أرضهم ووطنهم وممتلكاتهم، وأن يحظوا بكافة حقوق المواطنة، وتعزيز صمودهم وتوفير الدعم اللازم لهم.
9. مطالبة الأمم المتحدة واللجنة الرباعية والمجتمع الدولي بتبني موقفاً واضحاً تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لفضح الطرف الذي يعيق تنفيذ رؤية حل الدولتين.
10. الاستفادة من الالتزامات الدولية التراكمية، وخاصةً قرار رفع مستوى التمثيل الفلسطيني في الأمم المتحدة إلى دولة غير كامل العضوية في الوصول لتحقيق الأهداف الفلسطينية.
11. استنهاض الحالة الوطنية من خلال تعزيز روح المقاومة الشعبية، وانهاء حالة الانقسام التي أضعفت الانتماء للقضية الفلسطينية.
12. تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسة فلسطينية جامعة للطيف الفلسطيني لاستكمال التحرير بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين.

وختاماً، ما كان فيها من صواب فبتوفيق من الله، وما كان فيها من خطأ ونقصان فمن نفسي والشيطان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب العربية:

1. إبراهيم أبو جابر وآخرون، الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط2، 2011.
2. إبراهيم أبو جابر وآخرون، قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط 3، 2002.
3. إبراهيم الجندي، اللاجئون الفلسطينيون بين العودة والتوطين، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
4. إبراهيم شعبان، القدس في قرارات الأمم المتحدة، جمعية الدراسات العربية، القدس، 2011.
5. أحمد زكريا فرج وآخرون، حرب 1948 ونكبتها، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010.
6. أحمد سعيد نوفل، تأثير خارطة الطريق وجدار الفصل على التسوية السياسية في الشرق الأوسط، أبحاث اليرموك، العدد 3، عمان، 2005.
7. أحمد طافش، التسوية الجارية إدارة أزمة أم حل أزمة، مركز منيف البرغوثي الثقافي، رام الله، 2001.
8. أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق (3) الطريق إلى خريطة الطريق 2000–2006، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، ط2، 2011.
9. أحمد لطفي عبد السلام، الانحياز الأمريكي لإسرائيل دوافعه التاريخية والاجتماعية والسياسية، مكتبة النافذة، القاهرة، 2005.
10. أسعد عبد الرحمن، قضية اللاجئين الفلسطينيين: حق العودة والتعويضات، المكتبة الوطنية، عمان، 2002.
11. أسعد غانم وآخرون، حل الدولة الواحدة للصراع العربي الإسرائيلي بلد واحد لكل مواطنيه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
12. إسماعيل أحمد ياغي، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983.

13. إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949)،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، 1998.
14. تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
15. جاسر علي العناني، القدس بين مشاريع الحلول السياسية والقوانين الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
16. جاسر علي العناني، القدس... سيناريوهات مستقبلية، المكتبة الوطنية، عمان، 2004.
17. جبر الهلول، المواثيق والعهود في ممارسة اليهود، قراءة في الفكر الديني والفكر السياسي اليهودي المعاصر، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004.
18. جوني منصور، إسرائيل الأخرى رؤية من الداخل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009.
19. جيمي كارتر، فلسطين السلام لا التمييز العنصري، ترجمة محمد التوبة، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2007.
20. حسني أدهم جرار، نكبة فلسطين عام 1947-1948(مؤامرات وتضحيات)، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 1995.
21. حسني عايش، أمريكا الاسرائيلية واسرائيل الأمريكية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006.
22. خلف الجراد، أبعاد الاستهداف الأميركي، دار الفكر، دمشق، 2004.
23. خليل نخلة، مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله، 2008.
24. الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1990.
25. ردينة جميل عبد المجيد، القدس تاريخ وحضارة، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
26. رضا هلال، المسيح اليهودي ونهاية العالم – المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا، مكتبة الشروق، القاهرة، ط2، 2001.
27. رمضان بابا دجي وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، 1997.

28. رياض محمود الأسطل، قضايا فلسطينية معاصرة– القدس – المستوطنات – الحدود، جامعة الأزهر، غزة، 2001.
29. سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، دار الجيل، بيروت، 1989.
30. سهى علي رجب، النكبة وحقيقة نصف الدولة، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
31. سوزان حرفي، الصهيونية واليهودية، (حوارات مع الدكتور عبد الوهاب المسيري)، دار الفكر، دمشق، 2009.
32. شاهر اسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، منشورات الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2009.
33. شفيق الرشيدات، فلسطين، تاريخاً، وعبرة، ومصيراً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
34. صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1989.
35. عادل محمد العضايلة، القدس بوابة الشرق الأوسط للسلام، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
36. عادل محمود رياض، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1991.
37. عايد زعتر، فلسطين ساحة الصراعات الدولية ومحور القضايا العالمية العالقة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وعسكرياً، د.ن، نابلس، 2010.
38. عبد الحميد الكيالي، قراءات إسرائيلية استراتيجية، ترجمة عدنان أبو عامر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009.
39. عبد العال الباقوري، وعد بوش.. بلفور الجديد الحصاد المر للساداتية، مكتب مدبولي، القاهرة، 2005.
40. عبد القادر ياسين، القدس معرفة في سبيل التحرير، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2010.
41. عبد المجيد حمدان، إطلالة (2) على القضية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، رام الله، 2009.
42. عزت طنوس، الفلسطينيون ماضي مجيد ومستقبل باهر، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1982.
43. عزيز حيدر، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1997.

44. عصام ارشيدات وآخرون، دراسات في القضية الفلسطينية، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 1992.
45. عصام سخنيني، فلسطين الدولة–جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1985.
46. عصام نصار، القدس تاريخ المستقبل، دراسات في حاضر وماضي مدينة القدس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، 2010.
47. علي حسن طه، العنصرية الصهيونية اليهودية والبعد الأيديولوجي الديني، دار الهادي، بيروت، 2002.
48. علي كاشف الغطاء، المحاولات الصهيونية لإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين والمواقف الدولية منها (1897–1947)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000.
49. عمر رشدي، الصهيونية وربيبتها إسرائيل، دار القلم الكويت، ط3، 1976.
50. غازي السعدي، النظام الانتخابي الإسرائيلي، انتخابات الكنيست 2009 الأحزاب الإسرائيلية وتشكيل الحكومة وبرامجها السياسية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 2009.
51. فؤاد المغربي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية والقضية الفلسطينية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، رام الله، 2002.
52. كمال الخالدي، الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني 1948– 1973، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دمشق، 1984.
53. كميل منصور، إسرائيل: دليل عام 2004، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2004.
54. مأمون كيوان، فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.
55. مجدي حماد، السلام الإسرائيلي: استراتيجية التسوية، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2011.
56. محسن محمد صالح، الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009.
57. محسن محمد صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2003.

58. محسن محمد صالح، مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين أنابوليس والقمة العربية في دمشق، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008.
59. محمد إبراهيم النقيبي، المفاوضات العبثية الفلسطينية الإسرائيلية في ظل إدارة الرئيس بيل كلينتون، وحدة الدراسات دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة 2001.
60. محمد رشيد عناب، الاستيطان الصهيوني في القدس 1967- 1993 بيت المقدس للنشر والتوزيع، القدس، 2001.
61. محمد عارف زكاء الله، الدين والسياسة في أمريكا صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.
62. محمد عوض الله، القضية الفلسطينية دراسات واقتراحات للحل، مكتبة دار الأرقم، غزة، 2006.
63. محمد عوض الهزايمة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
64. محمد كريم، أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وحق العودة ووكالة الغوث والمعاملة الدولية للمشكلة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010.
65. محمود عواد، إقامة الهيكل المزعوم إعلان الحرب الدينية، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 2004.
66. نادية سعد الدين، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: بين حل الدولتين ويهودية الدولة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.
67. نادية محمود مصطفى وآخرون، ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
68. ناصر بن محمد الزمل، لماذا يكرهوننا، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.
69. نبيل خليل خليل، أمريكا بين الهنود والعرب، دار الفارابي، بيروت، 2003.
70. نبيه بشير، جدلية الدين السياسي في إسرائيل (حركة شاس كحالة دراسية) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2006.
71. نرمين يوسف غوانمة، حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002.
72. نظام بركات وآخرون، الاستيطان في الفكر الصهيوني قديماً وحديثاً، القضية الفلسطينية في نصف قرن، منشورات فلسطين المسلمة، لندن، 1999.

73. نوري الجراح، بيت بين النهر والبحر محاورات حول الفلسطينيين والعودة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.
74. هارون يحيى، فلسطين حقائق وصور، دار القبس، دمشق، 2009.
75. هنيدة غانم وآخرون، في معنى الدولة اليهودية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله، 2011.
76. وليد الخالدي، الصهيونية في مئة عام – من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي، دار النهار للنشر، بيروت، ط2، 2002.
77. وليد سالم، حق العودة البدائل الفلسطينية، المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، رام الله، 1997.
78. وليد شميط، إمبراطورية المحافظين الجدد – التضليل الإعلامي وحرب العراق، دار الساقي، بيروت، 2005.
79. وليم نجيب جورج نصار، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
80. يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، بيروت، 2005.
81. يوسف الحسن، جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، سلسلة محاضرات الإمارات 58، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002.

ثالثاً: رسائل الماجستير:

82. أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2009.
83. إسلام جودت مقدادي، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936-1948، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
84. حسام عبد الفتاح أبو نحل، المحافظون الجدد وتأثيرهم على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مشروع نشر الديمقراطية نموذجاً 2001-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011.
85. حسين ساهر بني جابر، أثر نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009 على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2011.

86. سمير حلمي سيسالم، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية (1947-1977)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

87. عماد الدين أبو رحمة: أثر عملية التسوية السياسية على الهوية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

88. محمد نوفل راضي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية (2001-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

89. هنادي هاني إسماعيل، الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012.

90. يحيى سليم ابو عودة، جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في اسرائيل وأثرها على اتجاهات التسوية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة، 2011.

91. يوسف العاصي الطويل، البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة (1948-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

92. يوسف صبحي الأستاذ، الأحزاب السياسية العربية في إسرائيل ودورها في الكنيست 1967-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

93. يوسف عبد الله أبو جزر، موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2009.

رابعاً: الدراسات والأبحاث والدوريات:

94. أبراهام بورغ: حل الدولتين لفظ أنفاسه الأخيرة ولا بد من التفكير بالحل المدني، مقابلة اجراها معه أنطوان شلحت وبلال ظاهر، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 43-44، رام الله، 2011.

95. إبراهيم البحراوي، مستقبل التسوية في ظل أحداث سبتمبر والمحددات الإسرائيلية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد الأول، القاهرة، 2002.

96. إبراهيم عبد الكريم، اللاجئون الفلسطينيون في الفكر الصهيوني، المجلة البحثية لقضايا اللاجئين، العدد الرابع، مركز دراسات وأبحاث اللاجئين، عمان، 2007.

97. إبراهيم عبد الكريم، هل إسرائيل جاهزة للتسوية السياسية؟، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 39، عمان، 2007.

98. أحمد ثابت، رهان المليون السابع: اليهود والهجرة الصهيونية حتى 2020، مجلة شؤون عربية، العدد 114، القاهرة، 2003.

99. أحمد رفيق عوض، أثر القوى الدينية الإسرائيلية على احتمالات التسوية السلمية، مجلة أوراق فلسطينية، العدد 1، رام الله، 2013.
100. أحمد سيد أحمد، خريطة الطريق – إعادة صياغة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 151، القاهرة، 2003.
101. أسامة أبو نحل، يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 23، المجلد الأول، غزة، 2011.
102. استراتيجية التواصل مع فلسطينيي 48 (ندوة)، مجلة شؤون عربية، العدد 118، القاهرة، 2004.
103. الاستيطان يقطع الطريق على كيري ويبدد أمل السلطة في العودة للمفاوضات، صحيفة الرسالة، العدد 1106، غزة، 2013/6/13.
104. أسعد غانم وآخرون، تقرير مدار الاستراتيجي 2005، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2005.
105. أسعد غانم، دولة فلسطينية – إسرائيلية ثنائية القومية: نحو حل إتحادي للمسألة الفلسطينية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 41، رام الله، 2000.
106. أشرف عبد الله ياسين، السياسة الأمريكية وتطور عملية التسوية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي (2001–2008)، مجلة النهضة، العدد 4، القاهرة، 2009.
107. إفرايم عنبار، صعود وهبوط نموذج دولتين لشعبين، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 33، رام الله، 2009.
108. أكرم عدوان، مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل الملكية البريطانية 1937م، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد1، غزة، 2002.
109. انتخابات الكنيست الثامن عشر: البرامج السياسية للأحزاب إسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 77، رام الله، 2009.
110. أنطوان شلحت، اليمين الإسرائيلي: الدولة اليهودية، التسوية السياسية ومستقبل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 31–32، رام الله، 2008.
111. أنطوان شلحت، فصول في دليل الاستملاك الصهيوني للقدس وفلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية (مدار)، العدد،37–38، رام الله، 2010.

112. أنطوان شلحت، فلسطين في برنامج نتنياهو، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 34، رام الله، 2009.
113. أنور بدر، اللاجئون الفلسطينيون في المنظور الإسرائيلي، مجلة رؤية، العدد 23، غزة، 2003.
114. برنامج حزب العمل.. "دولة يهودية ديمقراطية أو دولة أبرتهايد"، صحيفة فلسطين، العدد 2010، غزة، 2012/12/25.
115. بيان صحفي صادر عن المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 2013/1/30.
116. بيان لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، ترفض فيه مبادرة السلام العربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 70، رام الله، 2007.
117. بيان للجنة الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط يحث حكومة إسرائيل على تجميد الاستيطان، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 79، رام الله، 2009.
118. بيان للجنة المركزية العليا لحركة فتح بشأن أعمال دورة اجتماعاتها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 63، رام الله، 2005.
119. بيان للجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية بشأن تطورات الموقف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 85، رام الله، 2011.
120. بيان للرئيس حسني مبارك في اختتام أعمال قمة شرم الشيخ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55، رام الله، 2003.
121. بيان مشترك لجمهورية روسيا الاتحادية والمملكة الأردنية الهاشمية يؤكد ضرورة حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 69، رام الله، 2007.
122. بينت: قيام دولة فلسطينية سيجلب على إسرائيل 100 عام من الصراع، صحيفة فلسطين، العدد 2191، غزة، 2013/06/24.
123. تخبط في الليكود حول إدراج خطاب "بار إيلان" في برنامج الليكود الانتخابي، صحيفة فلسطين، العدد 2010، غزة، 2012/12/25.
124. تصريح صحافي لشمعون بيرس يؤكد فيه أن إسرائيل معنية بإقامة دولة فلسطينية مستقرة ومستقلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 83، رام الله، 2010.
125. تصريح صحافي للرئيس الفلسطيني محمود عباس يقول فيه أن حل الدولتين خيار السلطة الفلسطينية الأول والأخير وإن حل السلطة غير وارد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 91، رام الله، 2012.

126. تقدم حزب وسطي يعقد مهمة نتنياهو بتشكيل الحكومة المقبلة، صحيفة فلسطين، العدد 2039، غزة، 2013/1/23.
127. تقرير: نصف مليون مستوطن في الضفة يجعلون حلم حل الدولتين غير واقعي، صحيفة فلسطين، العدد 2170، غزة، 2013/6/3.
128. جمال البابا، الاستيطان في ظل حكومة نتنياهو تجميد إعلامي وتصعيد ميداني، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 29، غزة، 2011.
129. جمال البابا، الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد الثالث والرابع، غزة، 2001.
130. جمال البابا، خارطة الطريق بين الرؤية الأمريكية والتحفظات الاسرائيلي، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 9-10، غزة، 2003.
131. جهاد أبو طويلة، مدينة القدس دراسة في الصراع الإقليمي ومقترحات التسوية، المؤتمر الدولي حول القدس (المؤتمر الرابع)، مؤسسة القدس الدولية، غزة، 2010.
132. جواد الحمد، آفاق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية 2007-2008، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 39، عمان، 2007.
133. جوني منصور وآخرون، تقرير مدار الاستراتيجي 2007، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2007.
134. جوني منصور، الأحزاب الإسرائيلية عشية انتخابات الكنيست ال 17: مراوحة بين الأيديولوجية والصراعات الإثنية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 22، رام الله، 2006.
135. جوني منصور، قرار التقسيم (181)- فرض أجندة استعمارية على فلسطين، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 28، رام الله، 2007.
136. حديث صحافي خاص لرئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس خالد مشعل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 69، رام الله، 2007.
137. حديث صحافي للرئيس فلاديمير بوتين عشية زيارته للقاهرة يتناول الوضع في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 63، رام الله، 2005.
138. حديث صحافي للرئيس نيكولا ساركوزي يعتبر فيه أن القدس هو أن تصبح عاصمة للدولتين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 74-75، رام الله، 2008.
139. حديث صحافي لمستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي كونداليزا رايس تتطرق فيه إلى خطة فك الارتباط، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 58، رام الله، 2004.

140. حديث صحافي لوزير الخارجية السوري فاروق الشرع بشأن البحث في موضوع الإرهاب في مؤتمر الشراكة الأوروبي المتوسطي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 49، رام الله، 2002.
141. حديث صحافي لوزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط عن لبنان، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 85، رام الله، 2011.
142. حسام خضر، النكبة وديناميكية اللاجئين، مجلة العودة، العدد 151، لندن، 2004.
143. حسام خضر، موت خيار الدولتين، مجلة البيادر السياسي، العدد 902، القدس، 2006.
144. حسين أبو النمل، النمو السكاني والتوازن الديمغرافي بين العرب واليهود في إسرائيل وفلسطين التاريخية، مجلة المستقبل العربي، العدد 370، بيروت، 2009.
145. حنا عيسى، الأسس القانونية لقيام الدولة الفلسطينية "2" القرار 181 ما له وما عليه، مجلة فلسطين الثورة، العدد 935، بيروت، 1993.
146. خارطة طريق إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني ترتكز على الأداء، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55، بيروت، 2003.
147. خالد الحروب، الولايات المتحدة وأوروبا بعد 11 سبتمبر تعزيز الانفرادية الأمريكية والتهميش الأوروبي، مجلة شؤون عربية، العدد 111، القاهرة، 2002.
148. خالد وليد محمود، ثلثا اليهود ليسوا مع إقامة دولة فلسطينية.. فما الحل؟، صحيفة فلسطين، العدد 2011، غزة، 2012/12/26.
149. خالد وليد محمود، هل يدرك العرب خطورة ما يجري في القدس؟، صحيفة فلسطين، العدد 2146، غزة، 2013/5/10.
150. خطاب الرئيس جورج بوش عن رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 52، بيروت، 2002.
151. خطاب للرئيس حسني مبارك في مناسبة السادس من أكتوبر يطالب فيه بترسيم حدود دولة فلسطين على أساس حدود 1967، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 84، رام الله، 2010.
152. خطاب لنائب الرئيس الأمريكي جو بايدن في جامعة تل أبيب، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 82، بيروت، 2010.
153. خطة كيري .. طُعم أمريكي للفلسطينيين، صحيفة الرسالة، العدد 1103، غزة، 2013/6/3.

154. خليل العناني، بوش يدفن مشروع الدولة الفلسطينية، مجلة البيان، العدد 201، لندن، 2004.

155. خليل شاهين، المشهد الفلسطيني: نحو قراءة تُعيد الاعتبار إلى الخيارات البديلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 84، رام الله، 2010.

156. الخيارات الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي(وثيقة خاصة)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 76، رام الله، 2008.

157. رائف زريق، حل الدولة الواحدة؟ من الصراع حتى الموت إلى جدلية السيد–العبد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 86، رام الله، 2011.

158. رضوان عاشور ومحمد أبو جاموس، الاستيطان الصهيوني "الفكر والممارسة"، مؤتمر القدس الخامس، مؤسسة القدس الدولية، غزة، 2011.

159. رؤية وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس للطريق العملية للحل السلمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 52، رام الله، 2002.

160. زينب الغنيمي، الدولة الفلسطينية بين الوهم والواقع وما بينهما، مجلة تسامح، العدد 29، رام الله، 2010.

161. سامي يوسف أحمد، المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية، مجلة جامعة الأزهر، العدد 1، المجلد 13، غزة، 2011.

162. سامي يوسف أحمد، موقف المجموعة الأوروبية من القضية الفلسطينية، مجلة تسامح، العدد 26، رام الله، 2009.

163. سلافة حجاوي، خلفيات وتطورات خارطة الطريق، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد التاسع والعاشر، رام الله، 2003.

164. سمير صراص، وقائع انقلاب حزب العمل على اتفاق أوسلو، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 53، رام الله، 2003.

165. صالح النعامي، تبادل أراضي؟ حتى الإسرائيليين ملوا التنازلات العربية، صحيفة الرسالة، العدد 1096، غزة، 2013/5/9.

166. صبري جريس، انتخابات مجلس الكنيست التاسع عشر (2013) والدوران في الدائرة المغلقة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 251، رام الله، 2013.

167. صلاح عبد الرحيم محمد، مستقبل إسرائيل كدولة يهودية، مجلة الأزهر، العدد 1409، القاهرة، 2004.

168. طال بيكر، الدعوة للاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ترجمة عمر عاشور، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30–31، غزة، 2011.

169. عامي أيلون: لا أقبل دولة فلسطينية لكل مواطنيها ولا دولة يهودية لكل مواطنيها، مجلة قضايا الإسرائيلية، العدد 19، رام الله، 2005.
170. عبد الكريم محمد، قضية اللاجئين الفلسطينيين غير قابلة للتذويب، مجلة العودة، العدد 141، لندن، 2003.
171. عدنان أبو عامر، مشروع يهودية الدولة سيشطب حق العودة ويطرد من بقي في فلسطين، مجلة العودة، العدد 124، لندن، 2009.
172. العربي: تبادل الأراضي يجب أن يقيد بالمساحة والقيمة ورضا الطرفين، صحيفة فلسطين، العدد 2151، غزة، 2013/5/15.
173. عزمي بشارة، الأقلية الفلسطينية في إسرائيل مشروع رؤية جديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 11، بيروت، 1992.
174. عزيز حيدر، إسرائيل بعد 60 عاماً : أزمة اتخاذ القرار في مواجهة ضغوط الأمن والديمغرافيا، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 30، رام الله، 2008.
175. علاء حسن، الجدار العازل ومستقبل التسوية، مجلة القدس، العدد 60، القاهرة، 2003.
176. علاء حسن، ولاية بوش الثانية والقضية الفلسطينية، مجلة القدس، العدد 72، القاهرة، 2004.
177. علي الجرباوي، المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: المأزق والحل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 78، رام الله، 2009.
178. عماد جاد، مدى نجاح سياسة تطوير العلاقات مع إسرائيل منفذاً للتأثير في السياسة الأمريكية، مجلة شؤون عربية، العدد 128، القاهرة، 2006.
179. عمر البرغوثي، الدولة الديمقراطية العلمانية هي الحل الوحيد الممكن والأمثل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 76، رام الله، 2008.
180. عمر عاشور، المفاهيم والاهتمامات الأمنية عند الإسرائيليين والفلسطينيين، منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2010.
181. عمر عاشور، قراءات استراتيجية – حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تعارض المفاهيم – الحلول البديلة، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد السادس، غزة، 2010.
182. عوديد عيران، أي حل اخر عدا "حل الدولتين" لن يكون جيداً للطرفين، مقابلة أجراها بلال ضاهر، مجلة قضايا اسرائيلية، العدد 34، رام الله، 2009.

183. عيسى قراقع، قضية اللاجئين الفلسطينيين.. التصورات والحلول المطروحة، مجلة العودة، العدد 139، لندن، 2003.

184. فرنسا وبريطانيا تدينان التوسعات الاستيطانية في الضفة، صحيفة فلسطين، العدد 1815، غزة، 2012/6/9.

185. كاثلين كريستيسون، نهاية حقبة سوداء: فلسطين–إسرائيل في عهد بوش الابن، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 78، رام الله، 2009.

186. كلمة لخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 78، رام الله، 2009.

187. كلمة لرئيس الحكومة الإسرائيلية بالوكالة إيهود أولمرت أمام مؤتمر هيرتسليا 2006/1/24، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 66، بيروت، 2006.

188. كلمة للملك عبد الله الثاني في مناسبة إعادة إطلاق المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 83، رام الله، 2010.

189. كلمة لوزير الخارجية السعودي سعود الفيصل أمام مؤتمر أنابوليس، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 72، رام الله، 2007.

190. كمال الخالدي، فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين: خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصود؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 37، رام الله، 1999.

191. كميل منصور، أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 والمواجهة الفلسطينية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 49، بيروت، 2002.

192. ليف لويس غرينبرغ، الاتحاد الاسرائيلي الفلسطيني: رؤية مستقبلية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 34، رام الله، 2009.

193. ماجد كيالي، الانتفاضة الفلسطينية: محصلة عامين التأثيرات والإشكاليات السياسية والاستراتيجية، مجلة شؤون عربية، العدد 112، القاهرة، 2002.

194. ماجد كيالي، مشاريع الإصلاح في المنطقة: تنافسات خارجية.. وتجاذبات إقليمية، مجلة شئون عربية، العدد 119، القاهرة، 2004.

195. المأزق الفلسطيني الراهن: كيف وصلنا إلى هنا وما العمل؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 74–75، رام الله، 2008.

196. محسن محمد صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، بيروت، 2006.

197. محسن محمد صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009.

198. محسن محمد صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

199. محسن محمد صالح وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012.

200. محمد إبراهيم المدهون، تلاشي حل الدولتين – قراءات استراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد الخامس، 2010.

201. محمد أفندي صالح، محاضرة بعنوان "دور اليميني المسيحي في السياسة الخارجية الأمريكية"، مركز الدراسات السياسية والتنموية، غزة، 2013/1/20.

202. محمد بركة وآخرون، ندوة عن المقاومة والمفاوضات – شرعية القيادة – حل الدولتين والخيارات الأخرى، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 80-81، رام الله، 2010.

203. محمد خالد الأزعر، احتلال العراق- التسوية الفلسطينية وخارطة الطريق: المسار والمصير، شؤون عربية، العدد 114، القاهرة، 2003.

204. محمد خالد الأزعر، التسوية الفلسطينية وقضية المستوطنات الحلول البديلة والإشكاليات المتوقعة، مجلة شؤون عربية، العدد 111، القاهرة، 2002.

205. محمد خالد الأزعر، خارطة الطريق الأمريكية لإقامة دولة فلسطينية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 8، القاهرة، 2003.

206. المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين(بديل)، حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين، رام الله، 2005.

207. مروان البرغوتي، أي تعديلات على حدود 67 "تنازلات مجانية" للاحتلال، صحيفة فلسطين، العدد 2101، غزة، 2013/5/15.

208. مروان دويري، الديمقراطية ويهودية الدولة: أين التناقض؟، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد العاشر، رام الله 2003.

209. مصطفى عبد العزيز مرسي، البعد الديمغرافي في الصراع العربي- الإسرائيلي والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، العدد 121، القاهرة، 2005.

210. مقابلة متلفزة مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بشأن تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 78، رام الله، 2009.

211. ممدوح نوفل، الدولة الفلسطينية المستقلة خيار واقعي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 36، رام الله، 1998.
212. مهند مصطفى، استراتيجية نتنياهو التفاوضية: المصالحة مقابل التسوية السياسية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 45، رام الله، 2012.
213. مهند مصطفى، اقتراحات التبادل السكاني للفلسطينيين في الداخل.. بين مفاهيم الترانسفير والضم والسياسات المطلوبة، مجلة سياسات، العدد 15، رام الله، 2011.
214. مؤتمر الخبراء الفلسطينيين حول قضايا الحل الدائم، مؤسسة السلام السويسرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رام الله، 2000.
215. مؤتمر صحافي للرئيس بشار الأسد بشأن خطة السلام السعودية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 51، رام الله، 2002.
216. مؤتمر صحافي مشترك للرئيس محمود عباس ورئيس الحكومة البريطانية طوني بلير يؤكدان فيه ضرورة تحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط على أساس الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 70، رام الله، 2007.
217. ميخائيل سليمان، فلسطين والفلسطينيون في العقل الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد 203، بيروت، 1996.
218. ناثان ج. بروان، الوهم يتبدد لا حل الدولتين ممكن.. ولا حل الدولة الواحدة، صحيفة العرب الأسبوعي، القاهرة، 2008/6/28.
219. ناجي صادق شراب، القدس في ضوء الخطاب السياسي الإسرائيلي ومشاريع التسوية الإسرائيلية، مجلة شؤون عربية، العدد 116، القاهرة، 2003.
220. ناهض الريس، التطور التاريخي لمشاريع التسوية، مجلة الأفق، العدد 3، غزة، 2001.
221. ناهض زقوت، قراءة سياسية في خطاب الرئيس في الأمم المتحدة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، غزة، 2011.
222. نائب إسرائيلي: حكومة نتنياهو تعارض "حل الدولتين"، صحيفة فلسطين، العدد 2176، غزة،2013/06/09.
223. نص إعلان اللجنة الرباعية حول السلام في الشرق الأوسط، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، غزة، 2011.
224. النص الكامل لخطاب "نتنياهو" أمام الكونجرس الأمريكي، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، غزة، 2011.

225. نص خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن حول الشرق الأوسط، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 7-8، غزة، 2002.
226. نص خطاب أوباما، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، غزة، 2011.
227. نص طلب انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة في سبتمبر 2011، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، غزة، 2011.
228. نص وثيقة السويد بشأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية والقدس عاصمة لها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 80-81، رام الله، 2010.
229. نص وثيقة عريقات للاعتراف بالدولة الفلسطينية بالأمم المتحدة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، غزة، 2011.
230. نصير عاروري وهاني فارس، إعلان بوسطن في شأن الدولة الواحدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 79، رام الله، 2009.
231. نعيم سلمان بارود، القدس في قضايا الحل النهائي، منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية الرابع، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2011.
232. نواف الزور، قبل أن تصبح الدولة الفلسطينية مستحيلة، مجلة القدس، العدد 103، القاهرة، 2007.
233. هآرتس: تدشين طريق استيطاني في القدس يقضي على حل الدولتين، صحيفة فلسطين، العدد 2147، غزة، 2013/5/11.
234. هاني فارس، حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي: دولة لكل مواطنيها، مجلة المستقبل العربي، العدد 375، بيروت، 2010.
235. هشام منور، اليمين الإسرائيلي وإحياء حل الدولة الواحدة، صحيفة فلسطين، العدد 2170، غزة، 2013/6/3.
236. هنيدة غانم وآخرون، تقرير مدار الاستراتيجي 2011، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2011.
237. هيثم مزاحم، مجلة شؤون الأوسط، العدد 112، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2003.
238. الوزير دان مريدور: أؤيد حل الدولتين لأنني مهتم بمصلحتي، مقابلة أجراها رائف زريق وبلال ضاهر، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 47، رام الله، 2012.
239. وليد المدلل، استحقاق وحدود الدولة الفلسطينية، منتدى غزة الرابع للدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2011.

240. وليد المدلل، الاحتلال الإسرائيلي للقدس ومستقبل عملية التسوية، مجلة دراسات باحث، العدد 10، بيروت، 2005.
241. يائير ليبيد.."ملك اسرائيل المتوج"!، مجلة القدس، العدد 171، القاهرة، 2013.
242. يعالون: "مبادرة السلام العربية خدعة"، صحيفة فلسطين، العدد 2184، غزة، 2013/6/17.
243. يعالون: جهود كيري لاستئناف المفاوضات فشلت بسبب عناد الفلسطينيين، صحيفة الأيام، العدد 6263، غزة، 2013/6/15.
244. يوسف كامل إبراهيم، أمام استحقاقات مؤتمر أنابوليس يطرحون "تبادل الأراضي" لإسقاط حق العودة، مجلة العودة، العدد الثالث، لندن، 2007.
245. يوسي سريد: لا بديل عن تسوية وفق حدود 1967 وتقسيم القدس كأساس للمفاوضات، مقابلة أجراها معه أنطوان شلحت وبلال ضاهر، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 46، رام الله، 2012.

خامساً: الكتب المترجمة إلى العربية:

246. أسعد غانم، الهويات والسياسة في إسرائيل، ترجمة عزت الغزاوي وسعيد عايش، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله، 2003.
247. إفرايم عنبار، ترجمات الزيتونة 40، صعود وأفول فكرة الحل القائم على إنشاء دولتين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009.
248. أورن يفتاحئيل، الإثنوقراطية سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين، ترجمة سلافة حجاوي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله، 2012.
249. بشارة خضر، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ترجمة منصور القاضي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
250. بيدرو برييجر، الصراع العربي الإسرائيلي مئة سؤال وجواب، ترجمة إبراهيم صالح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
251. جميل هلال، إلى أين الآن من أجل فلسطين؟ موت حل الدولتين، لندن، نيويورك، زيد بوكس، 2007.
252. جميل هلال، فلسطين.. إلى أين؟ حل الدولة أم الدولتين، ترجمة أحمد البشاري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.
253. دانيال أبراهام، تقديم بيل كلينتون، السلام ممكن (حوارات متصلة مع قادة عرب وإسرائيليين)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2007.

254. روجيه جارودي، فلسطين أرض الرسالات السماوية، ترجمة قصي أتامين-مشيل واكيم، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق،1991.
255. ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية جذورها ونفوذها في التاريخ الغربي، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2010.
256. زياد كولت، لن يكون هناك دولة فلسطينية: يوميات مفاوض في فلسطين، ترجمة رندة حيدر، باريس،2010.
257. شاؤول أريئيلي وميخائيل سفارد، الجدار الفاصل أمن أم جشع، ترجمة عليان الهندي، دار الماجد للنشر والتوزيع، د.م، 2010.
258. نصير حسن عاروري، أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ 1967م، ترجمة منير العكش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
259. هاني أحمد فارس، حل الدولة الواحدة للصراع العربي الإسرائيلي بلد واحد لكل مواطنيه، ترجمة سعد محيو، وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

سادساً: المواقع الإلكترونية:

260. أبو مرزوق: تحركات كيري لفرض حل الدولتين مدمرة للحق الفلسطيني، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2013/5/6، http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=134328.
261. أديان ومعتقدات، موقع شبكة الفيصل نت، 2013/08/25، http://www.fesal.net/articles-action-show-id-2561.htm.
262. بريطانيا: فرص حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني تلاشت تقريبا، موقع أمد للإعلام، 2013/1/22، http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=110639
263. بن جاسم: حل الدولتين مع تبادل طفيف متفق عليه للأراضي، موقع صحيفة السبيل الأردنية، 2013/04/30، http://www.assabeel.net/arab-and-international/arab-news/139438/
264. بيرس ونتنياهو : لا نريد دولة ثنائية القومية نريد العيش بسلام، موقع وكالة معاً الإخبارية، 2013/06/27، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=609019
265. التنفيذية: تبادل الأراضي بعد الانسحاب لحدود الـ 67، موقع فلسطين أون لاين، 2013/5/13، http://www.alqudsonline.com/contentdetails.asp?ContentId=9106.

266. الحمد الله: الاحتلال يعيق تحقيق النمو الاقتصادي ويغلق نافذة حل الدولتين، موقع وكالة معاً الإخبارية، 2013/06/27، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=609050.

267. رياض الأسطل: حل الدولتين أم المدخل السحري للالتفاف على الحقوق الوطنية الفلسطينية، الموقع الشخصي 2012/12/23، www.riyadweb.net/eassy/index.1327.html

268. الرئيس الألماني يؤكد دعم حل الدولتين، موقع جريدة الاتحاد، 2012/06/01، http://www.alittihad.ae/details.php?id=53605&y=2012&article=full

269. رئيس حزب البيت اليهودي: نعارض أي مبادرة سياسية مبنية علي تبادل الأراضي، موقع بوابة الأسبوع الالكترونية، 2013/05/08، http://www.elaosboa.com/show.asp?id=7814&vnum=elaosboa&page=internationalnews

270. فيلتمان: ندعم حل الدولتين والوضع المالي لفلسطين في خطر، موقع الكوفية برس، 2013/04/25، http://www.kofiapress.net/ar/node/131133.html

271. كيري، باقي عامين فقط لتحقيق حل الدولتين بعدها ستغلق نوافذ الفرص، موقع وكالة فلسطين برس للأنباء، 2013/4/17، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=587189.

272. المبعوث الأوروبي: نخاطر باختفاء حل الدولتين إذا لم تكن هناك مبادرة فاعلة في العام 2013، موقع صحيفة الأيام، 2013/5/9، http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=215151.

273. المصطلحات والمفاهيم السياسية الفلسطينية، موقع قدس برس انترناشيونال للأنباء، 2012/09/30، http://www.qudspress.com/?p=131518

274. الملك الأردني: حل الدولتين السبيل الوحيد لتحقيق السلام، موقع صحيفة المنار، 2013/4/23، http://www.manar.com/page-4-ar.html

275. ميركل تجدد دعوة إسرائيل إلى وقف تام للاستيطان وحل الدولتين، موقع جريدة القدس، 2009/07/03، http://www.alquds.com/news/article/view/id/103342

276. نديم روحانا، الحالة الكولونيالية: هل حل التقسيم ممكن في فلسطين؟، رؤية بديلة حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وسياسات الشرق الأوسط، موقع مركز المعلومات البديلة، 2011/06/21، http://www.alternativenews.org/arabic/index.php/2010-08-16-09-08-09/2010-08-16-09-13-25/3443-2011-06-21-22-26-23

277. وزير إسرائيلي: حل الدولتين "في خبر كان"، موقع وكالة فلسطين 24 الإخبارية، 2013/6/17، http://www.pal24.net/ViewNews.aspx?ID=6495.

278. يائير لبيد: يجب الانفصال نهائيا عن الفلسطينيين، ولا خريطة لإسرائيل دون "أريئيل"، موقع عرب 48، 2012/10/21،
http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=95301
279. يهودا شنهاف، حل الدولتين بات غير قابل للتطبيق ويجب نسيانه، موقع سما الإخباري، 2013/05/02، http://samanews.com/index.php?act=Show&id=158171.

سابعاً: الكتب الإنجليزية:

280. Charles D. Smith: Palestine and The Arab Israeli Conflict, Second Edition, Martin press, New York, 1992.
281. Don Peretz, Palestinian Refugee Compensation, Center for Policy Analysis on Palestine, Washington D.C., May 1995.
282. Palestine: royal commission report, Presented by the secretary of state for the colonis to parliament by command of his Myiesty, July-1937.
283. Stephen Sniegoski, The Transparent Cabal, Enigma Editions, Virginia, 2008.

تمَّ بحمد الله وتوفيقه ،،،